الجاليات الأجنبية في مصر

في العصر المملوكي



الدكتورة سماح السلاوي

هذا الكتاب

تميز العصر المملوكي بهدوء وسلام نسبي ، فقد كانت تلك الدولة المملوكية قادرة على التصدي لهجمات عديدة في جهات مختلفة ، بالإضافة إلى توفر عدة عوامل ساهمت في تكوين علاقات قوية دائمة ومتنوعة مع دول آسيوية أو أفريقية أو أوربية ، ولعل أهم هذه العوامل هي الموقع المتميز للدولة المملوكية بين قارتي أوربا وآسيا ، وإلى سياسة حكامها القائمة على تشجيع الأجانب للقدوم إلى الديار المصرية ، والإقامة بها، وكذلك الاهتمام البالغ بالتطور في النواحي المتعددة ، والذي كان عامل جذب قوى للجاليات الأجنبية ، فأدى ذلك إلى وفود أعداد كبيرة منهم إلى الموانئ المصرية لتحقيق أغراض عديدة منها أغراض سياسية ، أو اقتصادية ، أو دينية ، أو اجتماعية ، وهذه الدراسة تلقى الضوء على أحوال هذه الجاليات المتنوعة والمختلفة وتقسيمهم إلى فئات وطوائف ، فمنهم التجار والجواسيس والأسرى والعبيد، موضحة كيفية قدومهم للدولة والإقامة بها وحياتهم داخلها والأساليب المختلفة في التعامل معهم كلٌ وفقاً لوظفته ثم دراسة العوامل التي ساهمت في إقامتهم في مصر ورحيلهم عنها ومدى تأثير في المجتمع المصري أو تأثرهم بالأحداث



9789773442491



الجاليات الأجنبية في مصر
في العصر المملوكي

الدكتورة سماح السلاوي



السلاوى ، سماح عبد المنعم
الجاليات الاجنبية في مصر في العصر المملوكى
(648 ه – 923ه / 1250-1517م)
ط 1 ، القاهرة : دار الآفاق العربية 2014
191 ص ، 24 سم

1- مصر – تاريخ – عصر المماليك (1250-1517م)
2- الجاليات الاجنبية
أ. العنوان 30145
تدمك: 978-977-344-249-1
رقم الإيداع :2013/22454
الطبعة الأولى
2014/1435 م

نشر – توزيع – طباعة
55 شارع محمود طلعت من ش الطيران
مدينة نصر – القاهرة
تليفون : 22617339 -00202 تليفاكس : 00202-22610164
Email: dar.alafk@yahoo. Com
Email : selim.selim10@yahoo.com



إهداء

إلى أبي ، رمز الحب ... الأمان .... العطاء

إلى من يغمروني بفيض الوفاء والإخلاص

أخوتي وأخواني وأصدقائي .... . عظيم الثناء



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين﴾

صدق الله العظيم

سورة الأعراف – الآية ٨٩



مقدمة البحث

تحظى الدراسات الحضارية الآن باهتمام كبير نظرًا لما تحتويه من تنوع في القضايا والأفكار المتعددة، وتهدف هذه الدراسة إلى كشف السمات المختلفة للدولة المملوكية التي استمر حكمها من عام ٦٤٨هـ إلى عام ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠م - ١٥١٧م حيث لعبت دورا عظيما في النهوض بأعباء البلاد واستطاعت حماية العالم الإسلامي والمنطقة العربية من أخطار متعددة، ولذا فقد تمتعت تلك الدولة بنشاط خارجي على نطاق واسع مع الدول الإسلامية ومع الدول الأجنبية على حد سواء.

وعلى هذا النحو اتجه اهتمام الباحث إلى دراسة أحوال الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المملوكي موضحًا طبيعة الوجود الأجنبي في الديار المصرية إبان فترة الازدهار وفترة الانهيار حيث إن هؤلاء الأجانب قد قدموا إلى مصر وعاشوا فيها، وأقاموا بها علاقات قوية مع السكان الوطنيين ومع السلطات الحاكمة منذ العصر الفاطمي والأيوبي والمملوكي، ولذا كان لهم أثر ملموس في المجتمع المصري سواء كان أثرًا سلبيًا أو إيجابيًا.

وقد عرف ابن منظور كلمة الأجنبي بأنه هو البعيد في القرابة وليس له معرفة بالدولة، ولا ينتمي إليها، ولا يتمتع بجنسية الدولة الأخرى[1]، كما ورد في المعجم الوسيط تعريف مشابه حيث ذكر أن الأجنبي هو الشخص الذي لا ينتمي للدولة ولا يتمتع بجنسيتها[2]، أما باقي المعاجم الأخرى فاقتصرت في تعريفها على أن الأجنبي هو ذلك الشخص الغريب عن الدولة المضيفة[3]، وعلى هذا النحو يكون الأجنبي هو كل عنصر غير عربي وغير مسلم وغير مصري ولذا فقد حددت جنسيات هذه الجاليات الأجنبية فمنها المسيحيون الشرقيون والغربيون والأرمن والمغول والأحباش والنوبيون.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها دراسة تكاد تكون شاملة بمعنى أنها قد اشتملت

---

(١) ابن منظور، لسان العرب (دار المعارف، القاهرة، ب. ت)، ج٢، ص ٦٩٢.

(٢) المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨١م)، ج٢، ص ١٤٣.

(٣) ابن عبد الرحمن خليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين (تحقيق مهدى المخزومي، دار الهلال، القاهرة، ب. ت) ج٢، ص ١٤٩؛ محيى الدين يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط (القاهرة، ١٣٤٤هـ)، ص٥٠.

على جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية، كما اهتمت الدراسة بأحوال هؤلاء الأجانب على اختلاف أصنافهم وطوائفهم فمنهم التجار والجواسيس والأسرى والرقيق والمهاجرون الذين يرغبون في الأمان والاستقرار.

ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة أن معظم الدراسات الحديثة قد اقتصرت على الحديث عن طوائف التجار الأجانب وقليل منهم تناول الحديث عن الجواسيس الأجانب والعبيد والأسرى فلم تنل دراستهم الاهتمام الكافي من قبل المؤرخين، ولذا حاولت قدر المستطاع جمع كافة المعلومات الهامة عن تلك الفئات المختلفة، كما وجدت أن معظم المصادر المملوكية المعاصرة اهتمت بالجوانب السياسية والعسكرية وقد أمكننا استخلاص المادة العلمية بالدراسة من ثنايا هذه الجوانب.

وثمة صعوبة أخرى وهي أن هذا الموضوع متسع من الناحية الزمنية والجغرافية فهو يمتد زمنيا لعدة قرون منذ الفتح الإسلامي لمصر حتى أخريات القرن الخامس عشر الميلادي ومن الناحية الجغرافية فإن تلك الجاليات الأجنبية جاءت من أصول متباينة ومما يزيد من صعوبة الدراسة طبيعة المصادر التي يتحتم على الباحث الرجوع إليها وتحليل مادتها فهي مصادر متباينة منها ما هو عربي وما هو أجنبي وتشمل الحوليات وكتب الجغرافيين والرحالة والمؤلفات التي اهتمت بالتطورات الاجتماعية وهي قليلة فضلاً عن ذلك فإن المادة العلمية متناثرة وفي بعض الجوانب نجدها قليلة نسبيًا وسوف أحاول في هذه الدراسة تحديد أبعاد موضوع الجاليات الأجنبية في الدولة المملوكية.

وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول خصصت الأول منها لدراسة العوامل والظروف التي دفعت الأجانب للقدوم إلى مصر والإقامة بها منوها إلى ترتيب هذه العوامل حسب أهميتها وكذلك إلقاء الضوء على الوجود الأجنبي قبيل العصر المملوكي، ثم وضحت أهمية العوامل الداخلية كعنصر جذب للأجانب حيث كانت قوة الدولة وبسط سيطرتها ونفوذها داخليا، واستقرار الحكم الداخلي، وكذلك توفر عنصر الأمان أعطى الفرصة للأجانب للقدوم إلى مصر، وتلا ذلك استقرارًا في أحوال الطرق التجارية البرية والبحرية في أوربا وأفريقيا وآسيا بسبب غلق الطرق التجارية القديمة، فازدهر الطريق البحري من الهند والصين إلى البحر الأحمر ومصر والشام، بالإضافة إلى ظهور قوى جديدة فضلت المشاركة

مع مصر في نواحي متعددة، مع ضعف السيطرة البابوية على أوربا فأصبح الأوربيون غير قادرون على السفر برا أو بحرا بدون وساطة المماليك، كما أشرت إلى العوامل العسكرية التي كانت سببًا في قدوم الأسرى الأجانب إلى مصر، ثم اتباع سلاطين المماليك سياسة التسامح الديني والاجتماعي والتي ساهمت في هجرة العديد من المغول إليها بحثا عن الأمان والاستقرار.

وتناول الفصل الثاني موقف السلطات المملوكية من الجاليات الأجنبية موضحا حقوق وواجبات الأجانب والقواعد التي وضعتها الدولة لحمايتهم ولحماية نفسها، ثم انتقلت إلى موقف الدولة من الأجانب المقيمين في حالة شن الغارات الأوربية على السواحل المصرية ولا ننسى كذلك الحديث عن مصادر الأسرى والرقيق والجواسيس وكيفية التعامل السلطات الحاكمة مع هذه الفئات.

ثم خصصت الفصل الثالث لدراسة الحياة الاجتماعية للأجانب في مصر موضحًا أماكن تجمع وإقامة الجاليات الأجنبية من جميع الجنسيات والطوائف ثم تناولت مسألة العلاقة بين الأجانب والسلطات الحاكمة من ناحية وبين الأجانب والمصريين من ناحية أخرى وأثر الوجود الأجنبي على المجتمع المصري.

أما الفصل الرابع والأخير فقد جعلته للحديث عن أوضاع الجاليات الأجنبية وأحوالهم في ظل التدهور الذي حدث في نهاية العصر المملوكي سواء كان هذا التدهور داخليا متمثلا في اهتزاز السلطة الحاكمة، وسوء الأحوال الاقتصادية، وتدهور المدن المصرية، والثورات المتعددة، وفرض الدولة سيطرتها على التجارة، واتباعها سياسة تعسفية مع المصريين والأجانب، أو كان التدهور خارجيًا متمثلاً في الخطر البرتغالي الذي قضى على الاقتصاد المصري وساهم في التدهور السريع للدولة وذلك بسيطرة البرتغال على طريق رأس الرجاء الصالح وعلى التجارة الشرقية التي كانت سببًا في القوة السياسية والاقتصادية للدولة المملوكية مما أدى إلى حدوث خسارة فادحة للتجارة المصرية وإلى قلة الأجانب في مصر فأصبحت فنادقهم خالية ونقص تواجدهم في المجتمع المصري بالإضافة إلى سوء معاملة السلطات الحاكمة لهم.

وأنهيت الدراسة بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها وألحقت بها

قائمة بالمصادر والمراجع والدوريات التي استعنت بها في إعداد هذه الدراسة.

وبعد فأنني أرى لزاما أن أهدى الشكر والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور / قاسم عبده قاسم الذي ساعدني في اختيار الموضوع وقدم لي التوجيهات والنصح والإرشاد حتى خرج هذا البحث بهذه الصورة التي أحسبها لائقة، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور/ حاتم الطحاوي، والدكتورة / زينب عبد المجيد، ولا يفوتني أن أوجه الثناء والعرفان بالجميل إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة والبحث العلمي، وشكر خاص لكل العاملين بدار الكتب بالزقازيق لتعاونهم معي ومساندتهم، وأقدم أجمل باقات الشكر والاحترام إلى أسرتي حيث رأيت فيهم العطاء والوفاء والإخلاص فلهم منى كل حب وتقدير، وأشكر كل إنسان قد عاونني وساعدني في إخراج هذا البحث.

والله أسأل أن يجعل من هذا الجهد عطاءً نافعاً في مجال البحث العلمي،

والله الموفق والمستعان.

عرض لأهم المصادر والمراجع:

وقد استلزم إعداد هذه الدراسة الرجوع إلى العديد من الوثائق والمصادر والمراجع العربية والأجنبية.

أولا :الوثائق العربية:

من أبرز هذه الوثائق التاريخية التي اعتمد عليها البحث كتاب "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" للقلقشندى[1]، وكتاب (تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور) لابن عبد الظاهر[2]، وكتاب (الفضل المأثور في سيرة الملك المنصور) للمؤرخ شافع بن على[3]، وهذه الوثائق قد أفادت البحث في معرفة الحقوق والواجبات المفروضة على

---

(١) أبو العباس القلقشندى، ولد فى مدينة قلقشندة بمركز طوخ بمحافظة القليوبية فى عام ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م، واشتغل بالفقه ثم التحق بخدمة الظاهر برقوق فى ديوان الإنشا وتوفى عام ٨٢١هـ/١٤١٨م.

(٢) القاضي محيى الدين أبو الفضل عبد الله بن عبد الظاهر، ولد فى عام ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م بالقاهرة، وتوفى بها، وكان كاتبا وشاعرا، وتولى منصب صاحب ديوان الإنشاء، وأخر لحكم الظاهر بيبرس، والمنصور قلاوون، والأشرف خليل بن قلاوون.

(٣) نصر الدين شافع بن على بن إسماعيل بن عساكر العسقلاني المصري ولد عام ٦٤٩ هـ/ ١٢٥٢م تولى ديوان الإنشاء حتى عمى بصره وتوفى عام ٧٣٠هـ/١٣٢٩م.

الأجانب الوافدين إلى الدولة، وتحديد الضريبة التي كانت تفرض على السفن الأجنبية القادمة إلى الموانئ المصرية، وذلك من خلال المراسيم السلطانية للنواب في الثغور، وكذلك المعاهدات والاتفاقيات التجارية بين مصر والدول الأجنبية، كما أكدت هذه الوثائق حسن معاملة السلطات المملوكية للأجانب في الديار المصرية.

ثانياً: المصادر العربية:

ويأتي على رأسها مخطوط (تاج المفرق في حلى المشرق) للرحالة البلوى المغربي[1]، الذي أمدنا بمعلومات هامة عن وفرة أعداد الجاليات الأجنبية في مصر في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، وتنوع جنسياتهم فذكر أن منهم الأحباش واليونانيين والأوربيين والأرمن وغيرهم من الجنسيات الأخرى، ثم مخطوط (فتوح النصر في تاريخ ملوك مصر) لابن بهادر[2]، وكذلك مخطوط (درة الأسلاك في دولة الأتراك) لابن حبيب[3]، حيث ألقى الضوء على المصادر الأساسية للحصول على الأسرى وأهمها الحروب والمعارك التي دارت بين دولة المماليك والدول الأجنبية، ثم العودة بأعداد ضخمة من الأسرى الأجانب من جنسيات متعددة، بالإضافة إلى مصادر الحصول على الرقيق وذلك عن طريق بيع الأسرى في أسواق العبيد، أو تخصيص تجار من قبل السلطان لشرائه من بلاد كثيرة.

أما فيما يتعلق بالمصادر التاريخية التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، فيأتي على رأسها كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك) للمقريزي[4]، الذي أفادنا في الإشارة إلى المغول الوافدين إلى مصر، وأماكن إقامتهم فيها، وعن الحياة الاجتماعية للأسرى والرقيق الأجنبي في قصور الأمراء والسلاطين، أو في بيوت العامة، ومدى تأثر المجتمع المصري بهم وتأثرهم به،

---

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٥٣ جغرافيا.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٩٧٧ تاريخ.

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦١٧٠ تاريخ

(٤) تقي الدين أحمد بن على المقريزي، ولد بالقاهرة فى حارة برجوان عام ٧٦٦هـ/١٣٦٥م وقد عمل طويلا فى عدة مناصب حكومية مثل ديوان الإنشاء ثم قاضيا للشافعية ثم تولى إماما لجامع الحاكم ومدرسا للحديث ثم محتسب القاهرة كما عمل بالتدريس فى دمشق ثم عكف على الدرس والاشتغال بالعلم ولا سيما التاريخ وتوفى عام ٨٤٥هـ / ١٤٤٢م.

وكذلك توضيح مظاهر النمو والازدهار في الدولة، ثم مظاهر الانهيار، وأثر ذلك على الوجود الأجنبي في الدولة المملوكية، كما أشار إلى موقف السلطات المملوكية من الأجانب المقيمين في حالة الغارات التي شنها القراصنة على السواحل المصرية، وكذلك كتابه (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) الذي يعد من أشهر مؤلفاته حيث تناول بالدراسة ذكر الأماكن التي أقام فيها الأجانب في مصر مثل المغول والأرمن والروم، مع تحديد وتفصيل الأماكن والتغييرات التي حدثت فيها، أضف إلى ذلك كتاب (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) للمؤرخ ابن تغرى بردى[1]، الذي يعد كتابه على جانب كبير من الأهمية فقد تضمن تاريخ مصر منذ الفتح الإسلامي حتى وفاته، قد جعل المؤلف كل عصر من عصور الملوك والسلاطين فصلا قائما بذاته، وذكر السنين وحوادثها، وقد أضاف هذا المصدر الكثير إلى البحث، وبخاصة فيما يتعلق بحياة السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وشغفه بالجواري الأجنبيات، وكذلك الدور الاجتماعي الذي لعبته هؤلاء الجواري عند السلاطين المماليك، ويليه كتاب (بدائع الزهور في وقائع الدهور) لابن إياس الذي يعد أحد المصادر الإسلامية المعاصرة حيث أضاف تفصيلات واضحة للحالة المتردية في المجتمع المصري والأخطار الخارجية التي واجهت الدولة المملوكية في العصر الجركسي متمثلة في الخطر العثماني والبرتغالي والوسائل إلى اتخذتها السلطات المملوكية لمواجهة هذين الخطرين.

ثالثا: كتب الطبقات والتراجم:

ولهذه الكتب أهمية خاصة لأنها تكمل أوجه القصور في بعض المصادر التاريخية الأخرى، إذ إنها تتبع الأشخاص وتترجم لهم حياتهم العامة والخاصة، وتبرز دورهم الفعال في أوجه النشاط الإنساني والعلاقات الاجتماعية والحياة السياسية، وهي بذلك تقدم معلومات وافية وقيمة في نواحي متعددة، ومن أهم كتب التراجم التي أفادت الدراسة كتاب (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) لابن حجر العسقلاني، وكتاب (البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع) للشوكاني، وكتاب (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) للسخاوي،

---

(١) أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغرى بردى بن عبد الظاهر، ولد بالقاهرة عام ٨١٢هـ/١٤١١م من أم تركية وكان والده موظفا في البلاط المملوكي ولذا احتل مركز الصدارة واشتغل بالعلم وكتابة التاريخ.

وكذلك كتاب (المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي) لابن تغرى بردى.

رابعا : كتب الرحالة:

تعد كتب الرحالة الأجانب والعرب مصادر هامة ومفيدة للباحثين لأنها تمدنا بمعلومات قيمة أغفل عنها كثير من المؤرخين في أحيان كثيرة، وأهم هذه الكتابات كتاب (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) المعروف برحلة ابن بطوطة الذي أفاد هذه لدراسة حيث أمدنا بمزيد من التفاصيل عن القاهرة المملوكية ومميزاتها مما جعلها مركز جذب للأجانب لزيارتها والإقامة بها، كما ذكر الخانات والفنادق ووصفها والإمكانيات المتاحة بها، ومن أهم كتب الرحالة الأجانب، كتاب (Jewish Travelers) ومؤلفه (Adler) وكذلك كتاب (Visit to holy places on Egypt , Syria , Palastine) ومؤلفه فريسكو بالدى و جوسيه وسيجولى، وهذا الكتاب قد شمل عدد من الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر إبان تلك الفترة.

خامسا: المراجع العربية والأجنبية:

بالإضافة إلى هذه المصادر مجموعة من المراجع والأبحاث العربية التي ساهمت في إعداد هذا البحث، ومن أهمها مؤلفات الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور مثل كتاب (المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك)، كتاب (الحركة الصليبية)، وكتاب (العصر المماليكي في مصر والشام)، وكذلك كتاب هايد (تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى)، وكتاب شارل ديل (جمهورية البندقية جمهورية أرستقراطية)، وكتاب جاستون فييت (القاهرة مدينة الفن والتجارة)، أما المراجع الأجنبية فيأتي على رأسها كتاب Doop وكذلك كتاب (the latter crusades in the middle ages) (Les relations Egypt – Catalina et les corsairs au commencement du quinzieme siècle) بالإضافة إلى عدد من المراجع الأخرى والدوريات العربية التي أفادت البحث وقد أثبتها في ثبت المصادر والمراجع في نهاية الدراسة.



الفصل الأول

عوامل و أسباب إقامة الأجانب في مصر

- **الوجود الأجنبي في مصر قبل العصر المملوكي.**
- **العوامل الداخلية :** (قوة الدولة المملوكية – عوامل النمو والازدهار الداخلي – توفر عنصر الأمان – حسن معاملة الأجانب).
- **العوامل الخارجية :** (مدى استقرار الأحوال على طرق التجارة البرية والبحرية في أوربا وأفريقيا وآسيا – طبيعة العلاقات السياسية بين القوة الدولية المعاصرة وبروز قوى جديدة – ضعف السيطرة البابوية على أوربا – عدم قدرة الأوربيين على السفر برا أو بحرا إلى آسيا أو أفريقيا وحاجتهم إلى وساطة المماليك).
- **العوامل العسكرية.**
- **العوامل الاجتماعية.**

الوجود الأجنبي في مصر قبل العصر المملوكي :

شهدت مصر قبل العصر المملوكي وجودا أجنبياً واضحاً في البلاد وكان ذلك راجعاً إلى قوتها الاقتصادية، وسيطرتها على التجارة الشرقية التي لا تستغني عنها الدول الأجنبية، وإلى استعداد الحكام الفاطميين لفتح البلاد وزيادة الارتباط مع الدول الأوربية والآسيوية والإفريقية حيث كان التسامح الديني الذي أبداه بعض الحكام الفاطميون فرصة حسنة استغلها الكثيرون للوفود إلى الديار المصرية، كما شجع السلطان صلاح الدين الأيوبي مؤسس الدولة الأيوبية الأجانب للقدوم إلى مصر وحذا حذوه من جاء بعده من ملوك بني أيوب.

ومما لا شك فيه أن الأجانب أقاموا في مصر بأعداد كبيرة وخاصة الجاليات الأوربية التجارية التي اهتمت بالتجارة مع مصر، وأصبح الدافع التجاري يمثل السبب الأساسي لوجودهم في مصر، ولذا حرصت الدول الأجنبية على تحقيق هذا الدافع فوجدناها تعقد الصفقات التجارية مع حكام مصر وسعت دائما لإرضائهم للحصول على امتيازات متعددة تسمح من خلالها بإقامة رعاياها في البلاد المصرية بشكل منظم ودائم إلى حد ما[1]

وقد ذكر بنيامين التطيلي الذي زار مصر في بداية عصر صلاح الدين الأيوبي أنه رأى في الإسكندرية تجاراً من ثمانية وعشرين بلداً أجنبياً من جنسيات متعددة أهمها الجمهوريات الإيطالية (جنوة- بيزا -البندقية- ونابولي - بالرمو- أمالفي) وأرمينية الصغرى وصقلية وأسبانيا والبرتغال وبيزنطة وغيرها من الدول الأخرى[2].

وأوضح بهذه المناسبة أنه في شتاء سنة ١١٨٧م/١١٨٨م كان بميناء الإسكندرية سبع وثلاثون سفينة تجارية قادمة من الدول الأوربية على أن هذا العدد ليس قاطعا لأن غالبية التجار الأجانب كانوا يفضلون ممارسة أعمالهم في مصر في الفصول الملائمة وهي

---

(١) راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين (دار النهضة، ١٩٤٨م)، ص٢١٧- ٢١٩ ؛ حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية (دار النهضة،١٩٥٨م)، ص٦١١ ؛ هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى (ترجمة أحمد رضا، عز الدين فودة ، الهيئة العامة للكتاب،١٩٩١م)، ج٢، ص٤٠.

(٢) بنامين التطيل، رحلة بنيامين (ترجمة عزرا حداد، بغداد، ١٩٤٥م)، ص٩-١٠.

الربيع والصيف والخريف، أما الشتاء فكانوا يرغبون في البقاء في بلادهم[1].

وقد أدى استمرار التواجد الأجنبي في البلاد المصرية إلى إقامة الفنادق في الموانئ والثغور المصرية لسكنى الأجانب بها وبذلك حافظت الجاليات الأوربية التجارية على تجارتها وقوتها الاقتصادية وتعاملاتها مع مصر[2]، وقد عاشوا في فنادق وضعتها السلطات المصرية تحت تصرفهم حيث كان للبنادقة فندق واحد حتى مستهل القرن الثالث عشر الميلادي في الإسكندرية ولكن الملك العادل الأيوبي منحهم فندقاً آخر، كما كان للبيازنة فندقان أيام الفاطميين أحدهما في الإسكندرية والآخر في القاهرة، أما الجنوية فقد كان لهم فندق واحد فقط في الإسكندرية وقد خصص لكل جالية أجنبية فندق يقيمون فيه[3].

ساهمت الحروب الصليبية الموجهة على الشرق الإسلامي في استمرار الوجود الأجنبي في مصر حيث إنها قد أعطت الفرصة للأجانب لتحقيق الربح المادي والمزيد من الاحتكاك المباشر مع مصر ولذا أصبح تقدم الحملات الصليبية مرتبطا بازدهار التجارة الأجنبية[4].

وظهر هذا التأثير واضحا بعد نجاح الحملة الصليبية الأولى حيث استطاعت الجمهوريات الإيطالية أن يكون لها وضع ومركز ثابت في موانئ الشرق فأسست الفنادق والأحياء التجارية الخاصة بها في مقابل تقديم المؤن والسلاح نقل الفرسان الصليبيين إلى بلاد الشام[5] وسرعان ما أدركت بقية الدول الأجنبية أهمية الحروب الصليبية اقتصاديا

---

(١) هايد، المرجع السابق، ج٢، ص٤٩.

(٢) آشتور، التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط في العصور الوسطى (ترجمة عبد الهادى عبلة، دمشق، ١٩٨٥م)، ص٢٤٥ ؛ James Westfall Thompson , Economic and social history in the middle ages ,(New York , 1959) , vol.1 , p. 436.

(٣) عادل سليمان زيتون ، النشاط التجاري للمدن الإيطالية في البحر المتوسط (دكتوراه غير منشورة، آداب القاهرة،١٩٧٨م)، ص٢٩٠.

(٤) نقولا زيادة ، رواد الشرق العربي في العصور الوسطى (القاهرة،١٩٤٣م)، ص٤٠ ؛ هنرى بيرين، تاريخ أوربا في العصور الوسطى (ترجمة عطية القوصى، الهيئة العامة،١٩٩٦م)، ص٣٥ ؛ عزيز سوريال عطية، الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب (ترجمة فيليب صابر سيف، دار الثقافة ١٩٩٠م)، ص١٥٨.

(5)Clive Day A History of commerce, (London, 1970) , p. 90.

فسارع تجار مارسيليا وأسبانيا والبرتغال بتقديم المساعدات العسكرية للصليبيين في مقابل السماح لهم بإنشاء مراكز تجارية في بلاد الشام والإقامة بها والاستفادة من التجارة مع الشرق(١).

وعلى الرغم من تكرار صدور أوامر البابا بمنع التجارة مع المسلمين ألا أنها لم تتوقف كليا إذ لم يكن إلا أقلية من التجار حافظوا على ما يربطهم بالمسيحية وبالكنيسة بدليل وجود ثلاثة آلاف تاجر أجنبي اجتازوا الإسكندرية وصار يتردد على ميناء دمياط سفن من أبوليا والبندقية وبلاد اليونان وأرمينية وسوريا(٢)، وهذا معناه أن الدافع الاقتصادي أثر بشكل واضح في العلاقات بين الدول الأجنبية ومصر.

وفي الوقت الذي كانت فيه المنطقة العربية تقاوم الهجوم الصليبي كانت الدول الأوربية التجارية تلعب دورا مزدوجا، بمعنى أنها كانت تمد السلاطين الأيوبيين بالأخشاب والسلاح والحديد وأدوات الحرب وتعقد معهم الصفقات التجارية وفي نفس الوقت تقدم سفنها لنقل المحاربين الصليبيين إلى الشرق(٣).

وعلى الرغم من استمرار الحملات الصليبية على مصر واشتراك التجار الأجانب فيها وفشلها في تحقيق هدفها العسكري فإن ذلك لم يؤثر على علاقتهم بمصر ولم يؤثر كذلك على تواجدهم في الديار المصرية (٤)، وليس أدل على ذلك من أن السلطات الحاكمة في مصر

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية (الأنجلو المصرية،١٩٦٣م)، ج٢،ص١٢٦٢ ؛ هايد، المرجع السابق،ج٢، ص٣٢-٢٥.

Sidney Painter, A History of the middle ages , (New York , 1954), p. 222.

(2) Wiet. G , L'Egypte Arabe (Histoire de la nation Egyptienne),(Pairs , 1937), tome IV, p. 382.

(٣) أحمد دراج " الوثائق العربية المحفوظة في الأرشيف الأوربي "، (أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، (القاهرة، ١٩٧٠م)، ج١، ص١٢٤ ؛ عفاف سيد صبره، العلاقات بين الشرق والغرب (دار النهضة، ١٩٨٣م)، ص٢٠-٣٥ ؛

Pirene Henri ,Economic and Social History of medieval Europe,(London,1936), P.39.

(٤) جوزيف نسيم، العدوان الصليبي على مصر (الإسكندرية، ١٩٦٩م)، ص٦١ ؛ مصطفي حسن الكنانى، العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الإسلامى (الإسكندرية ،١٩٨١م)،ص٧٩ ؛ عادل زيتون، المرجع السابق، ص٢٥٨؛ Clive Day , op. Cit, p. 98.

قد سمحت للأجانب سواء كانوا تجارا أو سفراء أو رحالة وغيرهم بالإقامة في فنادق مخصصة لهم وأصبح لكل جالية أجنبية فندق خاص بها وفي العادة كانوا يختارون أحد أفراد الجالية للإشراف على مسألة الإقامة في الفندق وإدارته وحماية سكانه والعمل على راحتهم[1].

وقد سمح السلاطين للأجانب بالإقامة في الثغور والمدن الساحلية مثل رشيد ودمياط والإسكندرية والبرلس وغيرها من المدن المصرية التجارية الهامة في حين لم تسمح لهم بالإقامة أو التواجد الدائم في القاهرة فعندما حاول البيازنة الحصول من السلطان صلاح الدين الأيوبي على تصريح ببناء فندق لهم في القاهرة - كما كان موجودا أيام الفاطميين - إلا أنه لم يجب عليهم بالقبول أو بالرفض، ولم يحدث بعد ذلك أن أقام الأجانب في القاهرة بصفة أساسية [2].

وكما ساهمت الحروب الصليبية في نمو العلاقات التجارية بين الشرق والغرب فإنها ساهمت أيضا في توتر العلاقات بين المصريين والأجانب ففي عام ٦٠٨هـ/١٢١١م كثر أعداد الأجانب في الإسكندرية ولكنهم قد أثاروا الشعب في المدينة مما أقلق أحد السلاطين الأيوبيين فقام بالقبض عليهم وحبسهم في سجن القلعة بالقاهرة[3].

وثمة حقيقية هامة أكدها صلاح الدين الأيوبي في خطابه المرسل إلى الخليفة العباسي وهي الدور المزدوج الذي لعبته الجاليات الأجنبية في علاقتها بمصر ومؤكد على استمرار التواجد الأجنبي بها لأسباب متعددة حيث قال في خطابه: (ومن هؤلاء الجيوش البنادقة، والبيازنة والجنوية، كل هؤلاء تارة يكونون غزاة لا تطاق ضراوة ضرهم ولا تطفأ شرارة

---

(١) أحمد فؤاد السيد، تاريخ الأيوبيين في مصر الإسلامية (دار النهضة المصرية، ١٩٩٦م)، ص٣٥٥-٣٦٠ ؛ أحمد زكي، "صفحة من تاريخ التجارة المصرية" (مجلة المقتطف، القاهرة،١٩١٧ م)، ص٢٢٠-٢٢١ ؛ فايد حماد عاشور، العلاقة بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامي في العصر الأيوبي ، (دار المعارف، ١٩٨٠م)، ص٢٥٢- ٢٥٣، إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار (القاهرة، ١٣١٤هـ)،ج٣،ص٩٠.

(٢) هايد، المرجع السابق،ج٣،ص٣٧.

(٣) تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (تحقيق محمد مصطفى زيادة،دار الكتب،١٩٣٦م) ،ج١ق١،ص١٧٥.

شرهم، وتارة يكونون سفارًا يحتكمون على الإسلام في الأموال المجلوبة، وتقصر عنهم يد الأحكام المرهوبة، وما منهم إلا من هو الآن يجلب إلى بلادنا آلة قتاله وجهاده، ويتقرب إلينا بإهداء طرائف أعماله وتلاده، وكلهم قد قررت معهم المواصلة، وانتظمت معهم المسألة على ما تريد ويكرهون، وعلى ما تؤثرهم لا يؤثرون)[١].

وقد كثرت أعداد الأسرى الأجانب من جنسيات متعددة منذ أيام صلاح الدين الأيوبي نتيجة لحروبه مع الصليبيين في بلاد الشام حيث ذكر لنا الرحالة عبد اللطيف البغدادي الذي زار مصر في تلك الأيام أنه رأى أعداداً هائلة من أسرى الفرنجة تشارك في بناء سور القاهرة وقلعة الجبل [٢].

وكذلك ما حدث في عام ٥٧٥هـ حينما هاجم السلطان الأيوبي الصليبيين في بانياس وأسر عدداً كثيراً وكان منهم مقدم الداوية ومقدم الاستبارية وحاكم طبرية وحاكم جنين ويافا وعددا كثيرا من الفرسان والبارونات وغيرهم من القواد ما يزيد على مائتين وسبعين أسيرا فمنهم من استطاع فداء نفسه ومنهم من ظل في الأسر [٣]، وفي عام ٥٧٨هـ/ ١١٨٢م قام "رينالدو دى شاتيون" – المعروف في المصادر العربية باسم أرناط الذي كان حاكماً على مدينة الكرك- بحملة بحرية على شبه الجزيرة العربية وكان هدفها الهجوم على مكة والمدينة وأخذت سفنه تغير على الموانئ المصرية الصغيرة في البحر الأحمر حتى استولوا على مراكب مصر في بحر عيذاب (البحر الأحمر) استطاع الأسطول المصري هزيمتهم و أسرهم وأرسل الملك العادل الأيوبي – الذي كان نائبا عن أخيه صلاح الدين في مصر أثناء سفره إلى بلاد الشام – بعضهم إلى مكة لذبحهم عقوبة لهم على قصدهم البيت الحرام ثم عاد إلى القاهرة ومعه بقية الأسرى [٤].

---

(١) شهاب الدين عبد الرحمن المقدسي المعروف بأبي شامة، الروضتين في أخبار الدولتين (تحقيق محمد مصطفى زيادة، محمد حلمي أحمد، القاهرة،١٩٦٢م)، ج١ق٢، ص ٦٢١-٦٢٢.

(٢) عبد اللطيف البغدادي، رحلة عبد اللطيف البغدادى في مصر أو المسماة بالإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر (تحقيق أحمد غسان، دار ابن زيدون، بيروت ١٩٨٤م)، ص٧٢.

(٣) أبو شامة، المصدر السابق،ج٢، ص٨-٩ ؛ شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى، نهاية الإرب في فنون الأدب (تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة العامة،١٩٩٣م)، ج٢٨، ص٣٩٤-٣٩٥.

(٤) أبو شامة، نفسه، ص ٣٦ – ٣٧ ؛ النويرى، نفسه، ص ٣٩٧ ؛ أبى الحسن محمد بن أحمد بن جبير الأندلسى، رحلة ابن جبير (تحقيق حسين نصار، القاهرة، ١٩٥٥م)، ص ٣٥.

وأما الدولة البيزنطية فقد تأثرت علاقاتها بمصر بكثير من الاعتبارات السياسية والاقتصادية ونقصد بالسياسية هي تلك الحروب التي نشبت بين الدولتين في البر والبحر في العصر الفاطمي والتي أدت إلى توتر العلاقات بين الدولتين في أحيان كثيرة وبالتالي أثر هذا على وضع الجاليات الرومية في مصر، أما عن الاعتبارات الاقتصادية فقد كانت القسطنطينية في موقع جغرافي هام فهي تقع على الطرق التي تربط قارتي آسيا و أوربا مما جعل من السهل أن تصل إليها الغلات من وسط آسيا وشرقها بالطريق البرى، فهي إذن لم تكن في حاجة للاعتماد على مصر أو الشام لتزويدها بهذه الغلات(١)، ولكن هذه الاعتبارات لم توقف العلاقات بين الدولتين تماما إذ كانت بيزنطة في حاجة إلى بعض المصنوعات الممتازة مما تنتجه مناسج تنيس ودمياط (٢)، كما اهتمت مصر بتحسين علاقاتها مع بيزنطة حتى تحصل على الفراء وغيرها من غلات البلاد الواقعة بجوار البحر الأسود حيث ذكر لنا ناصر خسرو أنه رأى كثيراً من السلع البيزنطية في أسواق مصر(٣). واستمرت هذه العلاقة خلال العصر الأيوبي.

ومثلما كان هناك في القسطنطينية جاليات مسلمة فقد كان هناك في مصر جالية رومية استقرت فيها قبل الفتح الإسلامي لمصر ثم خصص لهم القائد المسلم عمرو بن العاص منطقة للإقامة فيها سميت بالحمروات فأقاموا بها كنيسة سميت بكنيسة الحمروات ومع قيام الدولة الفاطمية بمصر وفدت عناصر رومية أخرى إلى مصر، و استقرت فيها وعاشوا في حارة الروم طوال العصر الفاطمي والأيوبي ثم دخل كثير من الروم في الإسلام واندمجوا في المجتمع المصري(٤).

نشأت مملكة أرمينية الصغرى في أواخر القرن السادس الهجري - الثاني عشر الميلادي في إقليم قليقيا أي في الركن الجنوبي الشرقي في آسيا الصغرى وقد تعرضت أرمينية

---

(1)Cambridge Medieval history, (London, 1939), vol , IV , p. 701.

(٢) هايد، المرجع السابق، ح٢، ص٨٣-٨٥.

(٣) ناصر خسرو، رحلة سفر نامة (تعريب يحيى الخشاب، القاهرة، ١٩٤٥م) ، ص٦٢.

(٤) جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (الهيئة العامة، ١٩٧٠ م)، ج٤، ص٤٢ ؛ أبو صالح الأرمني، تاريخ كنائس وأديرة مصر (باريس، ١٨٠٩م) ، ص٣٨ ؛ المقريزي،الخطط المقريزية (نشر كلية الآداب، القاهرة،١٩٩٦م)، ج ٤، ص٤٢٥.

لغزوات متعددة من قبل البيزنطيين والمسلمين نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام ولذا اضطر الأرمن للهجرة إلى جهات متعددة وكانت مصر أهم هذه الجهات، حيث استعان بهم الخلفاء الفاطميون في الإدارة مثل : الوزير بدر الدين الجمالي الذي كان له الفضل الأول في وفود أعداد كبيرة من الأرمن إلى مصر [1]، واتسع نفوذ الأرمن وقويت سلطتهم وازداد نشاطهم في مجالات السياسة والإدارة الحربية والعلمية والعمرانية مثل الأمير المظفر رئيس ديوان الأفضل فاساك حاكم قوص وأبو منصور كُستا حاكم الإسكندرية والقائد تاج الدولة قلهاز وغيرهم [2].

وتشير المصادر المعاصرة إلي تدفق الأرمن إلي مصر بفضل الوزير بهرام الأرمني حيث وصل عددهم في الجيش الفاطمي إلي عشرين ألفاً معفون من الجزية، كما سعى لإحضار أخوته وأهله من تل باشر وولاهم وظائف عليا في الدولة [3]، ولكن العامة ثاروا علية فاضطر للهرب إلي الصعيد فاستغل العامة هذه الفرصة وقاموا بعمليات نهب وسلب مساكن الأرمن وحاراتهم وكنيسة الزهري كبرى كنائس الأرمن في مصر [4].

وفي عهد الدولة الأيوبية وبعد ما استطاع صلاح الدين أن يقضى على الأخطار الداخلية عاد الأرمن للإقامة والسكنى في القاهرة وظلوا على ديانتهم ولم يتعرض لهم أحد بالأذى أو بالظلم [5] وقد عبر عن ذلك أبو صالح الأرمني حيث أكد أن الأرمن كانوا يمارسون حياتهم الدينية بحرية تامة في كنيسة الطاهرة بحارة زويلة وكنيسة يوحنا المعمدان[6] ولكن ما لبث أن ثار الأرمن اتفاقا مع العبيد السود لأحياء الخلافة الفاطمية مما أثار غضب صلاح الدين الأيوبي فأمر بإشعال النار في منازلهم وقبض على الثوار، وأخذ

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الخلفاء الفاطميين (تحقيق محمد حلمي أحمد، القاهرة، ١٩٧١م) ج٢، ص١٣٩ ؛ مروان المدور،الأرمن عبر العصور التاريخية (بيروت، ١٩٨٢م)، ص٦٨-٦٩؛ أ.ل.بتشر، تاريخ الأمة القبطية، (القاهرة ١٩٠٦،ص٥٠).

(2) سهام مصطفي أبو زيد،تاريخ الأرمن في مصر، (القاهرة ١٩٩١ م) ص ٣٣-٤٩.

(3) تاج الدين محمد بن على بن يوسف بن ميسر، أخبار مصر (تحقيق أيمن فؤاد السيد، القاهرة،١٩٨١م)، ج١، ص١٢٤؛ النويري، نهاية الإرب،ج٢٨، ص٣٠١.

(4) ابن ميسر، نفسه، ص١٢٥ ؛ النويري، نفسه،ص٣٠٢.

(5) أبو شامة، المصدر السابق،ج١ ق٢، ص٦١٨.

(6) أبو صالح الأرمني، المصدر السابق، ص٥.

منهم كنيسة الزهرى وكنيسة البستان وأعطاهما للقبط مما أدى إلي قلة أعداد الأرمن في ذلك الوقت[1]، وعندما هدأت الأحوال شهدت القاهرة مجيء العديد من الأرمن الذين عاشوا فيها حيث وصلها أسقف وثلاثة قساوسة نزلوا بكنيسة يوحنا المعمدان، كما وفد في عام ٥٨١هـ /١١٨٥م طائفة أخرى من الأرمن ورحب بهم السلطان العادل الأيوبي، وأعاد إليهم أموالهم وكنائسهم[2].

وفدت إلى مصر جالية أجنبية أخرى وهي من العبيد السود فقد كانت مملكة النوبة المسيحية تدين بالطاعة والولاء لحكام مصر منذ الفتح الإسلامي وفقا لاتفاقية البقط[3] والتي نصت على طاعة ملوك النوبة لمصر، وتقديم عدد من الرقيق إلى الأسواق المصرية[4]، وبهذا فقد فتحت معاهدة البقط الباب على مصراعيه أمام تواجد الرقيق السود في مصر ولكن هذا ليس معناه أن الرقيق السود كانوا من بلاد النوبة بل كانوا يجلبون من المساحة الواسعة المترامية الأطراف في داخل السودان وذلك لأن النوبة المعروفة بقلة سكانها لم يكن بوسعها أن تمد مصر بأعداد كبيرة من العبيد على حساب سكانها، وبهذا فالمكان الأصلي الذي يجلب منه الرقيق غير معروف على وجه الدقة ويرجع السبب إلى أن كلمتي النوبة والسودان متداخلتين تقريبا واستخدمتا في المصادر الإسلامية بصورة غير محددة.

ففي العصر الفاطمي حرص الخلفاء الفاطميون على اقتناء العبيد السود ومن منطلق ذلك أرسل جوهر الصقلي مبعوثا إلى ملك النوبة يطالبه بدفع الجزية المقررة علية من العبيد السود الذين انضموا في سلك الجندية والإدارة[5]، ثم أصبح العبيد السود أهم العناصر العسكرية في الجيش الفاطمي حيث استكثر منهم الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي وذلك

---

(١) نفسه، ص٧ ؛ أبو شامة، المصدر السابق، ص٤٩٨-٥٦١.

(٢) أبو صالح الأرمني، نفسه، ص ٨-٩.

(٣) كلمة البقط : قال المقريزى : بأنها كلمة عربية تعنى ما يقبض من سبى النوبة وما يؤخذ من الأرض من بقول وأعشاب، انظر الخطط، ج١، ص٣٢٢، ويذكر آخر أنها ليست عربية وتسمى Baqt , وتعنى الضريبة وربما تكون كلمة لاتينية Pactum بمعنى العهد أو الميثاق، انظر

Holt. P..M, the History of Sudan from the coming of Islam to the present day, (London , 19 73) ,P.15

(٤) المقريزى، نفسه، ص٣٢٣.

(٥) مصطفى محمد سعد، الإسلام والنوبة في العصور الوسطى ،(الأنجلو المصرية، ١٩٦٠م)، ص١٣٩.

رغبة منه للحد من نفوذ الأتراك والصقالبة، وكذلك مال الخليفة المستنصر الفاطمي إلى العبيد السود وظل ذلك العنصر أساس تكوين الجيش الفاطمي وقوة الدولة الفاطمية حتى نهاية العصر الفاطمي[1]، وبحكم صلة الجوار أيضا فقد استقرت بعض العناصر النوبية في الصعيد الأعلى بالإضافة إلى الترابط التجاري بين مصر والنوبة حيث اعتاد التجار النوبيون على نقل بضائعهم على ظهور الجمال إلى أسوان وأحيانا ما يسافر التجار المصريون إليها[2].

ومع قيام الدولة الأيوبية وجد صلاح الدين أن العبيد السود يثيرون الشغب ويتحالفون مع العناصر الأخرى في الدولة لإعادة الحكم الفاطمي في مصر فعمل على استئصال شأفتهم نهائيا من البلاد وأزال الجيش الفاطمي بكل عناصره وأهمها العنصر النوبي[3]، مما أدى إلى قلة العنصر النوبي في مصر ولم يقتصر الأمر على ذلك بل سارع صلاح الدين الأيوبي بفرض السيطرة المصرية على بلاد النوبة عدة مرات فحاول شن حملات قوية على أهم قلاعها حفاظا على حدود مصر الجنوبية وعلى حماية ميناء عيذاب الذي يعد المنفذ التجاري الهام لمصر[4].

العوامل الداخلية في مصر المملوكية

تمثل العوامل والظروف الداخلية في أية دولة عاملاً ذا أهمية لوفود الأجانب إليها فعندما تستقر الأوضاع الداخلية يتحقق الأمن مما يشجع العنصر الأجنبي على التعامل مع هذه الدول بحرية وأمان.

قامت الدولة المملوكية استجابة لظروف سياسية وعسكرية في العالم الإسلامي جعلت المماليك يثبتون قدرتهم وتفوقهم العسكري، وهذا ما حققه السلطان الظاهر بيرس البندقداري الذي يعد المؤسس الحقيقي للدولة المملوكية حيث بدأ عهده بتنظيم أحوال

---

(1) أحمد مختار العبادى، قيام دولة المماليك الأولى (الإسكندرية، ١٩٨٢م)، ص٦٨ – ٦٩.

(2) ناصر خسرو، المصدر السابق، ص٧٠-٧٢.

(3) النويرى، المصدر السابق، ج٢٨، ص ٣٦١، ٣٦٧، ٣٦٩؛ جمال الدين أبو عبد الله ابن سليم ابن واصل، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب (تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة ١٩٥٧م)، ج١، ص١٢٦، ١٧٧؛ ناصر الدين محمد ابن عبد الرحيم ابن الفرات، تاريخ الدول والملوك (تحقيق حسن محمد الشماع، البصرة، ١٩٦٧م) ج١، م٤، ص٦٧، ٨٢.

(4) أبو شامة، المصدر السابق، ص٢٠٩.

دولته داخليًّا وكانت أولى خطواته في ذلك هي إلغاء الضرائب التي فرضها السلطان المظفر قطز لتمويل حربه ضد المغول[١]، ويبدو أن حكم السلطان الظاهر بيبرس قد أثار غيرة بعض الأمراء الآخرين مما أدى إلى نشوب ثورات ضده ففي أواخر سنة ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م ثار سنجر الحلبي بدمشق وأعلن تمرده وعصيانه ولكن الظاهر بيبرس استطاع التخلص منه والقضاء على ثورته[٢]، ثم حاول شمس الدين البرلي الاستقلال بحلب ولكنه فشل وطلب العفو والأمان من السلطان[٣]، وما لبث أن قامت ثورة شيعية في القاهرة بزعامة رجل شيعي يدعى الكوراني أدت إلى إثارة القلاقل والتوتر فاستطاع الظاهر بيبرس التخلص منه، وهدأت الأحوال وتوفر عنصر الأمن والاستقرار في البلاد[٤].

أما الخطوة التالية في أعماله فكانت إحياء الخلافة العباسية بعد سقوطها على أيدي المغول في بغداد وذلك لإضفاء الصفة الشرعية لحكم هؤلاء المماليك العبيد حيث قام الظاهر بيبرس باستدعاء آخر أمير عباسي إلى القاهرة، ومبايعته بالخلافة ثم قام هو بدوره بتفويض الظاهر بيبرس حكم البلاد الإسلامية[٥]، وهكذا صارت مصر مركز المنطقة العربية، كما نالت الدولة المملوكية الصفة الدينية والسياسية وصارت القاهرة حصن الأمان ومعقل الحضارة الإسلامية، وسار السلاطين المماليك على نفس الأسس والمبادئ حيث استطاع من جاء بعد الظاهر بيبرس تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والضرب على أيدي الثوار والعابثين في الديار المصرية[٦].

---

(١) المقريزي، السلوك، ج١ ق٢،ص٤٣٨-٤٣٩؛ ابن تغرى بردى،المصدر السابق ،ج٧،ص١٠٣.

(٢) أبو بكر بن عبد الله بن أيبك الدوادار،الدرة الذكية في أخبار الدولة التركية،ج٨ من كنزر الدر وجامع الغرر (تحقيق أولرخ هارمان، القاهرة،١٩٧١م)، ص٦٣-٦٤،٦٩-٧٠ ؛ محيى الدين بن عبد الظاهر،الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر (تحقيق عبد العزيز خويطر،الرياض ١٩٩٢م)، ص٩٤-٩٥.

(٣) المقريزي، السلوك، ج١ ق٢، ص ٤٦٥ –٤٦٦، ٤٧١ – ٤٧٦.

(٤) نفسه، ص ٤٤٠.

(٥) ابن عبد الظاهر، المصدر السابق، ص ٩٩ –١٠١.

(٦) ابن أبى الفضائل، النهج السديد والدر الفريد (تحقيق E.blochet باريس، ١٩٢٥م)، ج٢، ص ٤٧٩- ٤٨٣ ؛ محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصرى، بدائع الزهور في وقائع الدهور(تحقيق محمد مصطفي، الهيئة العامة، ١٩٨٢م)، ج١ق١، ص ٤١٩ – ٤٢٥ ؛ ابن أيبك، المصدر السابق، ص ٢٣٧ ؛ ابن تغرى بردى، المصدر السابق، ج٨، ص ٦٧ – ٧١.

لا شك أن استقرار الأمن الداخلي ساهم في تشجيع التجارة الداخلية، وفي ازدهار الاقتصاد المصري سواء كان زراعيا أو صناعيا أو تجاريا، ولعل أشد ما حرص عليه حكام مصر طوال العصر المملوكي هو حماية التجارة الداخلية وتأمين طرقها والاهتمام بوصول البضائع الشرقية إلى موانئ البحر الأحمر تمهيدا لنقلها إلى موانئ البحر المتوسط خاصة بعد أن تدهورت الطرق التجارية البرية في وسط آسيا بسبب الغزو المغولي لآسيا فأصبح طريق البحر الأحمر أكثر الطرق أهمية وأكثر أمانا[1].

وعندما أصبح طريق البحر الأحمر الطريق الأساسي للتجارة المصرية عمل السلاطين المماليك على حمايته والضرب على أيدي المعتدين على القوافل التجارية والمسافرين وفرض السيطرة المملوكية على الطريق، حيث قام السلطان الظاهر بيبرس بالاستيلاء على ميناء سواكن سنة ٦٦٤هـ/١٢٦٥م المطل على مملكة النوبة المسيحية وترتب على ذلك إحكام السيطرة والرقابة على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر [2]، ثم حاول ملوك النوبة الإغارة على ثغر عيذاب سنة ٦٧١هـ/١٢٧٢م ونهب متاجره وقتل عددا من التجار كما أغار على مدينة أسوان وأسر كثير من أهلها [3]، وردا على هذا العدوان بعث السلطان حملة عسكرية بقيادة والى قوص إلى النوبة ولكنه لم يحقق نجاحا ملحوظا [4]، مما دفع السلطان المملوكي لإرسال حملة أخرى سنة ٦٧٤هـ/١٢٧٦م وأخضع ملكها وبسط السيطرة المملوكية على الطريق التجاري وموانيه[5].

---

(١) سعيد عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام (دار النهضة، ط٢، ١٩٧٦م)، ص ٢٩٨؛ نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (الهيئة العامة، ١٩٧٣م)، ص ١٢٥.

(٢) أحمد عبد الرازق، الجيش المصري في العصر المملوكي (القاهرة، ١٩٩٩م)، ص ٢٠٢.

(٣) المقريزي، السلوك، ج١ ق٢، ص ٥٥٠، ابن أبي الفضائل، المصدر السابق، ج٢، ص ٢١١ ؛ ابن الفرات، المصدر السابق، ج٧ (تحقيق قسطنطين رزيق، بيروت، ١٩٤٢م)، ص ٤٥ ؛ صارم الدين إبراهيم بن محمد بن دقماق، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين (تحقيق سعيد عاشور، أحمد دراج، الرياض، ١٩٨٢م)، ص ٢٨٠.

(٤) المقريزي، السلوك،ج١ ق٢، ص ٦٠٨.

(٥) ابن أيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ١٨٣ – ١٨٤ ؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق ٢، ص ٦٣١ ؛ عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر (بيروت، ١٩٦٨م)، ج٥، ص٨٦٢.

كما تعرض هذا الطريق لاعتداءات قبائل الأعراب وإثارة القلق والتوتر نتيجة للصراعات القائمة بينهم حيث اعتادوا على السلب والنهب، ويروى المقريزي أنه عندما اشتد القتال بين الأعراب في صحراء عيذاب سنة ٦٨٠هـ/١٢٨١م أمر السلطان المنصور قلاوون حاكم سواكن بأن يوفق بين القبائل خوفا من فساد الطريق (١).

كانت هناك مزايا عديدة داخل الأراضي المصرية تمثلت في الأمن والرخاء والاستقرار فقد بلغت مدينة القاهرة أوج ازدهارها في العصر المملوكي حيث زاد عدد سكانها نتيجة لفترات الهدوء والسلام بعد أن استطاع المماليك القضاء على الخطر المغولي والصليبي فأصبحت القاهرة الوطن الآمن للكثيرين (٢)، فأدى ذلك أن أصبحت المدينة تموج بالحركة والنشاط وبوجود الأجانب من جميع الجنسيات وكثرت بها الأسواق والبضائع والسلع المختلفة فقال عنها المقريزي : «هي مدينة تتميز بشهرتها ويعجب الناظر لهيئتها فهي عامرة بالحوانيت خاصة بأنواع المآكل والمشارب والأمتعة ويعجز العاد عن إحصاء ما فيها من الأنواع فضلا عن الأشخاص»(٣).

وإذا تتبعنا ما ذكره الرحالة العرب والأجانب عنها لأدركنا مدى النمو والازدهار الذي وصلت إليه هذه المدينة حيث قيل عنها إنها بلدة عظيمة الشأن، كثيرة العمران، استوطنها أرباب الصناعات والحرف والتجار، وهي مأوى وملجأ للضعيف والقادر، وتضيق بسكانها المتنوعين في الجنس والملة والنوع (٤)، ومدحها الرحالة الأجانب فقد وجدوها مدينة راقية مزدهرة بثروتها وسكانها وأقسموا أنه لو أمكن ضم ميلان وروما وبادوا وفلورنسا (مدن إيطالية) وأربع مدن أخرى لما زاد سكانها وثرواتها جميعا عن نصف

---

(١) المقريزي، نفسه، ج١ ق٣، ص٧٠٠.

(٢) محمد جمال الدين سرور، عصر بني قلاوون في مصر (دار الفكر العربي، ١٩٦٠م)، ص ٣٢١ ؛ قاسم عبده قاسم، عصر السلاطين المماليك (دار عين للنشر، القاهرة، ١٩٩٨م)، ص ٢١٩.

(٣) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ١٨٥.

(٤) على بن سعيد المغربي، المعرب في حلى المغرب، ج٢، المسمى بالنجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة (تحقيق حسين نصار، دار الكتب المصرية، ١٩٧٠م)، ص٢٧ ؛ ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة (تحقيق مصطفى السقا، كامل المهندس، دار الكتب ١٩٦٩م)، ص ١٨٥ ؛ عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتى المعروف بابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (طبع الأزهر الشريف، ١٩٢٨م)، ج١، ص ١٩.

ما في القاهرة، كما احتوت القاهرة على فنادق كبرى، واحتوى كل فندق على ألف دكان يضع فيه الباعة والصناع والتجار والمسافرون أمتعتهم وبضائعهم (١)، وهكذا كانت القاهرة محط رحال الوافدين الأجانب ومحطة تجارية هامة.

ونتيجة لانتشار الحوانيت والفنادق بها ولتدافع الناس من جنسيات مختلفة تميزت شوارعها بالضيق وكثرة الحركة بصورة غير عادية (٢)، ووصفها بيلوتى الكريتى - الذي عاش في مصر فترة طويلة - بأنها أكبر مدينة في العالم كما تحدث عن نيلها وشعبها وأراضيها وحركة التجارة والسكان بها (٣).

كما كانت مدينة الإسكندرية أعظم ميناء تجارى على ساحل البحر المتوسط ومحط أنظار العالم كله، وهي المدخل الأول للأجانب الوافدين إلى مصر، وتعد أهم ثغور مصر قاطبة وأكبر مركز تجارى في حوض البحر المتوسط (٤)، فانتشرت بها الأسواق والفنادق والخانات وكثر عمرانها واتسعت شوارعها (٥)، ونظرا لأهميتها حرص السلاطين المماليك على حمايتها فبنوا حولها الأسوار والأبراج، وأقاموا بها حامية عسكرية تدافع عنها(٦).

أما مدينة دمياط فقد تعرضت للتخريب نتيجة الهجوم الصليبي ولكن سرعان ما عادت إلى نشاطها ووفد إليها التجار الأجانب وأقيمت بها الأسواق والفنادق والخانات، وأتت إليها السفن الأجنبية من جنسيات متعددة، وحرصا على سلامتها وحمايتها أنشأت

---

(1)Adler, Jewish travelers ,(London, 1930), p. 166, 226.

(٢) جاستون فييت، القاهرة مدينة الفن والتجارة (ترجمة مصطفي العبادى، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٠م)، ص ١١٧، ١٢٦.

(3)Doop.P.H, L' Egypt au commencement du quinzieme siecle (Le caire,1950),p.3–8.

(٤) العُمرى، مسالك الأبصار في الممالك والأمصار (تحقيق درولوفسكى، القاهرة، ١٩٨٦م)، ج٢، ص ١٥١؛ بنيامين التطيلي، المصدر السابق، ص ١٢٢-١٢٣.

(٥) خالد بن عيسى بن أحمد البلوى المغربي، رحلة البلوى(مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ١٠٥٣ جغرافيا)، ورقة ٣٠.

(٦) العُمرى، المصدر السابق، ص ١٥٠ ؛ غرس الدين بن خليل بن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك (صححه بولس راويس، باريس، ١٨٩٤م) ، ص ٣٩،

Frescobaldi, The visite to Holy places (Jersulam, 1998), p. 39.

السلطات الحاكمة برجين على ساحلها بينهما سلسلة حديد ضخمة تغلق كل ليلة لتمنع عبور السفن الأجنبية إليها بدون إذن أو الدخول إلى البلاد [١].

بالإضافة إلى مدينة رشيد التي تقع قرب مصب نهر النيل في البحر المتوسط والتي اكتظت بالأسواق والفنادق والحوانيت، وفيها كانت تجبى الضرائب على ما يحمل من الإسكندرية إليها، وترسوا فيها السفن الأجنبية القادمة من آسيا وأوربا [٢].

وكذلك مدينة قوص فهي أشهر مدن الصعيد شرقي النيل وتميزت بازدهارها العمراني مثل الرباع والفنادق التي يسكنها التجار والمسافرون القادمون من الهند والحبشة واليمن والحجاز [٣].

ويرجع نمو هذه المدن إلى استقرار الحكم واستتباب الأمن الداخلي الذي حققته الدولة مما ساعد على الازدهار الاقتصادي وساهم في تحسن أحوال الزراعة والصناعة وزيادة عوائد التجارة بالإضافة إلى حسن معاملة السلطات الحاكمة للأجانب الوافدين حيث اعتاد السلاطين المماليك على إصدار المراسيم لإغراء التجار الأجانب للوفود إلى مصر والإقامة بها [٤]، مؤكدين على مبدأ الحرية والأمان التام لهم وعدم تعرضهم لأي سوء أو خطر [٥]، وتنفيذا لتلك المبادئ حرص المماليك على تحذير نوابهم في الثغور من سوء معاملة الوافدين ويأمرونهم بحسن معاملتهم، ومراعاة العدل في جمع الضرائب [٦]، ويعود هذا الاهتمام بالأجانب إلى حاجة المجتمع المصري للتجار الأجانب للحصول على بعض السلع والمنتجات الأوربية وأهمها الرقيق والأسلحة والأخشاب وبدا ذلك واضحًا في نص مرسوم

---

(١) ابن شاهين، المصدر السابق، ص٣٥.

(٢) ابن حوقل، صورة الأرض (ليدن، ١٩٣٨م)، ص ١٣٨.

(٣) العمري، المصدر السابق، ج٢، ص ١٤٧.

(٤) شهاب الدين أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (القاهرة، ١٩١٨م)، ج١٣، ص ٣٤٠ - ٣٤١.

(٥) نفسه، ج١٤، ص ٤١، ٦٩ ؛ شافع بن علي الكاتب العسقلاني، الفضل المأثور في سيرة الملك المنصور (تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت، ١٩٩٨م)، ص ١٧٤؛ الطاهر أحمد مكي، "معاهدة تجارية من القرن الخامس عشر" (مجلة المجلة العدد ٤٥، سبتمبر ١٩٦٠م)، ص٥٥.

(٦) شافع بن علي، نفسه، ص ١٢٣ ؛ ابن الفرات، المصدر السابق، ج٧، ص ١٩٨ ؛ المقريزي، السلوك، ج٢ق٣، ص ٦٧٠.

سلطاني جاء فيه أن السلطان «يأمر ناظر ثغر الإسكندرية بمعاملة التجار الواردين إليه بالعدل والرفق فإنهم هدايا البحور ودوالبة الثغور ومن ألسنتهم تطلع ما تجنه الصدور وإذا بذر لهم الإحسان نشروا له أجنحة مراكبهم كالطيور»(١).

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل حرصت السلطات المملوكية على توفير عنصر الأمان والراحة للأجانب فأنشأت الخانات المتعددة في طول البلاد وعرضها مجهزة بالمؤن والطعام والشراب وغرف النوم لراحة المسافرين القادمين من النوبة والهند والحبشة وبلاد السودان (٢)، كما خصصت فنادق للأجانب الأوربيين في الثغور المصرية (٣) ، وقد بلغ تسامح وحسن معاملة الأجانب مداه في حالات الهدوء والاستقرار السياسي بين الدول الأجنبية وبين مصر في حالة تضاؤل خوف المماليك من القوى الأجنبية ولكن عندما تتوفر العلاقات كان ذلك يؤثر بالسلب على الوجود الأجنبي في البلاد المصرية (٤).

العوامل الخارجية :

كان للعوامل الخارجية أثرٌ واضحٌ في قدوم الأجانب إلى مصر من جنسيات مختلفة وأهم هذه العوامل هو مدى استقرار الأحوال على طرق التجارة البرية والبحرية في آسيا وأفريقيا وأوربا " فقد كان الطريق المعتاد لسلع الشرق الأقصى إلى ساحل البحر المتوسط هو الطريق البحري من موانئ الصين مارا بالهند ثم الخليج العربي لتصل إلى البصرة ثم تصعد نهر دجلة إلى بغداد فالموصل لتحملها القوافل إلى حلب أو دمشق، ومنها إلى موانئ الساحل الشمالي في طرابلس وبيروت وغيرهما من الموانئ (٥) في انتظار السفن لنقلها إلى بلدان أوربا بينما يتجه فرع آخر شمالا إلى ديار بكر فأرمينيا ثم القسطنطينية مستودع سلع الشرق والغرب والشمال والجنوب معًا ومن العاصمة البيزنطية توزع على جميع أنحاء أوربا (٦)، وكان هناك

---

(١) القلقشندي، المصدر السابق، ج١١، ص ٤٢١.

(٢) ابن بطوطة، المصدر السابق، ج١، ص ٣١ ؛ ابن جبير، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٣) بنامين التطيلي، المصدر السابق، ص ١١ ؛ هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٠٤.

(4)Atiya (A. S) , The latter crusades in the latter ages ,(London , 1938) , p. 181.

(٥) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٣١ – ٣٣٢ ؛ عزيز سوريال، الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب، ص ١٦٤.

(٦) عزيز سوريال، نفسه؛ Lopez and Raymond , Medieval trade in Mediterranean world ,

طريق أخر غير الخليج العربي وهو طريق البحر الأحمر ثم الموانئ المصرية كعيذاب والقصير ومنها تنقل البضائع بالقوافل إلى قوص على نهر النيل لتصل القاهرة وأحيانا كانت تصل أقصى شمال خليج السويس عند القلزم ومن تلك المدينة تنقل بالقوافل إلى القاهرة ومنها عبر فرع رشيد ثم الإسكندرية أو فرع دمياط [(١)]، حيث تنقلها السفن إلى أوربا وبلدان شمال أفريقيا وهناك فرع أخر يتجه شمالا إلى موانئ الشام.

ولكن بعد سقوط عكا أخر معاقل الصليبيين على ساحل الشام في أيدي المماليك فرضت البابوية حربا اقتصادية على مصر، ومنعت السفن المسيحية من الاتجاه إلى الثغور المملوكية في مصر والشام وكلفت فرسان الداوية بمراقبة تنفيذ هذه المقاطعة وأسر أي سفينة تخالف تلك الأوامر[(٢)]، لذلك بحث الغرب المسيحي عن طريق جديد لاتصاله بالشرق الأقصى بعيدا عن أراضي الدولة المملوكية وحاول تدعيم الطريق البرى من أوربا إلى فارس والهند المار ببلاد الدولة البيزنطية[(٣)]. ولكن يبدوا أن معظم التجار كانوا يفضلون الطرق البحرية.

ونظرًا للاضطرابات التي تعرضت لها مناطق وسط آسيا وفارس والعراق والشام وأسيا الصغرى منذ القرن الثالث عشر الميلادي - القرن السابع الهجري بسبب ظهور المغول في آسيا، وامتداد نفوذهم في المنطقة وإقامة إمبراطورية عظيمة على حساب الشعوب الآسيوية وقيامهم بتدمير الطرق التجارية البرية القديمة بين الصين من جهة وأسيا الصغرى من جهة أخرى فأصبحت غير آمنة وغير صالحة للسفر وعمتها الفوضى والاضطراب[(٤)]،

(New York, 1955), p. 31. 32.

(١) عزيز سوريال، نفسه ؛ Ibid, p. 32

(٢)Thompson, j. w, History of the middle ages, (London, 1931), p.29.

(٣) نعيم زكى فهمي، المرجع السابق، ص ١١٧ ؛ وتنفيذا لأوامر البابوية تعاونت بعض الدول الأجنبية مع المغول لتحويل طريق التجارة إلى الخليج الفارسى وذلك بإرسال بعض السفن عبر الخليج الفارسى إلى المحيط لفرض حصار على عدن واعتراض السفن وإجبارها على الدخول في الخليج وهكذا يتم قطع الطريق المصرى إلى الهند عبر البحر الأحمر ولكن هذا الطريق لم يكن سهلا ولم يحقق الربح المطلوب نظرا لطول المسافة وتدخل السلطات المملوكية لحماية طرقها وجذب الأجانب إليها.

(٤) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٢٩٩ ؛ سعيد عاشور، العصر المماليكى، ص ٢٩٧ ؛ جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط (ترجمة عمر اسكندر، القاهرة، ب.ت)، ص ٨٠.

وهذا ما أكده الرحالة ماركو بولو وأشار إلى عدم وجود الأمان في ذلك الطريق وتعرضه لاعتداءات اللصوص وقطاع الطرق على القوافل التجارية والمسافرين(١)، ومما زاد الأمر سوءا هو تصاعد الحروب والغزوات المستمرة في آسيا في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي - الثامن الهجري فأدت إلى انهيار الإمبراطورية المغولية في فارس وظهور تيمور لنك الذي قاد عدة حملات مدمرة في غرب آسيا (٢)، ثم الصراعات الدائرة بين الأمراء التركمان والمماليك أو تلك الحروب التي نشبت بين الصفويين والعثمانيين في العراق وأسيا الصغرى فامتنعت السفن الشرقية الواردة من الصين والهند من دخول الخليج العربي وهرمز والبصرة (٣).

كما أن ظهور العثمانيين في آسيا أثر بصورة كبيرة على هذه الطرق حيث اتجه العثمانيون إلى حرب التوسع على حساب جيرانهم من مسلمين ومسيحيين على السواء والتي استمرت حتى أوائل القرن السادس عشر الميلادي - القرن العاشر الهجري فأدى ذلك إلى سقوط القسطنطينية في سنة ١٤٥٣م، وما تلاه من عمليات حربية في البر والبحر أدت إلى إرباك هذه الطرق المارة بأراضي الدولة البيزنطية ثم قيام السلطان العثماني بالقبض على الأجانب في المدينة مما أدى إلى رحيلهم عن القسطنطينية، وأغلقت الأسواق وفقدوا أحيائهم ونتيجة لذلك خشي الأجانب على أموالهم وأرواحهم فاضطروا إلى هجر الطرق التي هددتها الحروب وجعلتها غير آمنة ولم يجدوا أفضل من الطريق الذي يمر بالأراضي المصرية وهو بعيد عن مسرح تلك الأحداث الدامية (٤).

يضاف إلى ذلك نجاح جنوة في انتزاع ميناء فماجوستا القبرصي في سنة ١٣٧٤م والذي كان يعد أهم موانئ البحر المتوسط ازدهارا بالسلع الشرقية لقربه من مراكز التجارة

---

(١) ماركو بولو، رحلات ماركو بولو (ترجمة وليم مارسدن، عبد العزيز جاويد، الهيئة العامة، ١٩٩٦م) ، ج١، ص ٢٠٢ – ٢٠٣.

(٢) جوزيف نسيم، دراسات في تاريخ الشرق والغرب (الإسكندرية، ١٩٨٣م)، ص ١٤٣ ؛ هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٢٦.

(٣) نعيم فهمي زكي، المرجع السابق،ص ١٢٤.

(٤) نعيم فهمي، نفسه، ص ٣٧ ؛ هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ١٦٥ – ١٧٠ ؛
Poston , The Cambridge economic history (Cambridge,1952),vol 2 , p. 99 – 102.

في آسيا الصغرى، ولكنه فقد أهميته بعد احتلاله بسبب سياسة الاحتكار التي اتبعتها جنوة في المدينة حتى فضلت الأمم التجارية الاتجاه إلى أماكن أخرى مثل بيروت والإسكندرية مباشرة [1]، كذلك لم تعد لموانئ أرمينية الصغرى فائدة بعد سقوطها في أيدي المماليك في سنة ١٣٧٥م بعد أن كانت تتحكم في الطرق التي تربط غرب آسيا بشرقها وبأوربا دون عبور الأراضي المصرية والشامية [2].

بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى سنوضحها كالآتي:

١- إن العامل الجغرافي للدول الأجنبية لعب دورا بارزا في توجه رعاياها نحو الشرق، نظرا لوجودها على البحر وارتباطها به حيث عاشوا على صيد الأسماك الذي احتاج إلى أسطول قوى مما جعلها تنشئ أساطيل متطورة في العدد والحجم والإمكانيات كما عملت على تحسين قوانينها التجارية وجعلتها أكثر تساهلا مع التجار لتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية [3].

٢- ازدياد محصول المعلومات الجغرافية عن الشرق من خلال الرحالة ومؤرخي الحروب الصليبية والتي أمدت الأجانب بمعلومات تاريخية هامة واقتصادية عن الشرق إلى جانب رغبة الأجانب في تسيير خطوط ملاحية شبه منتظمة مع بلاد الشرق الإسلامي [4].

٣- جاذبية الموانئ المصرية للأمم التجارية الأجنبية حيث وجدت بها التوابل والسلع الشرقية الراقية في موانئ الشام ولكنها لا تصل إلا بعد رحلات برية طويلة ومكلفة وبالتالي يزداد ثمنها على التجار الأجانب في حين كان شراؤها ونقلها بأسعار أقل في الموانئ المصرية [5].

---

(١) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٢٧٨-٢٧٩.

(2) Atiya (A. S) , the crusade in the middle ages , p. 470.

(٣) عفاف سيد صبره، المرجع السابق، ص ٨١ ؛ رشيد باقة، العلاقات التجارية بين فلورنسا والمماليك (ماجستير غير منشور، آداب، القاهرة، ١٩٨٩م)، ص ٣٠-٣٥ ؛

Thompson, Economic and Social History in the middle ages (New York ,1959) , vol 1 , p. 430.

(4)Cambridge mediveal history , vol 5 , p. 327

(٥) هايد، المرجع السابق، ج٢، ص ٣٤ ؛

٤- ثم وجود فترات سلمية وهدوء نسبي في حوض البحر المتوسط مما مكن الأجانب من مباشرة نشاطهم في البحر بأمان وطالما كان التعامل مع بلاد الشرق سيحقق لهم الفائدة والربح المادي كان الاستمرار في السفر والتنقل أمرا ضروريا رغم التنافس الشديد بين الدول الأجنبية للاستحواذ على تجارة الشرق[١].

بالإضافة إلى اهتمام الأجانب ببعض المنتجات الشرقية والمصرية نظرا لأهميتها الاقتصادية والدينية والاجتماعية بالنسبة لهم والتي لا توجد إلا في المدن المصرية ومن هذه المنتجات : التوابل والفلفل حيث شغف الأجانب بشرائها بكميات كبيرة حتى أصبحت التوابل الغذاء الأساسي للأغنياء كما رغب فيها الأشراف ورجال الكنيسة والعامة فقد اعتادوا استخدامها في الأطعمة [٢]، ويرجع سبب ذلك إلى أن طعام الشعب الأجنبي في العصور الوسطى كان يبدوا سيئا ورديء المذاق وكذلك طعام الأغنياء، ولذا كان لا بد من إضافة التوابل والفلفل إلى الطعام لإكسابه نكهة ومذاقا جيدا متميزا، كما استخدم الفلفل لحفظ الطعام لفترة طويلة دون أن يفسد [٣]. أما البخور الشرقية فكان لا بد من وجودها في الكنائس والأديرة ولم يكن إحراق البخور شيئا ثانويا وإنما كان في نظر العامة من المسيحيين وكذلك رجال الكنيسة شيئًا أساسيًّا وبخاصة في أوقات الصلاة والاحتفالات الدينية لأنه يضفي على الحفل جوا تقليديا خاصا يزيد من رهبة الموقف ويعلى من شأن الكنيسة ورجالها وطقوسها[٤]، وكذلك دهان البلسم (البلسان) الذي يستخرج من شجر يزرع في المطرية

Ziada ,M..M.,the foreign relation of Egypt in the 15 century (Liverpool,1930), p. 226.

(١) هربرت فيشر، أوربا في العصور الوسطى (ترجمة السيد الباز العريني، محمد مصطفي زيادة، القاهرة ١٩٦٢م)، ج٢، ص ٤٢٣ ؛ سعيد عاشور، أوربا في العصور الوسطى (الأنجلو المصرية، ١٩٨٣م)، ج٢، ص ٣٠٥.

(٢) نعيم زكي، المرجع السابق، ص ١٩١ ؛ Henri Pirenne, op.cit, p. 143.

(٣) سعيد عاشور " مركز مصر في التجارة العالمية في أواخر العصور الوسطى "، (المجلة التاريخية المصرية، العدد ٢١، ١٩٦٢م)، ص ٦٤ ؛ هايد، المرجع السابق، ج٤، ص ١٧١ ؛
Henri Pirenne , op. cit , p. 144.; Clive day , op. cit , p. 79.

(٤) سعيد عاشور، نفسه، ص ٦٣.

ويأمر السلطان باعتصاره في ميعاد محدد في السنة [1]، ونظرا لأهميته فقد كان السلطان يقوم بتوزيعه بنفسه فيجعل منه جزءاً للمارستانات لعلاج القصور ويهادى بجزء آخر لملوك النصارى من الأحباش وملوك وأمراء الدول الأوربية، كما يمنحه للشخصيات الدينية الكبيرة المارة ببلاده والباقي يباع لحسابه بسعر غالٍ للأجانب نظرا لاستخدامه في عمليات التعميد عند النصارى [2]. بالإضافة إلى اللؤلؤ والأحجار الكريمة مثل الزبرجد والماس والزمرد والعقيق والذهب والفضة وكلها سلع غالية الثمن ويقبل عليها الطبقة الأرستقراطية الأوربية من الملوك والملكات والنبلاء والأمراء والأعيان، وهذه السلع كانت تأتي من بلاد متنوعة من الشرق ولكن الموانئ المصرية كانت هي المحتكر الوحيد لبيع هذه السلع وغيرها من السلع الشرقية الهامة.

أما بالنسبة لطرق التجاره في أفريقية فكان أهمها طريق البحر الأحمر حيث كان الطريق الأساسي لمنتجات الإمارات والمشيخات الإسلامية بالساحل الشرقي لإفريقية والحبشة والبجة وبعض منتجات السودان الأوسط والنوبة وكانت البضائع تفرغ في موانئ عيذاب وسواكن والطور ثم تنقل إلى أسوان أو قوص أو القاهرة، ومنها بالنيل إلى الإسكندرية والموانئ الشمالية [3]، وقد تميز هذا الطريق بالأمن فهو بعيد عن ميادين الحروب بآسيا وكانت الملاحة فيه قاصرة على السفن الإسلامية وكذلك تميز برخص تكاليف نقل المتاجر به مما أدى إلى أن تكون أسعار السلع المنقولة أرخص ثمنا من مثيلاتها التي تنقل إلى بلاد الشام فضلا عن أن المسافة إلى موانئ التصدير أقصر وأسرع زمنا، ولهذا حرصت السلطات المملوكية على حماية هذا الطريق من اللصوص وقطاع الطرق والهجمات التي يشنها حكام بعض الدول الأفريقية وحكام بعض الجزر في البحر الأحمر الذين كانوا يقومون

(١) الأسعد مماتي الوزير الأيوبي، قوانين الدواوين (تحقيق عزيز سوريال، القاهرة، ١٩٤٣م)، ص ٢٧ ؛ إبراهيم بن محمد الفارسي الأصطخري، مسالك الممالك (ليدن، ١٩٢٧م)، ص٥٤ ؛ ابن ظهيرة، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٢) العمري، مسالك الأبصار، ج٢، ص ١٢٨ ؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ١٤٩ ؛
Wright. G., The early travelers in Palastain, (London, 1848) p. 12.

(٣) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٣٢٧.

بالقرصنة في البحر الأحمر [1]. وبفضل هذه المزايا لطريق البحر الأحمر أصبحت مصر النافذة أو الواجهة التي تعرض من خلالها منتجات أفريقية وأسيا وأصبحت بمثابة القلب حيث أن معظم تجارة العالم تمر بها.

لا شك أن العلاقات السياسة بين القوى الدولية المعاصرة تعد من العوامل الخارجية للوجود الأجنبي في مصر. لقد تداخلت العلاقات السياسية بين الدول المعاصرة وفقا لظروف وأوضاع متعددة فبعد أن استطاع المماليك القضاء على الفتن الداخلية وكسر هيبة التتار أخذوا يلتفتون إلى الصليبيين الذين كانوا لا يزالون يحتلون بعض مدن الساحل الشامي، فبدأ السلطان الظاهر بيبرس البندقدارى الجهاد ضد الإمارات اللاتينية في شرق البحر المتوسط وحقق العديد من الانتصارات عليها وأخذت دولته في التوسع على حساب جيرانها من الصليبيين [2]. ومهد الطريق أمام خلفه المنصور قلاوون لمواصلة المهمة فاستولى على طرابلس [3]، ولم يبق سوى عكا المعقل الأخير للاتين بالشرق الأدنى والتي استولى عليها الأشرف خليل بن قلاوون عام ٦٩٠هـ/١٢٩١م [4]، أما بقايا القلاع والحصون المبعثرة على امتداد الساحل الشرقي للبحر المتوسط فقد سقطت كلها في العام التالي وبذلك خلص الساحل الشامي من الوجود الصليبي الذي انتقل إلى جزيرة قبرص ورودس واتخذوهما حصنا لشن هجمات وغارات على الشواطئ المصرية والشامية وكانت آخر تلك الهجمات القوية إغارة القبارصة على الإسكندرية عام ٧٦٧هـ/١٣٦٥م واحتلوها وعاثوا فيها فسادا ونكلوا بالمسلم والمسيحي على حد سواء ولم يسلم منهم حتى الأوربيون [5].

---

(١) المقريزى، السلوك، ج٤ ق٢، ص ٩٢٩ ؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٥، ص ٣٣٨ ؛ هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣١٨ – ٣٢٢.

(٢) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ١٤٣ – ١٤٥ ؛ بدر الدين محمود العيني، عقد الجمان في تواريخ الزمان (تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة العامة، ١٩٨٨م)، ج٢، ص ١٨ – ٣١، ٦٩ – ٧٩ ؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق ٢، ص ٥٩٢ – ٥٩٣.

(٣) العيني، نفسه، ج٢، ص٣٨٠ ؛ النويرى، نهاية الإرب، ج٣١، ص٤٦.

(٤) النويرى، المصدر السابق، ج٣١، ص ١٩٥ – ١٩٨ ؛ الحسن بن عمر بن حبيب، تذكرة النبيه في أخبار المنصور وبنيه (تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة العامة، ١٩٨٢م)، ج١، ص ١٣٧ – ١٣٩ ؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق٣، ص ٧٦٢ – ٧٦٥.

(٥) ابن حبيب، نفسه، ج٣ (تحقيق محمد محمد أمين، سعيد عاشور، الهيئة العامة، ١٩٨٦م)،ص ٢٨٩؛

وفي نفس الوقت الذي كان فيه السلاطين المماليك يحاولون القضاء على الوجود الصليبي في الشام كانت الجمهوريات الإيطالية (جنوة - بيزا - البندقية) تتصارع في بلاد الشام وفي أوربا، وحاولت كل جمهورية منهم أن تكيل للأخرى الاتهامات والهجمات المستمرة للقضاء عليها والاستفادة من الظروف المحيطة بها، وذلك لأن هذه الجمهوريات كانت تمثل قوى دولية معاصرة من الناحية السياسية والتجارية ففي عام ٦٦٥هـ / ١٢٦٧م هاجمت سفن جنوية البنادقة في عكا ودمرت برجهم في المدينة ثم هاجم البنادقة السفن الجنوية وأجبروا بعضها على مغادرة الشام إلى جنوة (١).

واستغل هذه الظروف السلطان المنصور قلاوون الذي آمن بحتمية منع أى تقارب صليبي جنوي مما أتاح له الفرصة لتدمير كل منهم على حدة وتحقيق آماله بإجلاء الصليبيين عن بلاد الشام، وكذلك حلفائهم الجنوية وغيرهم من الإيطاليين المتحالفين معهم ففي عام ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م صادر سفينة جنوية في الإسكندرية ولم يطلق سراحها إلا بعد أن دفعت اثنى عشر ألف بيزنط ذهبا(٢)، وفي نفس الوقت أعدت جنوة سفنا لمهاجمة سفن أعدائها البيازنة فضلا عن مهاجمتها للسفن المصرية، وكان هذا انتقاما لوقوع الأسرى الجنوية في أيدي السلطان قلاوون (٣)، عندما هدأت الأحوال أعلنت جنوة وقوفها على الحياد في الصراع الصليبي الإسلامي بدليل أنها لم تتحرك عندما سقطت اللاذقية رغم أهميتها التجارية بالنسبة لهم وفي نفس الوقت استمرت جنوة في مهاجمتها للبندقية وبيزا ودارت بينهم معارك ضارية في البحر والبر على امتداد الساحل الشامي وفي إيطاليا ذاتها وحقق فيها كل طرف من الأطراف عدة انتصارات على الطرف الآخر.

وتطورت الأحداث سريعًا حيث سقطت طرابلس في أيدي الجنوية ولا جدال أن القوى الإيطالية الأخرى قد غضبت بسبب سيطرة الجنوية على طرابلس فأرسلت البندقية

النويرى السكندري، الإلمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام (تحقيق عزيز سوريال عطية، حيدر آباد، ١٩٧٣م)، ج١، ص ٣٣٥.

(١) هايد، المرجع السابق، ج٢، ص ٦٦ – ٦٧.

(٢) نفسه، ج٢، ص ٦٨.

(٣) نفسه، ص ٦٨ ؛ مصطفي حسن الكناني، العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الإسلامى (الهيئة العامة، الإسكندرية، ١٩٨١م)، ص ٢٧١.

سفارة إلى السلطان قلاوون تحذره من خطورة سيطرة الجنوية على تلك المدينة لما في ذلك من تهديد لتجارة مصر وتشككه في حسن نوايا الجنوية، كما كان من السلطان المنصور قلاوون إلا أن اتخذ ذلك ذريعة لتحقيق أهدافه [1].

وبعد سقوط طرابلس استولى القبطان الجنوى بنديتوزكاريا بالاتفاق مع قنصل كافا على إحدى السفن التجارية المصرية القادمة من الإسكندرية بالقرب من ساحل آسيا الصغرى في خليج أضاليا، وذلك انتقاما لسقوط طرابلس في أيدي المماليك ولكن سرعان ما أرسل حاكم جنوة اعتذارا للسلطان عما حدث وعقد معه معاهدة سلام[2]، أتاحت الفرصة لجنوة لتوجيه ضربة قوية لمصالح بني جلدتهم من اللاتين وهم البنادقة والبيازنة حيث كان الصراع بينهم على أشده واستطاع الجنوية هزيمة بيزا وتدمير مينائها، ومن خلال المعاهدة حققت جنوة مصالح تجارية عظيمة مع مصر أفضل من الامتيازات التي حصل عليها البنادقة، ولم يبق هناك سوى البندقية وجنوة، وحفاظا على مصالحها الاقتصادية وقفت جنوة موقفا سلبيا من جهود البابوية والبنادقة وغيرهم من اللاتين لإعداد حملة للدفاع عن مدينة عكا بعد سقوطها على أيدي الأشرف خليل بن قلاوون الذي صدق على المعاهدة السابقة[3]، واستقرت العلاقات السياسية بين القوى المملوكية والقوى الأوربية إلى حد ما، ونعم الشرق والغرب بفترة هدوء نسبى إلا من بعض هجمات القراصنة من جزيرة قبرص فحين دعا بطرس لوزنجيان ملك قبرص اللاتيني ملوك وأمراء الغرب للمشاركة في حملته على مصر، وعدت جنوة والبندقية بالمشاركة في تلك الحملة للحصول على امتيازات جديدة من الملك القبرصي في الإسكندرية بعد انتصاره وخاصة بعد سقوط عكا أدركوا أهمية قبرص وموانيها لتجارتهم مع الشرق، ولكن فشل حملة بطرس عرض البنادقة والجنوية لانتقام مضاعف من السلطات المملوكية إذ حرم عليهم السلطان المملوكي دخول البلاد والمتاجرة فيها فضلا عن

---

(١) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص ٣٨٠ – ٣٨٢ ؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ٣٢١ ؛ سعيد عاشور، الحركة الصليبية، ج٢، ص ١١٧٣.

(٢) محيى الدين عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور (تحقيق مراد كامل، القاهرة، ١٩٦١م)، ص١٦٥.

(٣) نفسه، ص ١٦٨.

أن السلطان الأشرف شعبان أمر بالقبض عليهم [١]. ولما كانت مصر تسيطر على أحد أهم طريقين تجاريين بين الشرق والغرب بينما سيطر العراق على الطريق الثاني فقد تأثر اقتصاد الجمهوريات الإيطالية وأوربا تأثرا بالغا بوقف التجارة مع المسلمين في الشرق أو الغرب[٢]، ولذا سعت البندقية وجنوة لعقد صلحا بين قبرص ومصر وبالفعل استطاعا تحقيق ذلك بعد محاولات عديدة وعادت العلاقات الودية بين مصر والبندقية من ناحية وبين مصر وجنوة من ناحية أخرى. ولكن سرعان ما عادت العلاقات العدائية بين جنوة والبندقية فقد استغلتا الجمهوريتان اضطراب الأحوال في قبرص فتدخلتا في شئونها الداخلية حتى فرضتا عليها احتلال جنويا – بندقيا [٣]. ودب الصراع الطويل بين الطرفين حتى خضعت جنوة وتركت الساحة للبندقية.

وإذا انتقلنا إلى شبه الجزيرة الأيبيرية نجد بها ثلاث دويلات هي البرتغال ومملكة قشتالة وأراجون وقطالونيا ومملكة غرناطة الإسلامية، فقد كانت تلك الممالك المسيحية مشغولة بحروبها ومشاكلها الداخلية مع إنجلترا وفرنسا من ناحية ومن ناحية أخرى تمكنت من إحراز انتصارات متتالية على مسلمي الأندلس الذين سببوا لها قلقا مستمرا إلى أن تم لها إجلاؤهم عن شبه الجزيرة في بداية العقد الأخير من القرن الخامس عشر الميلادي / آخر القرن التاسع الهجري [٤]، ثم استقرت الأحوال في أسبانيا واستطاعت النهوض والالتفات إلى العالم الخارجي بعد عقد معاهدة الميثرا في عام ١٢٤٤م بين مملكتي قشتالة وأراجون التي حددت حدود اتساع كلا المملكتين [٥]. فحاولت أن تحقق نوعا من التوازن بين القوى

---

(١) المقريزي، السلوك، ج٣ ق١، ص ١٠٧.

(٢) القلقشندى، صبح الأعشى، ج ٨، ص ١٠٧ – ١١٥؛ النويرى السكندرى، المصدر السابق، ج٥، ص ٢٣٠.

(3) Hill (G) , A history of Cyprus (London , 1970 – 1972) , vol 2 , p 431.

(٤) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٨، ص ١٠٧–١١٥.

(٥) محمد محمود النشار، علاقة مملكتي قشتالة وأراجون بسلطنة المماليك (دار عين للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م)، ص ٨٧ ؛

Lane – poole (s) , History of Egypt in the middle ages (London ,1913) , p. 266 ; Encyclopedia of students (U.S. A , 1996) , vol 1 , p. 35 – 37

الدولية المعاصرة فبدأت بعقد معاهدة تجارية مع الظاهر بيبرس [1]، ثم تلاها سفارة أراجونية ودية إلى مصر في عهد السلطان المنصور قلاوون وابنه الأشرف خليل فعقدت معهما معاهدة سياسية دفاعية مشتركة [2].

ويبدو أن أراجون كانت في أشد الحاجة لهذه الاتفاقية المشتركة حيث إنها قد دخلت في صراع مع فرنسا والبابوية بسبب انضمام جزيرة صقلية إليها أما المنصور قلاوون فكان يناضل ضد الصليبيين ويحتاج إلى مساندة خارجية فوافق على هذه المعاهدة وانضمت إليهما مملكتي قشتالة ولشبونة فعقدوا جميعا حلفا ثلاثيا عسكريا.[3] واستمرت أسبانيا المسيحية في محاولات لتحقيق توازن سياسي في البحر المتوسط، وثبتت أركانها حتى أواخر القرن الرابع عشر الميلادي/ القرن الثامن الهجري.

كانت البابوية في أوربا تمثل قوى لا يستهان بها في فترة من فترات العصور الوسطى، ولكن هذه القوى بدأت تضعف سيطرتها على أوربا، حيث كان سقوط عكا في أيدي المسلمين ضربة قاضية بالنسبة للبابوية فأصدر البابا نيقولا الرابع منشورا يحرم على التجار الغربيين التعامل مع البلاد الخاضعة للمماليك و إلا أنزل بهم عقوبة الحرمان الكنسي واعتبروا خونة، ويفقدون حقوقهم المدنية، ولا يحق لهم أى ميراث [4]، ثم حددت مدة التحريم بعشر سنوات ثم أصدر البابا بونيفاس الثامن قرارا يسرى لمدة عشرة أعوام أخرى يحرم خلالها إرسال المواد الإستراتيجية والسلع الغذائية إلى دولة المماليك ونظرًا لفتور الروح الصليبية في غرب أوربا وخوفا من إفلات الزمام من يد البابوية أصدر البابا قرارا يبيح لمن صدر ضده قرار الحرمان الكنسي أن يشترى الغفران بدفع مبلغ من المال [5]، وبذلك تدفقت على خزانة

(١) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر (تحقيق عبد العزيز خويطر، الرياض، ١٩٧٦م)، ص ٣٣٧.

(٢) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص ١٥٦، ١٥٩ – ١٦٠.

(٣) محمد عبد الله عنان، مصر الإسلامية (القاهرة، ١٩٦٩م)، ص ١٧٠ – ١٧٢ ؛ محمد عبد الغنى الأشقر، تجارة التوابل في مصر في العصر المملوكى (الهيئة العامة، ١٩٩٩م)، ص ١٢٥.

(٤) هايد، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٥٤ – ٢٥٥ ؛ عزيز سوريال، المرجع السابق، ص ١٦١.

(5)Deeping , Histoire du commerce enter le levant et le Europe (paris ,1830) , tome. 2 , p. 176.

البابوية أموالا طائلة من مخالفي القرار فقد حاولت البندقية تغيير الاتفاق وقد نجحت بأموالها التي بذلتها للحصول على تراخيص السفر والقضاء على الصعوبات التي وضعتها الكنيسة [1]، وعلى أثر الخلافات بين المستعمرات الجنوية في البسفور والبحر الأسود وبين الإمبراطورية البيزنطية أصبحت المياه اليونانية مغلقة في وجه الجنوية فاضطرت الحكومة الجنوية إلى الإلحاح على البابا الذي منحها ترخيصا بالتوقف على الساحل الشمالي لسوريا ومنح التراخيص لمدة سنيتين فقط [2].

وحقيقة قد استمرت سياسة البابوية حيال التجار الأوربيين غير ثابتة على مبدأ واحد فهي تارة متشددة وتارة أخرى مرنة فعند غزو قبرص للإسكندرية تشددت البابوية في قراراتها، و أحكمت الخناق على الأوربيين حتى اضطروا إلى الرضوخ لأوامرها ولكن سرعان ما عادت الأمور كما كانت عليه واستطاعت الدول التجارية الحصول على تراخيص جديدة لاستئناف التجارة مع الشرق في مقابل أموال هائلة تكدست في خزانة الكنيسة واستمر الوضع هكذا حتى تلاشى تأثير البابوية في أوربا خلال القرن الخامس عشر [3]، في حين كانت ترى البابوية في إصدار هذه القرارات فرصة لاستعادة هيبتها بين المسيحيين الغربيين، ومع ذلك لم تسترد قوتها كما رأت في صدور التراخيص مصدرا هاما للحصول على الأموال لإرسال حملات صليبية إلى الشرق ولكنها انشغلت في الصراع الذي احتدم داخل القارة الأوربية بين بابوات روما وبابوات أفينون، وانقلبت الصورة تماما فبعد أن كانت البابوية تسيطر على العالم المسيحي الغربي بما فيه الإمبراطورية أصبحت في أخريات العصور الوسيط أداة في يد الحكام لذلك لم تنفذ قراراتها، ولم تحترم آراؤها إلا إذا كانت فيها مصلحة للشعوب.

وليس أدل على ذلك من وثيقة جنوية مؤرخة في ١٤ أكتوبر سنة ١٣٠٤م – ولم تكن قد انتهت مدة العشر سنوات – ثبت وجود قنصل جنوي مقيم بالإسكندرية بالإضافة إلى وجود فندق للجنوية مفتوحا للوافدين الذين جاءوا سرا إلى مصر بدون علم البابا [4]، كما

---

(١) هايد، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٧٦.

(٢) نفسه، ج٢، ص ٢٨٠.

(3) Deeping, op. cit, tome 2, p 196.

(٤) هايد، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٦٧ – ٢٦٨.

أكد الرحالة لادولف الذي زار الإسكندرية في عام ١٣٣٩-١٤٤١م وجود كثير من التجار البنادقة في المدينة وهم يمارسون نشاطهم الاقتصادي، ويتمتعون بحريتهم الدينية في الكنيسة المرقصية.(١) أما الوثائق الخاصة بجمهورية بيزا بين عامي ١٣٠٥م، ١٣٢٢م تزودنا بمعلومات عن توافد جالية بيزية في الإسكندرية ووجود قنصلية بيزية أيضا فضلا على أنه كان مفروضا على القنصل أن يدفع لخزينة كاتدرائية بيزا إيرادات فندق الجالية البيزية (٢)، أما أراجون فقد أصدرت قرارا يحرم على رعاياها التجارة مع البلاد الخاضعة للسلطان المملوكي وفقا لقرارات البابوية ولكن توتر العلاقات بين البابوية وملك أراجون وقشتالة من ناحية وقيام بعض التجار الأراجونيين بصورة غير رسمية وفردية بالإيجار إلى مصر من ناحية أخرى. اضطر ملك أراجون لعقد معاهدة تجارية وعسكرية مع السلطان المملوكي ففي عام ١٣٠٣م أرسل سفيرا إلى الناصر محمد بن قلاوون يطلب منه بأن يرد له اثنى عشر ألف بيزنطة أخذت من تجار أراجون في جمرك الإسكندرية (٣)، مما يدل على موافقة الملك على وجود رعاياه في أملاك الدولة المملوكية كما أثبتت المصادر المعاصرة بوجود قنصلية قطالونية في الإسكندرية وفندق قطالوني يستقبل من وقت لأخر تجارا و سفراء من برشلونة(٤)، وهكذا كانت الدول الأوربية تتحايل على القرارات البابوية وتستغل حاجتها إلى المال وتحصل على تراخيص خاصة بالإضافة إلى انشغال الغرب المسيحي والبابوية بتوحيد جهودهما في العصر الوسيط المتأخر إلى محاربة الأتراك في أوربا، وبذلك لم يعد ممكنا أمام الدول الأوربية السفر برا أو بحرا إلى آسيا وأفريقيا إلا عن طريق أملاك وأراضي الدول المملوكية.

العوامل العسكرية :

خاضت الدولة المملوكية حروب ومعارك عديدة في جبهات مختلفة، ولذلك كثر عدد الأسرى الأجانب، فعندما استطاعت القوات المغولية اقتحام بغداد ودمشق اضطرت الدولة المملوكية الناشئة مواجهة هذا الغزو في عين جالوت سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م وأسرت

---

(١) عفاف سيد صبره، المرجع السابق، ص ١٠٧ ؛ عادل زيتون، المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(٢) هايد، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٦٨.

(٣) Atiya (A. S), Egypt and Aragon (Leipzing, 1938), p. 20.

(٤) هايد، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٦٣.

عدداً كبيراً من الجيش المغولي[1]، واستمرت المناوشات بين الطرفين ففي عام ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م أغار المغول على بلاد الشام وتلاقوا مع القوات المملوكية التي أسرت منهم الكثير وعادت بهم إلى القاهرة [2]، وفي عام ٦٧١هـ/١٢٧٢م خرج الظاهر بيبرس مع قواته لتفقد أحوال الشام فوجد جماعة من المغول تحاول الإغارة على قلعة إلبيرة فأسر منهم حوالي مائتي مغولي[3]، وفي عام ٧١٢هـ/١٣١٢م أغار المغول مرة أخرى على قلعة الرحبة فأمر السلطان الناصر محمد نوابه في الشام بتجهيز القوات لملاقاة المغول وأسرهم [4]. وعلى هذا النحو دخل الأسرى المغول إلى الدولة المملوكية حتى استقرت الأوضاع وهدأت الأحوال بين الطرفين بعقد الصلح بين الناصر محمد بن قلاوون والخان المغولي أبو سعيد في عام ٧٢٣هـ/١٣٢٣م[5].

على الجبهة الأخرى حارب المماليك الصليبيون حيث ظهرت قوتهم أثناء حملة لويس التاسع على مصر تلك الحملة التي سميت بالحملة السابعة وفيها انهزم الملك لويس ملك فرنسا وجنوده واستسلموا للقوات المصرية التي أسرتهم، ولكثرة عددهم أضطر توران شاه إلى قتل الكثير منهم في جماعات متتالية [6]، وتوالت الجهود العسكرية لمحاربة الصليبيين في بلاد الشام ففي عام ٦٦١هـ/١٢٦٢م حاول الظاهر بيبرس الاستيلاء على إمارة أنطاكية إلا أنه لم يستطع وعاد إلى القاهرة ومعه ثلاثمائة أسير صليبي [7]، ثم أعاد الكرة عدة مرات حتى استطاع الاستيلاء عليها في عام ٦٦٦هـ/١٢٦٨م وعادت القوات المملوكية بأعداد كبيرة من

---

(١) بيبرس المنصوري الدوادار، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة (تحقيق زبيدة عطا، الرياض، ١٩٨٩م)، ج٩، ص ٦٩؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ٧٩.

(٢) أبو الفلاح عبد الحى عماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (القاهرة، ١١٣٥هـ) ، ج٥، ص ٢٩٦ ؛ أبو محمد عبد الله اليافعي، مرآة الجنان في عبرة اليقظان (حيدر آباد، ١٣٣٨هـ)، ج٤، ص ١٥٠ ؛ الحافظ شمس الدين الذهبي، دول الإسلام (تحقيق حسن إسماعيل، محمود الأرناءوط، بيروت، ١٩٩٩م)، ج٢، ١٧٩.

(٣) المقريزي، السلوك، ج١ ق ٢، ص ٦٠٤–٦٠٥.

(٤) نفسه، ج٢ ق١، ص ١١٩ ؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٩، ص ١٣٤ – ١٣٥.

(٥) ابن دقماق، المصدر السابق، ص ٣٥٥.

(٦) المقريزي، السلوك، ج١ ق١، ص ٣٥٦ ؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٦، ص ٣٦٦.

(٧) ابن الفرات، المصدر السابق، ج٣، ص ٢١٤.

الأسرى والجواري والأموال[1]، وتوالت الانتصارات وتوال سقوط الإمارات الصليبية على يد السلطان المنصور قلاوون الذي فتح حصن المرقب في عام ٦٨٤هـ/١٢٨٥م [2]، ثم أرسل قواته عام ٦٨٨هـ/١٢٨٩م لفتح إمارة طرابلس التي حاول أهلها الهرب عن طريق البحر فنجا القليل منهم وقتل أغلبهم وسبيت نساؤهم وصغارهم وعادت الحملة بالكثير من الأسرى [3]، واستكمل الأشرف خليل بن قلاوون مطاردة الصليبيين وذلك بفتح عكا في عام ٦٩٠هـ/١٢٩١م وتمكن من أسر أعداد كبيرة من الأسرى لا يمكن حصرها أو وصفها[4]، ثم توجهت بقايا الصليبيين إلى جزيرتى قبرص ورودس فأصبحتا معقلا وحصنا لشن الغارات على السواحل المصرية والسورية مما دفع السلطان برسباى لإرسال ثلاث حملات بحرية متتالية لتأديب قبرص وقراصنتها وبالفعل وقعت قبرص في يديه وأسر من أهلها عددا لا يحصى وكان منهم الملك القبرصي جانوس الأول [5]. أما جزيرة رودس فقد أرسل إليها السلطان جقمق ثلاث حملات أخرى ورغم فشلها في إخضاع الجزيرة للسيطرة المملوكية إلا أن القوات المملوكية عادت بالأسرى الروادسة من النساء والشيوخ وبنات الملك الرودس [6].

ومن الجدير بالذكر أن مملكة أرمينية الصغرى التي غزاها الظاهر بيبرس عام ٦٦٤هـ/١٦٦٢م بسبب تعاونها مع المغول تارة ومع الصليبيين تارة أخرى لم تع الدرس جيدا ورغم أنها تعهدت بعدم القيام بأية تحصينات للقلاع والحصون على حدودها [7]، إلا أن

---

(١) المقريزي، السلوك، ج١ ق٢، ص ٥٦٧ – ٥٦٨.

(٢) الملك المؤيد عماد إسماعيل أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر (القاهرة، ١٣٢٥هـ)، ج٤، ص ٢١.

(٣) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص ٣٨١ ؛ ابن حبيب، تذكرة النبيه، ج٢، ص ١٢٢ – ١٢٤ ؛ أبو الفدا، نفسه، ج٤، ص ٢٣.

(٤) أبو الفدا، نفسه، ص ٢٤ – ٢٥ ؛ ابن أيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ٣٠٨ – ٣١٠

(٥) محمد بن منكلى، الأحكام المملوكية والضوابط الناموسية في القتال في البحر (دكتوراه غير منشورة، آداب، القاهرة، تحقيق عبد العزيز عبد الدايم، ١٩٧٤م)، ص ٦٦ – ٧١ ؛ عبد المنعم ماجد، العلاقات بين الشرق والغرب (بيروت، ١٩٦٦م)، ص ٢١٠ – ٢١٢.

(٦) محمد مصطفي زيادة، " المحاولات الحربية لاستيلاء على رودس "، (ترجمة جمال الدين الشيال، مجلة الجيش، ١٩٤٦م)، ص ١٩٨ – ٢٠٤.

(٧) المقريزى، السلوك، ج١ ق ٢، ص ٥٦٨ ؛ ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٣٢٧ ؛ فؤاد حسن

الملك الأرمني نقض العهد واعترض التجار المسلمين المارين ببلاده فأرسل الظاهر بيبرس قواته عام ٦٧٣هـ/١٢٧٤م إلى عاصمتها سيس فدمرتها وغنمت الكثير من الأسرى الأرمن[١]، ولم تكن هذه الحملة حدًّا فاصلاً للغدر الأرمني مما جعل الناصر محمد بن قلاوون يرسل إليها قواته عام ٧٠٥هـ/١٣٠٥م فدخلتها وخربتها وعادت بأعداد ضخمة من الأسرى الأرمن [٢]، وما لبث أن أعاد الناصر محمد الكرة فأخضع مملكة أرمينية الصغرى للسيادة المصرية عام ٧٧٦هـ/١٣٧٤م [٣].

هذا وقد شهد المجتمع المصري دخول الأسرى النوبيين بأعداد وفيرة نتيجة لإغارة ملوك النوبة على الحدود الجنوبية مما دفع السلاطين المماليك لإرسال حملات عسكرية إلى داخل النوبة لتأديب ملكها مثلما حدث عام ٦٧٤هـ/١٢٧٥م حينما استغل الظاهر بيبرس فرصة استنجاد ملكها ويدعى شكنده به لإعادته إلى العرش فأرسل حملة عسكرية حققت الهدف وعادت بالأسرى [٤]، ولم يجرؤ ملك النوبة فيما بعد على الإغارة على الحدود الجنوبية المصرية لأن السلاطين المماليك لم يتركوا لهم الفرصة لذلك وليس أدل على ذلك مما فعله السلطان المنصور قلاوون الذي أرسل حملة تأديبية إلى النوبة بسبب شكوى ملك الأبواب المجاورة لها في عام ٦٨٦هـ/١٢٨٧م وعادت الحملة بأعداد ضخمة من الرقيق والأسرى والسبي النوبي إلى القاهرة[٥].

حافظ، تاريخ الشعب الأرمنى (القاهرة، ١٩٨٦م)، ص ١٦٤.

(١) ابن أبى الفضائل، المصدر السابق، ج٢، ص ٢٥٥ ؛ ابن عبد الظاهر، نفسه، ص ٤٣٢ ؛ ابن الفرات، المصدر السابق، ج٧، ص ٢٨.

(٢) ابن أبى الفضائل، نفسه، ج٣، ص ٦١٦، ابن أيبك، الدرر الفاخرة في سيرة الملك الناصر (ج٩ من كنز الدرر، تحقيق هانس روبرت، القاهرة، ١٩٦٠م)، ص ١٣١.

(٣) الحافظ بن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأنباء العمر (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م)، ج١، ص ٩٧ ؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١١، ص ٦٦ ؛ محمد جمال الدين سرور، دولة بنى قلاوون (دار الفكر العربي، ١٩٦٠م)، ص ٣١.

(٤) محمد بن بهادر، فتوح النصر في تاريخ ملوك مصر (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٩٧٧، تاريخ)، ورقة ٢٨٣ – ٢٨٤ ؛ ابن أيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ١٨٣ – ١٨٤ ؛ ابن خلدون، المصدر السابق، ج٥، ص ٨٦٢.

(٥) ابن بهادر، نفسه، ورقة ٢٨٦ ؛ ابن حبيب، درة الأسلاك في دولة الأتراك (مخطوط بدار الكتب المصرية

العوامل الاجتماعية :

يضطر الإنسان في أوقات معينة إلى الهجرة لبلد ما لطلب الأمان والاستقرار لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو نتيجة لحدوث كوارث طبيعية فيرغب في البحث عن مكان مناسب للإقامة فيه وخاصة إذا كانت الدولة المضيفة ترحب بالمهاجرين وهذا ما حدث عندما اعتنق بركة خان - زعيم القبيلة الذهبية المغولية - الإسلام وأظهر تسامحا تجاه المسلمين المارين ببلاده وأرسل السفارات والبعثات للظاهر بيبرس يخبره بإسلامه والرغبة في التحالف معه [1].

ويبدو أن الظاهر بيبرس كان في حاجة إلى هذا التحالف للتصدي لهجمات المغول فرحب به بل زاد من أواصر الصداقة بزواجه من ابنته، وأمر له بالدعاء على منابر القاهرة والقدس والحرمين الشريفين بمكة المكرمة والمدينة المنورة [2].

كان هذا التحالف سببا في هجرة العديد من التتار المستأمنين الذين كانوا ينشدون الاستقرار بعيدا عن الخلافات السياسية بين خاقانات المغول ففي عام ٦٥٩هـ/١٢٦٠م وصلت طائفة صغيرة من التتار تطلب الأمان والاستقرار في مصر [3]، وفي عام ٦٦١هـ/١٢٦٢م وصلت إلى الحدود جماعة من التتار المستأمنين أرادوا القدوم إلى الأبواب الشريفة وكانوا جنودا في جيش بركة خان، وقد خرجوا لمساعدة هولاكو وإذا بالخلاف ينشب بين هولاكو وبركة خان الذي أمرهم بالتوجه إلى الديار المصرية وكان عددهم نحو مائتي فارس فسمح لهم الظاهر بيبرس بالدخول وإكرامهم والإحسان إليهم [4]، ومن المرجح أن أخبار ترحيب السلطان المملوكي بالوفود المغولية قد وصلت إلى مسامع إخوانهم

تحت رقم ٦١٧٠ تاريخ)،ج١، ص ٨١ ؛ ابن إياس،المصدر السابق، ج١ ق١، ص ٣٥٩.

(١) العيني، المصدر السابق، ج١ ص ٣٦٠ ؛ بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٢) ابن أيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ٩٩، ١٦٧ ؛ ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢١٤ – ٢١٨ ؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق ٢، ص ٤٧٧، ٤٧٩ – ٤٨٠، ٤٩٥.

(٣) بيبرس الدوادار، التحفة المملوكية في الدولة التركية (تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٧م)، ص ٧.

(٤) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ١٣٧ ؛ ابن أبي الفضائل، المصدر السابق، ج١، ص١٠٠ ؛ Syedah Fatin Sedeque , Baybars 1 of Egypt ,(Oxford , 1956) , p. 50 – 51

مما شجعهم على الرحيل إلى مصر فجاءت جماعة أخرى في نفس العام وكانوا حوالي ألف وثلاثمائة فارس فوصلوا إلى القاهرة في أواخر عام ٦٦١هـ/١٢٦٢م [١]، ثم وصلت طائفة أخرى احتفل بها السلطان ثم طائفة ثالثة فعرض عليهم الإسلام فأسلموا جميعا.[٢]

ورغم الترحيب الذي أبداه الظاهر بيبرس بالوفود المغولية إلا أنه في البداية لم يكن مطمئنا لهم بدليل ما ذكره عام ٦٦٢هـ/١٢٦٣م عندما قدمت طائفة تترية أخرى مستأمنة خشي أن يكون وراءها شيء فجمع الأمراء وقال لهم : " أخشى أن يكون في مجيئهم من كل ناحية ما يستراب منه والرأي الراجح أن نخرج إليهم فإن كانوا طائعين عاملناهم بالحسنى و إلا فنكون على أهبة الاستعداد " [٣]، وعلى هذا النحو توافدت جماعات مغولية أخرى ففي عام ٦٨٠هـ/١٢٧٩م وكانوا حوالي مائتي فارس بنسائهم وأولادهم [٤]، وفي العام التالي وصلت طائفة أخرى أكثر عددا [٥]، وفي عام ٦٨٢هـ/١٢٨٣م قدمت طائفة أخرى مكونة من ثلاثمائة فارس بأسرهم [٦].

ومن الملاحظ أن هذه الأعداد التي وصلت كانت بسيطة بالمقارنة بالوافدين في عهد العادل زين الدين كتبغا عام ٦٩٥هـ/١٢٩٥م حيث قدم البريد إلى القاهرة بوصول طائفة من المغول يقال لهم الأويراتية ومقدمهم طرغاي وبلغ عددهم حوالي ثمانية عشر ألف بيت [٧]،

---

(١) ابن بهادر، المصدر السابق، ورقة ٢٩٧، ويذكر أن عددهم كان حوالى ألف نفس ويؤيده بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ج٩، ص ١٠١ ؛ مختار الأخبار في تاريخ الدولة الأيوبية والمملوكية (تحقيق صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣م)، ص ٢٤ ؛ في حين يرى المقريزى أن عددهم ١٣٠٠ فارس، السلوك، ج١ ق٢، ص ٥٠٠.

(٢) المقريزى، السلوك، ج١ق٢، ص ٥٠١.

(٣) نفسه، ص ٥١٥.

(٤) ابن أيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ٢٤٨.

(٥) ابن الفرات، المصدر السابق، ج٧، ص ٢٥٠.

(٦) نفسه، ج٨، ص ٢٠٢.

(٧) المقريزي، السلوك، ج١ ق ٣، ص ٨١٢ ؛ ابن تغرى بردى، المصدر السابق، ج٨، ص ٦٠-٦١؛ مؤلف مجهول، تاريخ سلاطين المماليك (تحقيق زترستين، ليدن، ١٩١٩م)، ص ٣٨ ؛ أما بعض المصادر تذكر أن عددهم كان عشرة آلاف بيت فقط، انظر ابن أيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ٣٦١ ؛ أبو الفدا، المصدر السابق، ج٤، ص ٣٤.

وكان سبب قدومهم هو فرارهم من غازان ملك التتار لأنهم قتلوا عمه فخافوا منه فأسرعوا بالهرب إلى مصر يطلبون الحماية (١)، وقد أحسن إليهم السلطان زين الدين كتبغا وجعلهم أعوانا له ضد منافسيه وولاهم مناصب عليا في الدولة مما أثار حقد وغيرة الأمراء ثم إنهم ظلوا على وثنيتهم وتجاهروا بالأكل والشراب في نهار رمضان مما أثار حفيظة الشعب المصرى، وفي النهاية كانوا سببا في عزله من السلطة حينما ثار عليه الأمراء المماليك بسبب تفضيله لهم على حساب مماليكه القدامى (٢).

وفي عام ٧٠٣هـ/١٣٠٣م حضرت طائفة أخرى وعلى رأسها الأمير بدر الدين جنكلى بن شمس الدين البابا أحد مقدمي التتار ومعه عشرة من أهله وأتباعه فكتب الناصر إلى نائب الشام بإكرامهم والإحسان إليهم حتى وصلوا إلى القاهرة وأنزلهم بقلعة الجبل (٣)، وفي عام ٧٠٤هـ/١٣٠٤م قدمت جماعة أخرى نحو مائتي فارس بنسائهم وأولادهم وفيهم عدة من أقارب غازان ومنهم أربعة سلحدارية فأحسن إليهم الناصر محمد وأكرمهم (٤)، وكان سبب هجرتهم هو خوفهم من بطش أخو غازان حيث اتفقوا مع زوجته على قتله ونفذوا ما اتفقوا عليه ثم هربوا إلى الديار المصرية (٥)، ورغم قلة أعداد الوافدية المغولية خلال تلك الفترة إلا أنهم توافدوا بكثرة فيما بعد، كما حدث في عام ٧٢٤هـ/١٣٢٣م حينما قدمت طائفة كبيرة العدد إلى بلاد الشام نتيجة لانتشار القحط الشديد في بلادهم فارتحلوا إلى مصر طالبين الأمان والطعام (٦)، ثم جاءت هجرة مغولية أخرى في عام ٧٤١هـ/١٣٤٠م بسبب الطاعون الذي انتشر في الشرق الأقصى فأذن لهم الناصر محمد بالإقامة في بلاد الشام ثم وصل منهم إلى القاهرة وكان عددهم حوالي مائتي فارس فاختار منهم ثمانين فارسا لنفسه ووزع الباقي على الأمراء وجعل بعضهم من جملة مماليكه (٧).

---

(١) بيبرس الدوادار، التحفة المملوكية، ص ١٤٦؛ مختار الأخبار، ص ٢٠٤.

(٢) بيبرس الدوادار، التحفة المملوكية، ص ١٤٦؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق ٣، ص ٨١٣ – ٨١٤.

(٣) المقريزي، السلوك، ج١ق٣، ص ٥٩٠؛ ابن أبى الفضائل، المصدر السابق، ج٣، ص ٦٠٣.

(٤) المقريزي، نفسه، ج٢ ق١، ص ٥؛ ابن أبى الفضائل، نفسه، ص ٦١٤.

(٥) ابن أبى الفضائل، نفسه، ص ٥٥٩ – ٦٠٠.

(٦) المقريزي، السلوك، ج٢ق١، ص ٢٥٤.

(٧) المقريزي، نفسه، ج٢ ق٢، ص ٥١٥؛

كما كانت لسياسة التسامح مع التي تبعها السلاطين المماليك مع المغول أكبر الأثر في تشجيع المغول للهجرة إلى مصر، وهذه السياسة كان هدفها الأساسي هو التغلغل في صفوف العدو، واستمالة العناصر المغولية إليه ضد القبائل المغولية الأخرى وعلى رأسهم الأمير شمس الدين بهادر الذي وفد إلى مصر في عام ٦٧٢هـ/١٢٧٣م وكان هاربا من مغول فارس وكاتب السلطان الظاهر بيبرس مناصحًا له وأطلعه على أحوال مغول فارس فأحسن إليه وأعطاه عشرين فارسا [١].

ونخلص مما سبق أن الجاليات الأجنبية كانت موجودة في المجتمع المصري قبل العصر المملوكي بأعداد وفيرة ولكنها زادت من حيث العدد والجنسية نظرا لظروف وعوامل متعددة، منها ما يتعلق بالظروف الداخلية للدولة، وحسن معاملة السلطات للأجانب الوافدين، واستقرار الأمن الداخلي، والمميزات التي تمتعت بها المدن المصرية وسيطرتها على طرق التجارة في الشرق بالإضافة إلى عوامل خارجية تمثلت في طبيعة العلاقات بين القوى السياسية المعاصرة، واضطراب الأحوال في الشرق والغرب نتيجة للحروب والمعارك الضارية وتوسعات بعض الدول الكبرى، مما أدى إلى تعطل وتدهور الطرق القديمة، وكذلك ضعف موقف البابوية وفشلها في السيطرة على أوربا، وعوامل اجتماعية قوية ساهمت في وفود العديد من الأجانب إلى مصر بأعداد وفيرة وجنسيات مختلفة فوجدوا في مصر الملاذ والملجأ الآمن.

David Aylon , Studies on the Mamulk of Egypt (London ,1977), vol 2 ,p. 101.

(١) بيبرس الدوادار، التحفة المملوكية، ص ٧٨.



الفصل الثاني

موقف الدولة من الأجانب في مصر

- **الحقوق والواجبات المفروضة على الأجانب الأوربيين.**
- **موقف السلطات الحاكمة من الأجانب المقيمين إزاء أعمال القرصنة الأوروبية .**
- **إجراءات الدولة في معاملة السفن الأجنبية الوافدة للموانئ المصرية.**
- **فئات الأسرى الأجانب وموقف الدولة تجاههم** (مصادر الحصول على الأسرى الأجانب – معاملة الدولة للأسرى – موقف الدولة تجاههم).
- **فئات الرقيق وموقف الدولة تجاههم** (فئات الرقيق وأنواعه – الاعتماد على الرقيق في المجتمع المصري – أسواق الرقيق بنوعيه – أسعارهم).
- **موقف الدولة من الجواسيس الأجانب.**

الحقوق والواجبات المفروضة على الأجانب

أقام الأجانب في مصر في العصر المملوكي إقامة دائمة أو إقامة مؤقتة نتيجة لظروف وعوامل متعددة قد أوضحتها في الفصل السابق، ولذا يجب أن أوضح الحقوق والواجبات التي كانت مفروضة على الأجانب بصفة عامة سواء كانوا تجارًا أم سفراء أم رحالة أم حجاج ورهبان وكذلك جميع الجنسيات الوافدة.

كان التجار الأجانب في وضع متميز عن بقية الطوائف الأخرى لأنهم كانوا يقومون بعمليات النقل التجاري، ولذا كانوا يقيمون في المدن والثغور المصرية لفترات طويلة نسبيا وقد منحتهم الدولة المملوكية حقوق هامة وفرضت عليهم واجبات والتزامات معينة وذلك حرصا من السلطات المملوكية على حماية التجار الأجانب الوافدين في الداخل أو في الخارج، وليس أدل على ذلك مما أورده المؤرخ عز الدين بن شداد في رسالة الظاهر بيبرس إلى الملك الأرمنى قائلا له «لو تعرضت للتجار في شيء يساوى درهمًا أخذتك عوضًا عنهم»[1]. وذلك لأنه قد أسر بعض التجار الأجانب القادمين إلى مصر عبر أراضى بلاده. كما عملت الدولة على حماية التجار الأجانب في الداخل حيث نصت المراسيم والمواثيق السلطانية على توفير الأمن للأجنبي في الميناء وفي البلاد وإنذار بالعقاب الشديد لمن يتعرض لهم بالأذى[2].

ولذا سوف نعرض لبعض الحقوق المهمة للتجار الوافدين إلى مصر :-

١- من حق الأجنبي مغادرة البلاد ثم العودة خلال السنة التجارية ومدتها

(١) عز الدين محمد بن على بن إبراهيم بن شداد، تاريخ الملك الظاهر بيبرس (تحقيق أحمد حطيط، نشر فرانز شتاير بفيستان، ١٩٨٣م)، ص ٣٠٦؛ قطب الدين موسى اليونينى، ذيل مرآة الزمان (تحقيق لى كيو، حيدر آباد، ١٩٦١م)، ج٣، ص ٢٥٤.

(٢) محيى الدين ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور (تحقيق مراد كامل، القاهرة، ١٩٦١م)، ص ١٦٠ – ١٦٢؛ الكاتب العسقلاني شافع بن على، الفضل المأثور في سيرة الملك المنصور، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٧٤.

عشرة شهور بدون دفع رسوم جديدة[1].

٢- تأمين التجار والمسافرين والمترددين بالبضائع من بلاد المسلمين والنصارى على أموالهم وأرواحهم[2].

٣- لا يجوز لأي شخص التعرض للأجنبي ولا لتجارته ولا لسفنه ولا يطالبه برسوم أكثر من اللازم[3].

٤- ولا يحق للسلطات المملوكية أن تحصل على ضرائب أو رسوم جمركية إلا بعد تفريغ السلع ووزنها في الميناء، وإذا لم تباع فله حق إعادتها للسفينة ولا يدفع عنها الرسوم[4].

٥- كما أعفتهم من الرسوم المفروضة على السلع الخاصة بالفندق مثل الجبن والخمور والأطعمة والأمتعة الشخصية[5].

٦- وعدم إجبارهم على البيع والشراء والحرية التامة في جميع المعاملات [6].

٧- وإذا أدين تاجرًا أجنبي بدين إلى تاجر مصري لا يلزم أحد من جاليته بدفعه إلا إذا كان ضامنًا له أو محصلاً أو مودعًا[7].

٨- وإذا استأجر أحد من المسلمين مراكب أجنبية فله الحق أخذ رهائن وإذا حدث ضرر أو غدر كان الملزم هو الضامن ولا يلزم بها أحد من الرعايا الأجانب [8].

٩- يحق للأجنبي دفع رسوم السمسرة والترجمة مرة واحدة فقط [9].

---

(١) حياة ناصر الحجى، العلاقات بين المماليك وأسبانيا النصرانية (الكويت، ١٩٨٠م)، ص ٣٥٠.

(٢) شهاب الدين بن أحمد بن على القلقشندى، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (دار الكتب المصرية، ١٩١٩م)، ج١٤، ص ٣٧.

(٣) ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن الفرات، تاريخ الدول والملوك (تحقيق قسطنطين رزيق، بيروت، ١٩٤٢م)، ج٧، ص ٢٣٠.

(٤) نعيم زكى، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين االشرق والغرب (الهيئة العامة، ١٩٧٣م)، ص ٤٤٥.

(٥) عفاف سيد صبرة، العلاقات بين الشرق والغرب (دار النهضة، ١٩٨٣م)، ص ٢٨٦.

(٦) الطاهر أحمد مكى "معاهدة تجارية من القرن ١٥م"، (المجلة، العدد ٤٥، سبتمبر ١٩٦٠م)، ص ٥٦.

(٧) محمد محمد أمين، "معاهدة تجارية بين مصر والبندقية"، (ندوة مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر، ١٩٨٥م)، ص ٣١٩.

(٨) الطاهر مكى، المرجع السابق، ص ٥٨.

(٩) نعيم زكى، المرجع السابق، ص ٤٤٨.

١٠- كما سمحت السلطات المملوكية للتاجر الأجنبي أن يؤجل سداد ضرائبه وتسجل في دفاتر الديوان حتى يتم سدادها [1].

١١- وعندما تقترض الدولة من الأجنبي قرضا يقوم ديوان الخمس بخصم هذا القرض من الضرائب المقررة على الأجنبي [2].

١٢- سمحت للسفن الأجنبية الالتجاء للموانئ المصرية في حالة انكسارها أو تعرضها للخطر ويجوز إصلاحها وإفراغ حمولتها دون دفع رسوم لذلك [3].

كما أعطت السلطات المملوكية حقوق أخرى لبقية الطوائف الأجنبية المقيمة بمصر منها :-

أ - في حالة وقوع خلاف بين الأجانب فمن حق القنصل وحدة التدخل لحل هذا الخلاف ولا يسمح للسلطات المحلية التدخل فيه [4].

ب - أما إذا حدث خلاف بين أجنبي ووطني فيمكن اللجوء إلى القضاء المصري وإذا لم يقتنع أحد الطرفين بالحكم فله حق رفع شكواه لسلطان [5].

ج - وفي حالة وفاة أحد الأجانب في الديار المصرية فمن حق القنصل التصرف في أموال المتوفى [6].

د - يحق للأجانب الإقامة في فنادق خاصة بهم، وهم مسئولون عن إدارتها وخصص لكل جالية فندق للسكن وللإقامة [7].

أما فيما يتعلق بالواجبات المفروضة على التجار فإنهم كانوا يخضعون لقواعد محددة التزموا بها، منها أنهم كانوا يأتون في فترة محددة في السنة وبالتحديد في شهر سبتمبر ويناير، وهى مواعيد وصول التوابل إلى الأسواق المصرية، وتسمى هذه الفترة «فترة المدة» وهى

---

(١) عفاف سيد صبرة، المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٢) عمر كمال توفيق، مجتمع الإسكندرية عبر العصور (الإسكندرية، ١٩٧٥م)، ص ٣٠٢.

(٣) القلقشندى، صبح الأعشى، ج ١٤، ص ٥٨؛ ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص ١٦٠.

(٤) الطاهر أحمد مكى، المرجع السابق، ص ٥٧.

(٥) الطاهر أحمد مكى، المرجع السابق، ص ٥٨.

(٦) القلقشندى، صبح الأعشى، ج ١٤، ص ٥٩؛ محمد محمد أمين، المرجع السابق، ص ٣٠٨.

(٧) هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى (ترجمة أحمد رضا، عز الدين فودة، الهيئة العامة، ١٩٩١م)، ج٣، ص ٣٠٤.

الفترة التي يسمح لهم فيها بالتحميل والشحن في الميناء، والانتهاء من أعمال البيع والشراء، وتصل هذه المدة إلى مائة يوم أو يزيد وفي حالة وصول السفن الأجنبية قبل المدة ولا تجد مطلبها فعليها الانتظار في الميناء حتى تصل السلع المطلوبة [١].

بالإضافة إلى قواعد أخرى فرضت على جميع الأجانب وخاصة الأوربيين وأهمها : ألا يتجول الأجنبي في المدن المصرية بحرية تامة وعدم السفر ناحية الجنوب أو الاتجاه نحو البحر الأحمر شرقا، وذلك خوفًا من اتصالهم بالحبشة المسيحية مما يؤدى إلى تعاون عسكري مشترك ضد الدولة المملوكية[٢]، حيث حاولت البابوية إرسال سفارات متعددة إلى ملك الحبشة لحثه على المشاركة في محاربة المسلمين، وكذلك حاولت بعض الدول الأجنبية تجديد هذه الرغبة طوال العصر المملوكي [٣]، أو خوفًا من الوصول إلى بلاد الهند والشرق الأقصى حيث كانت الدولة المملوكية هي المتحكم الأساسي في تجارة الهند ولا تسمح بتدخل خارجي فيها [٤].

ولذلك كانت الدولة تقوم في بعض الأحيان بتحديد مدة إقامة الأجانب في مصر بثلاثة شهور أو ستة شهور فقط بحيث لا تزيد عن العام، وذلك تجنبا للمخاطر الناتجة عن تواجدهم في البلاد[٥]، ويعود ذلك إلى توتر العلاقات بين الدولة المملوكية وبعض الدول الأجنبية في بعض الأوقات نتيجة للحروب والمعارك الدائرة بين الطرفين أو نتيجة لأعمال

---

(١) شارل ديل، جمهورية البندقية جمهورية أرستقراطية (ترجمة أحمد عزت عبد الكريم، توفيق اسكندر، دار المعارف، ١٩٤٨م)، ص ٢٨ -٢٩؛ سمير الخادم، الشرق الإسلامى والغرب المسيحى عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقى البحر المتوسط (بيروت، ١٩٨٩م)، ص ٤٥؛ نعيم ذكى، المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(٢) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٠٧؛

Ziada, foreign relations of Egypt in the 15 century (Liver pool, 1930), P.216;

Kammer, Le Regime et le status des etrangeres on Egypte, (Le caire, 1929) P.23..

(٣) سعيد عاشور، الحركة الصليبية (الأنجلو المصرية، ١٩٦٣ م)، ج٢، ص ١٢٠٩ - ١٢١٤.

(٤) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٠٧ - ٣٠٨؛ عزيز سوريال عطية، الحروب الصليبية وتأثيراتها (ترجمة فيليب صابر سيف، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٠م)، ص ١٦٥.

(٥) أحمد دراج، العلاقات بين المماليك والفرنج في القرن ٩هـ / ١٥ م (دار الفكر العربى، ١٩٦١م)، ص ٢٨؛ عبد العزيز عبد الدايم، " الصراع بين القوى المسيحية ودولة المماليك "، (ندوة مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر، ١٩٨٥م)، ص ٢١٠، Ziada, op. cit, P. 227

القرصنة التي يقوم بها بعض الحاقدين على مصر فيقومون بالإغارة على السواحل المصرية والشامية أو بالسطو على السفن الإسلامية في حوض البحر المتوسط؛ ولذا كانت الدولة المملوكية في شك دائم من الأجانب الوافدين وكثيرا ما تعرضوا لعمليات الطرد ومصادرة الأموال والبضائع من قبل السلطات الحاكمة.

موقف السلطات الحاكمة من الأجانب المقيمين إزاء أعمال القرصنة الأوروبية.

حاولت البابوية العمل على عودة الصليبيين إلى بلاد الشام بعد سقوط عكا ولكنها فشلت في تحقيق ذلك؛ ولذا قررت التصدي للدولة المملوكية من الناحية الاقتصادية وحرمان مصر من مصدر قوتها المادية والبشرية وهى التجارة الخارجية فأصدرت قراراً بمنع التجارة مع الدولة المملوكية ولكن هذه الخطة لم يقدر لها النجاح أمام المصالح التجارية الأوربية؛ ولذا نشطت أعمال القرصنة والنهب والتخريب للموانئ المصرية والشامية لتجعلها غير آمنة لنزول التجار الأجانب، ولا شك أن هذه الغارات كان لها الأثر السيئ على الجاليات الأجنبية الأوربية بمصر من جانب السلطات المملوكية.

أكدت المصادر المعاصرة أن هؤلاء الأجانب كانوا بمثابة رهينة لدى السلطات الحاكمة فإذا حدث ما يسيء الإسلام والمسلمين من طائفة منهم كانت الدولة تقتص من المقيمين بأراضيها[١] وذلك بالقبض عليهم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم وتطالبهم بدفع تعويضات للتجار المسلمين الذين نهبت أموالهم في الميناء أو في البحر[٢].

ففي عام ٦٦٨هـ / ١٢٦٩م هاجم اثنا عشر مركبا للقراصنة ميناء الإسكندرية فأمر الظاهر بيبرس بحبس كل الأجانب المقيمين في المدينة وقتلهم، كما أمر بعدم فتح الحوانيت

---

(١) غرس الدين بن خليل بن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك (صححه بولس راويس، باريس ١٨٩٤م)، ص ٤١.

(٢) صبحي لبيب، " الفندق ظاهرة سياسية و قانونية واقتصادية " (ندوة مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر، ١٩٨٥م)، ص ٢٩٩؛ سعيد عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (دار النهضة، ١٩٦٢م)، ص ٦٥، Deepeing, op.cit, p.79

بعد المغرب ومنع إشعال النيران[1]. وفي عام ٧٦٧هـ / ١٣٦٥م أثناء هجوم القبارصة على الإسكندرية قام الأمير جنغرا بالقبض على خمسين تاجرا أجنبيا في المدينة، وحبسهم في سجن دمنهور [2]. كما أمر الأشرف شعبان بإنزال العقاب الجماعي على كل الأجانب الأوربيين المقيمين بمصر وسجنهم، وصادر أموالهم ومتاجرهم لافتداء أسرى الإسكندرية[3].

توالت أعمال القراصنة على السفن الإسلامية في البحر المتوسط مثلما حدث في عام ٧٩٠هـ / ١٣٨٨م عندما هاجموا مراكب مصرية قادمة من الشام بها أقارب السلطان برقوق فأمر بالقبض على الأجانب المقيمين وقناصلهم بمصر والشام [4]. وفي رمضان عام ٧٩٥هـ/١٣٩٢م هجمت أربعة سفن لقراصنة الفرنج على ناحية نستراوة غرب البرلس وأقاموا فيها ثلاثة أيام يسبون وينهبون [5]. وفي رجب عام ٧٩٦هـ / ١٣٩٣م استولى القراصنة الأوربيون على عدة مراكب تحمل الغلال إلى بلاد الشام [6]، وفي رمضان ٨٠٣هـ/١٤٠٠م استولى القراصنة على ستة مراكب مملوءة بالقمح وهى مبحرة من دمياط إلى بلاد الشام لتعذر وجود القمح بها بسبب غزوات تيمورلنك [7].

وفي عام ٨٠٥هـ/١٤٠٢م هاجم القراصنة الكتيلان على سفينة مصرية في مياه أضاليا

---

(١) جمال الدين أبو المحاسن بن تغرى بردى، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (دار الكتب المصرية، ١٩٣٨م)، ج٧، ص ١٤٩؛ أبو بكر عبد الله بن أيبك، كنز الدرر وجامع الغرر (ج٨، الدرة الذكية في أخبار الدولة التركية، تحقيق أولرخ هارمان، القاهرة، ١٩٧١م)، ص ١٤٤.

(٢) محمد بن قاسم بن محمد النويرى السكندري، الإلمام بالإعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في واقعة الإسكندرية (تحقيق إيتن كومب، عزيز سوريال، حيدر آباد، ١٩٧٠م)، ج٢، ص ١٥٦.

(٣) تقي الدين أحمد بن على المقريزي، االسلوك لمعرفة دول الملوك (تحقيق سعيد عاشور، دار الكتب المصرية، ١٩٧٠م)، ج٣، ق١، ص ١٠٧؛ حسين النحال، الحروب الصليبية المتأخرة (دكتوراه غير منشورة،آداب عين شمس،١٩٩١م)، ص٥٧

. George Hill , A history of Cyprus (Cambridge , 1972) vol 2 , p. 337.

(٤) الحافظ بن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأنباء العمر (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م)، ج٢، ص ٢٨٧؛ ابن الفرات، المصدر السابق، ج٩، ص ٣٨، ٤٩ – ٥٠؛ على بن داود بن إبراهيم الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان (تحقيق حسين حبشي، القاهرة، ١٩٧٠م)، ج١، ص ١٨٣.

(٥) المقريزي، السلوك، ج٣ ق٢، ص ٧٨٧؛ الصيرفي، نفسه،ج١، ص ٣١٢.

(٦) المقريزي، نفسه، ص ٨١٣.

(٧) المقريزي،السلوك،ج٣ ق٣،ص١٠٥٩.

في آسيا الصغرى واستولوا على البضائع، وأسروا التجار المسلمين بها، وباعوهم في جزيرة ناكسوس التابعة للبندقية ولكن قنصل البندقية بالإسكندرية نفى تبعية الجزيرة لدولته فأمر السلطان بحجز سفنهم في الميناء ومنعهم من الرحيل حتى يتم افتداء الأسرى المسلمين[1].

وكلما زادت الغارات كلما تعسف السلاطين المماليك في رد فعلهم تجاه الجاليات الأوربية المقيمة، فعندما طالب السلطان المؤيد شيخ التجار الأجانب بدفع الأموال تعويضا لأهالي المفقودين أرسل قنصل الكتيلان بالإسكندرية سراً إلى رعاياه في دمشق ونصحهم بالهرب ولكن المؤيد علم بالمؤامرة وقبض عليه وأهانه وضربه ضرباً مبرحا ظل يعالج منه لمدة ستة شهور ثم سجنه [2].

كما أوقع العقاب على كل طوائف الأجانب من التجار والرهبان والحجاج والقناصل[3]، ولكن القبارصة والكتيلان عادوا إلى استئناف عبثهم ففي عام ٨١٨هـ /١٤١٥م أغاروا على الإسكندرية وقتلوا عشرين رجلاً وأسروا جماعة من المسلمين تزيد على السبعين، فاضطر المؤيد شيخ إلى تطبيق مبدأ المسئولية الجماعية ضد جميع التجار الأجانب وقناصلهم بالإسكندرية ودمشق وخاصة تجار الكتيلان وقناصلهم فقبض عليهم وسجنهم بأحد أبراج القلعة [4]، وعم الخوف تجار الكتيلان وحاولوا الهرب فأرسل ملك أراجون إلى القراصنة الذين استخدمهم لتحقيق مآربه السياسية بمهاجمة السواحل المصرية والشامية [5].

وبلغت الجراءة بالقراصنة إلى أبعد من هذا ففي نفس العام رست ثلاث سفن لهم بميناء الإسكندرية وأعلنت قدوم وفد من ثلاثة رسل للتفاوض في عقد الصلح، وسمح لهم بالنزول إلى البر فانتهز الكتيلان هذه الفرصة، وقاموا بتخليص قنصلهم من السجن و أغاروا

---

(١) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٣٠، Doop, L'egypte on commencement , p.95 – 98.

(٢) أحمد دراج، المرجع السابق، ص ٢٤؛ السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية وحضارتها (دار المعارف، ١٩٨٩م)، ص ٣٨٧؛ محمد عبد الغنى الأشقر، تجارة التوابل في مصر (الهيئة العامة، ١٩٩٩م)، ص ٩٤؛ Doop , Le relation Egypte – catalonis , (caire , 1949) , P.3.

(٣) ابن حجر، إنباء الغمر، ج٧، ص ٢١٥؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص ٣٧٠؛ احمد دراج، المرجع السابق، ص٢٥ – ٢٧.

(٤) ابن حجر، نفسه؛ الصيرفي، نفسه.

(٥) المقريزي، السلوك، ج٤ ق١، ص ٣٥٣، ٣٥٧.

على الميناء وأشعلوا النيران في جميع السفن الراسية، واشتبكوا في قتال عنيف مع عساكر المماليك والتجار فقتلوا عشرين رجلا، وأسروا نحو سبعين مسلما ثم استولوا على سفن للجنوية وللبنادقة وللمسلمين وأبحروا إلى رودس[1]، وكان من الطبيعي أن تلهب هذه العمال روح الانتقام بين المماليك وضرورة الرد على العدوان بالعدوان، وحتمية الاستيلاء على جزيرتي قبرص ورودس التي اتخذهما القراصنة وكرا لهم، وبالفعل استولى الأشرف برسباى على قبرص وأخضعها لحكمه عام ٨٢٩هـ / ١٤٢٦م[2]، ثم قام السلطان جقمق بغزو جزيرة رودس ولكنه فشل في إخضاعها عام ٨٤٨هـ / ١٤٤٤م[3].

لكن هذه الحملات لم تمنع القراصنة من مواصلة أعمالهم وبالتالي لم تمنع السلاطين المماليك من إنزال العقوبة الجماعية بالأجانب ففي عام ٨٨١هـ / ١٤٧٦م قبض السلطان على التجار الأجانب وصادر أموالهم، كما قبض على الرهبان الفرنسيسكان بدير صهيون وألزمهم بمكاتبة ملوك أوربا لعودة الأسرى المسلمين في مقابل الإفراج عن التجار الأجانب[4]. وفي أواخر عام ٩١١هـ / ١٥٠٥م اشتدت غارات القراصنة على السواحل المصرية خاصة بعد نجاح البرتغال في الوصول إلى طريق رأس الرجاء الصالح وهزيمة الجيش المملوكي في البحر الأحمر، وحرمان مصر من مصدر ثرائها وقوتها، فقد هاجم فرسان رودس إحدى السفن التابعة للسلطان في مياه قبرص واستولوا عليها فأمر السلطان بالقبض على التجار البنادقة وغيرهم[5].

---

(١) ابن حجر، إنباء الغمر، ج٧، ٢١٥ – ٢١٦؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص ٣٧٠ – ٣٧١؛ المقريزي، السلوك، ج٤ ق١، ص ٣٦١.

(٢) ابن حجر، نفسه، ج٨، ص ٧٢، ٩٧ – ١٥٥؛ ابن شاهين، المصدر السابق، ص ١٣٨ – ١٣٩، ١٤٢ – ١٤٣؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص ٢٩٤؛ محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري، بدائع الزهور في وقائع الدهور (تحقيق محمد مصطفى، الهيئة العامة، ١٩٧٢م)، ج٢، ١٠٨ – ١٠٩.

(٣) ابن تغرى بردى، نفسه، ج١٤، ص ٣٤٣، ج ١٥، ص ٣٦١ – ٣٦٣؛ ابن إياس، نفسه، ج٢، ص ٢٣٨، ٢٤١ – ٢٤٣؛ أحمد بن يوسف القرماني، أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ (تحقيق أحمد حطيط، فهمي سعيد، بيروت، ١٩٩٢م) ص ٣١١ – ٣١٢.

(٤) ابن إياس، نفسه، ج٣، ص ١١٩؛ أحمد دراج، المرجع السابق، ص ١٠٦، محمد عبد الغنى الأشقر، المرجع السابق، ص٨٦.

(٥) أحمد دراج، المرجع السابق، ص ١٣٩.

وفي عام ٩١٦هـ/ ١٥١٠م هاجم القراصنة سفينة مصرية محملة بالأخشاب في خليج إياس كانت متجهة إلى الإسكندرية فاستولوا عليها فأمر السلطان الغوري بالقبض على الرهبان في دير صهيون، وكنيسة القيامة وعلى قنصل الكتيلان وتجارهم وأغلق متاجرهم[1].

وهكذا كان رد فعل السلطات المملوكية قويا مع الأجانب المقيمين إما بالقبض عليهم ومصادرة أموالهم ومتاجرهم، أو تحديد فترة إقامتهم في البلاد، أو العقاب الجماعي على جميع الطوائف سواء كانوا تجارا أو حجاجاً أو رهباناً أو رحالة.

إجراءات الدولة في معاملة السفن الأجنبية الوافدة للموانئ المصرية :

وصلت أعداد كثيرة من السفن الأجنبية للموانئ المصرية، وحملت على متنها أجناسا متعددة، ولذا وضعت الدولة إجراءات دقيقة لاستقبال تلك السفن تمت على عدة مراحل : فالمرحلة الأولى تشمل وصول السفينة إلى الميناء، وكان لا بد من وقوفها على مسافة بعيدة في البحر وأحيانا يقضى المسافرون الليل كله فيها حتى الصباح الباكر ثم يطلق مراقب البرج إشارة لوالي المدينة فيرسل زورقًا صغيرًا به عشرون موظفا يصعدون على ظهر السفينة[2]. يكتبون في سجلات خاصة جنسية السفينة وأعداد الركاب وجنسيتهم ونوع الحمولة وحجمها ثم يرسل أحدهم تلك المعلومات إلى الوالي الذي يرسلها بدوره إلى السلطان إلى القاهرة [3]. المرحلة الثانية فقد جرت العادة على أن يرسل السلطان إلى الوالي تصريحا بالإذن بدخول السفينة للميناء وعندئذ يقوم موظف الميناء بانتزاع أشرعتها ودفتها حتى لا ترحل دون تسديد الرسوم المقررة عليها[4]. ثم تأتي المرحلة الثالثة وفيها يتم دفع الضرائب في الجمرك حيث قررت الدولة دفع دوكة واحدة أو اثنتين عن كل فرد كضريبة رأس[5].

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ١٩٥؛ هايد، المرجع السابق، ج٤، ص ٣٣.

(2)Frescobaldi , visit to holy places (Jerusalem , 1948) , p. 38 ; Von harff , the pilgrimage of Arnold Von Harff (London , 1964) , p.92 ; Adler , Jewish Travelers (London , 1930) , p. 218.

(٣) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص ٣٩١؛ أبي محمد بن جبير، رحلة بن جبير (تحقيق حسين نصار، القاهرة، ١٩٥٥م)، ص ٧؛ جاستون فييت " المواصلات في مصر في العصور الوسطى "،(ترجمة محمد وهبى، مجلة المقتطف، ١٩٣٧م)، ص ٤٠.

(٤) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٠٢؛ جاستون فييت، نفسه.

(٥) عزيز سوريال عطية، الحروب الصليبية، المرجع السابق، ص ١٨٣؛

أما التجار فكانوا يدفعون ضريبة العشر أو الخمس في بعض الأحيان عن قيمة السلع والبضائع الواردة إلى الجمرك وهى الضريبة التي كانت مقررة شرعا[1]. وأخيرا المرحلة الرابعة وتأتى بعد إفراغ حمولة السفينة، وتدخل البضائع باب الجمرك، وتحمل إلى داخله على أكتاف بعض الأشخاص أو على ظهور الحمير والبغال في حين يتم تفتيش الوافدين الأجانب بدقة للتأكد من عدم وجود أسلحة أو أموال مخبأة معهم وأحيانا يفتش الراكب ذاتيا ثم يقوم عامل الجمرك بتسجيل أعدادهم وأسمائهم وجنسياتهم[2].

فئات الأسرى الجانب وموقف الدولة تجاههم:

كانت الدولة المملوكية دولة عسكرية الطابع، وكان قيامها استجابة سياسية / عسكرية للأخطار المحيطة بالمنطقة، ومن ثم كانت الحرب حقيقة دائمة من حقائق الحياة السياسية لتلك الدولة وما ينتج عنها بالضرورة من الحصول على الأسرى من فئات متنوعة مثل :

أولا : الأسرى الفرنج (الأوربيين) :-

كان الأسرى الفرنج هم أول الأسرى الأجانب الذين تدفقوا إلى مصر منذ الحملة الصليبية السابقة حيث أسر المماليك عددا كبيرا من القوات الفرنسية وقد اختلفت المصادر المعاصرة في ذكر عددهم[3] ولكن هؤلاء الأسرى الفرنج لم يقدر لهم البقاء في مصر حيث تم الاتفاق على إطلاق سراحهم وكذلك الأسرى الفرنج الذين وقعوا في الأسر من قبل مع دفع

Frescobaldi , op. cit , p. 38 ; Von Harff, op.cit , p. 93; Ziada , op. cit , p. 212

(١) الأسعد بن مماتي الوزير الأيوبي، قوانين الدواوين (تحقيق عزيز سوريال، القاهرة، ١٩٤٣م)، ص ٣٢٦؛ القلقشندى، صبح الأعشى،ج٣، ص ٤٦٣؛ عبد المنعم ماجد، نظم المماليك ورسومهم (الأنجلو المصرية، ١٩٦٤م)، ج١، ص ٧٥.

(٢) محمد بن محمد بن على العبدرى، الرحلة المغربية (تحقيق أحمد بن جدو، الجزائر، ب. ت)، ص ٨٥؛ عمر كمال توفيق، المرجع السابق، ص ٣٠٠؛ Adler , op. cit , p. 158

(٣) جمال الدين محمد بن واصل، تاريخ الواصلين في أخبار الخلفاء والملوك والسلاطين (مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٥٣١٩ تاريخ)، ج٢، ورقة ١١٥٥- ١١٥٨؛ ابن إياس، نزهة الأمم في العجائب والحكم (تحقيق محمد زينهم عزب، القاهرة،ب. ت)، ص ٢١٠؛ أحمد بن على الحريري، الإعلام والتبيين في خروج الفرنج الملاعين (تحقيق مهدي رزق، الإسكندرية، ١٩٨٤م)، ص٥٥-٥٨.

مبلغ كبير من المال فدية لإطلاق سراحهم، وتم إرسالهم إلى عكا وعاش بعضهم فيها ورحل البعض الآخر إلى بلادهم [1].

وطالما ظلت الكيانات الصليبية مقيمة في بلاد الشام كانت هناك معارك وحروب دائمة ففي عام ٦٦٣هـ / ١٢٦٥م هاجمت القوات المملوكية قيسارية الشام، وأسرت عددا من الفرنج المقيمين بها[2]. وما لبث أن اتجه الظاهر بيبرس إلى صفد وحاصرها لمدة أربعين يوما حتى فتحها وأسر نحو ألف من أهلها [3]. وفي عهد المنصور قلاوون توالت العمليات العسكرية على بلاد الشام ولاحظ تزايد في أعداد الأسرى فقد اتجه مباشرة لحصار طرابلس الشام في عام ٦٨٨هـ / ١٢٨٨م وفتحها عنوة وسبى عددا لا حصر له من الأطفال والنساء[4]. وقدرهم أحد المؤرخين بحوالي ألف ومائتي أسير قد دخلوا القاهرة[5]. وعندما فتح ابنه الأشرف خليل مدينة عكا صارت القوات المملوكية تقتل وتأسر أعدادا كثيرة لدرجة أن مؤرخي ذلك العصر لم يستطيعوا تقدير عددهم [6].

وليس أدل على كثرة الأسرى الفرنج مما حدث حينما خرجت طائفة من الصليبيين من عكا تطلب الأمان من السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، وكانوا حوالي عشرة آلاف رجل

---

(١) شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، نهاية الإرب في فنون الأدب (تحقيق محمد عبد الهادي، محمد مصطفى زيادة، الهيئة العامة، ١٩٩٠م)، ج٢٩، ص ٣٦٣؛

Wiet, G, Histoire de la nation Egyptienne (Pairs, 1937), p 372.

(٢) محيي الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر (تحقيق عبد العزيز خويطر، الرياض، ١٩٨٦م)، ص ١٣٩؛ عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر (بيروت، ١٩٦٨م)، ص ٨٣١.

(٣) الحسن بن عمر بن حبيب، درة الأسلاك في دولة الأتراك (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦١٧٠ تاريخ)، ج١، ورقة ٣٤ – ٣٦؛ بيبرس الدوادار، مختار الأخبار في الدولة الأيوبية والمماليك (تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، ١٩٩٣م)، ص ٣٠؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق٢، ص ٥٦٦.

(٤) الذهبي، العبر في خبر من غبر (تحقيق أبو هاجر محمد السعيد، سيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ت)، ج٣، ص ٣٦٥؛ حيدر أحمد الشهابي، الغرر الحسان في تواريخ الزمان (القاهرة، ١٩٠٠م)، ص ٤٦٥؛ بيبرس الدوادار، مختار الأخبار، ص ٨٧.

(٥) المقريزي، السلوك، ج١ ق٣، ص ٧٤٧.

(٦) الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج٣، ص ٣٧١.

مستأمنين ففرقهم على الأمراء فقتلوا بعضهم وأرسلوا الآخرين إلى الحصون الإسلامية[1]، في حين قدر عددهم بحوالي ألفي أسير فرنجي[2].

بالإضافة إلى الأسرى الذين جلبوا عن طريق المناوشات وصد هجمات القراصنة الفرنج على السواحل المصرية والشامية فبعد غزو القبارصة للإسكندرية أرسل السلطان الأشرف شعبان المسئول عن دار الصناعة بالمدينة لمهاجمة قبرص فصادف في البحر عددا من القراصنة الفرنج فأسر منهم حوالي خمسا وثلاثين أسيرا منهم راهب طاعن في السن فأرسله إلى سجن الإسكندرية [3]، ومثلما حدث عام ٩١٤هـ / ١٥٠٩م عندما هاجمت سفن القراصنة ميناء الطينة شرقي دمياط واستطاع الأمير تمرباى أسرهم وكانوا نحو سبعة وعشرين أسيراً فأرسلهم إلى القاهرة وذلك في الوقت الذي كان فيه يقوم بعمارة الأبراج بالميناء [4]، وكذلك ما حدث عام ٩١٧هـ/ ١٥١١م عندما جاء مسئول دار الصناعة ويدعى حامد المغربي إلى القاهرة وبصحبته نحو مائتي من قراصنة الفرنج كانوا يغيرون على سواحل البرلس [5].

كذلك وصول بعض الأسرى الفرنج من الجزر الفرنجية التي فتحها أو غزاها المماليك مثل جزيرة أرواد، وتقع شمال طرابلس الشام التي فتحت عام ٧٠٢هـ / ١٣٠٢م بعد حصار دام يوما كاملا [6]، حيث كانت تمثل خطورة على السفن الإسلامية في البحر المتوسط وعلى المسلمين المقيمين بالساحل فأسروا منهم نحو ألفي أسير[7]، وكذلك جزيرة قبرص حينما

---

(١) المقريزي،السلوك،ج ١ ق٣، ص ٧٦٥؛ ابن الفرات، المصدر السابق، ص ٨ و ص ١١٠ – ١١٥.

(٢) الذهبي، دول الإسلام (تحقيق حسن إسماعيل مروة، محمود الأرناءوط، دار صادر، بيروت، ١٩٩٩م)، ج٢، ص ٢١٣؛كمال الدين أبي الفضل عبد الرازق بن الفواطى،الحوادث الجامعة في التجارب النافعة (بغداد، ١٣٥١ م)،ص٤٧٣.

(٣) النويرى السكندري، المصدر السابق، ج٥، ص ٢٩١.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ١٤٦.

(٥) نفسه، ص ٢٢٠.

(٦) الذهبي، دول الإسلام، ج٢، ص ٢٣٣؛ المقريزي، المقفى الكبير (تحقيق محمد اليعلوى، بيروت، ١٩٩١م)، ج٢، ص ٢٣٠؛ أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج٤، ص ٤٧.

(٧) ابن أيبك، كنز الدرر، ج٩، ص ١٨٠؛ ابن أبي الفضائل، المصدر السابق، ج٣، ص ١٥٨٧؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق٢، ص ٩٢٨ – ٩٢٩؛ حيث ذكر أن عدد الأسرى كان ٢٨٠ أسيرا؛ ابن بردى، النجوم

غزاها الأشرف برسباي ثلاث مرات ففي حملته الثانية عام ٨٢٨ هـ / ١٤٢٤ م أسرت القوات المملوكية سبعمائة أسير إفرنجيا وعادت بهم إلى القاهرة [١]، وفي حملته الثالثة أسرت القوات حوالي ألف وسبعمائة أسير [٢].

يضاف إلى ذلك أعداد أخرى من الأسرى الذين وصلوا هدايا للسلطان المملوكي مثلما حدث عام ٧٩٩هـ / ١٣٩٦م عندما أرسل بن عثمان صاحب الروم خمساً من الأسرى الفرنج للسلطان حاجي، وكذلك في عام ٨٧٦هـ / ١٤٧١م وصل عدد من الأسرى الآخرين إلى السلطان الأشرف قايتباي [٣].

ثانيا: الأسرى المغول

بدأ تدفق الأسرى المغول إلى الدولة المملوكية منذ موقعة عين جالوت في عام ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م حيث حقق الجيش المملوكي نصرا مبينا على القوات المغولية وعاد بالأسرى المغول [٤]، وكان عددهم كثيرا بالإضافة إلى ما حصل عليه الظاهر بيبرس عندما تتبع فلول التتار الهاربين [٥]، ومن هؤلاء الأسرى كان القائد المغولي كتبغا نوين الذي قتل فيما بعد وكذلك أسر ابنه [٦]. وفي عام ٦٦٣هـ / ١٢٦٤م أسر عز الدين السكندري نائب الرحبة في بلاد الشام أكثر من ثمانين فارسا مغوليا عند استيلائه على قرقيساء [٧]، وفي ٦٦٧هـ / ١٢٦٨م تقابل الجيش المغولي بالجيش المملوكي عند البيرة، وهزمهم الظاهر بيبرس وأسر منهم نحو

الزاهرة، ج٨، ص ١٥٦، ذكر بأن عدد الأسرى كانوا ٥٠٠ أسيرا.

(١) الشهابي، المصدر السابق، ص ٥٢١؛ المقريزي، السلوك، ج٤ ق٢، ص ٦٤٩.

(٢) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج٨، ص ٩٧؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ١٠٨ – ١٠٩؛ المقريزي، السلوك، ج٤ ق٢، ص ٦٩٥ – ٦٩٦.

(٣) الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص ٤٤٨؛ إنباء الهصر بأنباء العصر (تحقيق حسين حبشي، دار الفكر العربي، ١٩٧٠م)، ص ٣٤١.

(٤) القرماني، ص ٢٧٠؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق٢، ص ٤٣١.

(٥) بيبرس الدودار، زبدة الفكرة، ص ٦٩؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة،ج٧، ص ١٦٧ – ١٦٨
Cambredge of Islam ,(London ،1970) , vol 1 , p. 212.

(٦) بيبرس الدودار، نفسه؛ ابن خلدون، المصدر السابق، ج٥، ص ٧٩١.

(٧) المقريزي، السلوك، ج١ ق٢، ص ٥٣٧.

المماتين (١)، وكذلك ما حدث عام ٦٧٥هـ / ١٢٧٦م حينما التقى الجيشان في الإبلستين وانتهت المعركة بهزيمة التتار وأسر الكثير منهم سلار بن طغرل وقفجاق وجاوص وغيرهم(٢). وفي عام ٦٨٠هـ/١٢٨١م هاجم الجيش المغولي بلاد الشام فخرجت القوات المملوكية إلى مرج حمص بظاهر حلب فهزم المغول وأسر منهم كثيرا وقدر عددهم بحوالي ٥٠٠ أسير مغولي (٣).

وقد تكررت الهجمات المغولية على بلاد الشام ففي أيام الناصر محمد بن قلاوون عام ٧٠٢هـ / ١٣٠٢م حيث تقابل الطرفان في مصر في مرج الصفر، وحقق المماليك انتصاراً ساحقا (٤)، ووصل عدد الأسرى المغول إلى ألف وستمائة أسير مغولي (٥). بالإضافة إلى وصول الأسرى المغول هدايا للسلطان المملوكي مثلما كان في عام ٧١١هـ / ١٣١١م عندما وصل الأمير سليمان بن مهنا إلى الناصر محمد وأهداه عددا من الأسرى المغول الذين أسرهم في الغارة التي شنها عليهم فأنعم عليه السلطان بمائة ألف درهم (٦)، وهكذا ظلت أعداد الأسرى المغول تتدفق بشكل واضح إلى داخل الدولة المملوكية حتى عقد الصلح نهائيا بين الطرفان عام ٧٢٣هـ / ١٣٢٣م (٧).

---

(١) شافع بن علي، حسن المناقب السرية المنتوعة بين السيرة الظاهرية (تحقيق عبد العزيز خويطر، الرياض، ١٩٧٦م)، ص ١٥١؛ صارم الدين إبراهيم بن محمد بن دقماق، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين (تحقيق سعيد عاشور، أحمد دراج، الرياض، ١٩٨٢م)، ص ٢٧٩؛ أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥١هـ)،ج٥، ص ٣٢٤.

(٢) المقريزي، السلوك، ج ١ ق٢، ص ٦٢٨؛ ابن خلدون، المصدر السابق، ج٥، ص ٨٤٦.

(٣) ابن حبيب، تذكرة النبيه في أخبار المنصور وبنيه (تحقيق محمد محمد أمين، سعيد عاشور، دار الكتب المصرية،١٩٧٦م)، ج١، ص ١٦٢؛ ابن أيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ٢٤٤.

(٤) بيبرس الدوادار، التحفة المملوكية في الدولة التركية (تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٧م)، ص ١٥٧؛ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص ٣٣٤.

(٥)المقريزي، السلوك، ج ١ ق٣، ص ٩٣٩؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٨، ص ١٦٧؛ ابن أيبك، كنز الدرر، ج٩، ص ٨٨.

(٦)المقريزي، السلوك، ج٢ ق١، ص ١٠٥ – ١٠٦.

(٧)أبو الفدا، المصدر السابق، ج٤، ص ٩١؛ المقريزي، نفسه، ص ٢٤٢.

ثالثا : الأسرى الأرمن :

جلبت أعداد كبيرة من الأسرى الأرمن إلى مصر منذ أيام الظاهر بيبرس نتيجة الحملات العسكرية المتكررة على أرمينية الصغرى لتأديبها وإخضاعها حتى سقطت في أيدي القوات المملوكية (١)، ففي عام ٦٦٠هـ/ ١٢٦١م جرد الظاهر بيبرس جيوشه للإغارة على سيس فدمروها وعادوا بالأسرى الأرمن(٢). وفي سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م هاجمت القوات المملوكية أرمينية الصغرى بقيادة الأمير عز الدين الأفرم وقلاوون الألفي واستولت على إياس وعدة قلاع وأسرت بعض الأرمن(٣)، ومنهم ابن ملك أرمينية ويدعى ليفون بن هيثوم وابن أخيه وعددا من قادة الأرمن (٤) فوصل عددهم نحو أربعين ألف أسير أرمني (٥).

ورغم هذا لم تتوان أرمينية الصغرى عن التعاون مع المغول ضد الدولة المملوكية حينئذ كان المماليك يردون عليها بالهجوم كما حدث في عام ٦٧٣هـ/١٢٧٣م حينما فتح المماليك مدينة كينوك (٦) ببلاد الأرمن وذلك لأن أهلها كانوا يتعرضون للتجار المسلمين الهارين ببلادهم وعادوا بالأسرى (٧). الذين كثر عددهم بحيث لم يستطيع بعض مؤرخي ذلك العصر حصر عددهم بالإضافة إلى غنائم أخرى (٨).

---

(١) سعيد عاشور، الحركة الصليبية، ج٢، ص ١٢٢١ – ١٢٢٢؛

Cambredge of medieval history, vol 4, p. 181 – 182

(٢) ابن أبي الفضائل، المصدر السابق، ج١، ص١٠٠؛ ابن إيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ٩٠؛ بيبرس الدوادار، مختار الأخبار، ص ٢٧.

(٣) ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص ٢٧٧؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ ق١، ص ٣٢٥.

(٤) ابن أبي الفضائل، المصدر السابق، ج١، ص ١٥٢؛ ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢٦٩؛ ابن خلدون، المصدر السابق، ج٥، ص ٨٣٤.

(٥) العيني، عقد الجمان، ج١، ص ٤٢٢؛ أنطوان خانكى، مختصر تواريخ الأرمن (القدس، ١٨٦٨م)، ص ٢٣٩؛ فؤاد حسن حافظ، تاريخ الشعب الأرمني منذ البداية حتى اليوم (القاهرة، ١٩٨٦م)، ص١٦٣.

(٦) مدينة كينوك من بلاد الأرمن بين ملطية وسيباط يقال لها الحمراء، انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان (تحقيق فريد عبد العزيز، بيروت، ١٩٩٠م)، ج٤، ص ٤٥٥.

(٧) ابن الفرات، المصدر السابق، ج٧، ص ٢٧ – ٢٨؛ بيبرس الدوادار، مختار الأخبار، ص ٥٠؛ ابن أبي الفضائل، المصدر السابق، ج١، ص ٢٢٥.

(٨) ابن حبيب، درة الأسلاك، ج١، ورقة ٤٨؛ عز الدين بن شداد، تاريخ الظاهر بيبرس، ص ١٠٦.

وفي عام ٦٨٠/ ١٢٨١م أرسل المنصور قلاوون عساكره إلى سيس فاحتلوا قيلقيا ثم طرسوس ثم القصر الملكي الأرمني، وأسروا نحو عشرة آلاف جندي من جيوش ليون الثالث[١]، ثم أرسل الناصر محمد بن قلاوون حملات عسكرية متكررة إلى أرمينية الصغرى رغبة في إخضاعها مثلما حدث في عام ٧٣٥هـ / ١٣٣٤م حينما جرد جيشه إلى سيس لأن أهلها طردوا من بها من المسلمين فاستولى عليها وأسر حوالي ثلاثمائة أرمني [٢]. مما جعل الأرمن يقومون بحبس ألفي مسلم في فندق وأحرقوه بهم [٣]، وكالعادة رد عليهم الناصر محمد بن قلاوون بإرسال حملة عسكرية ضخمة استولت على إياس وسيس وطرسوس، وعادت بمائتي وأربعين أسير أرمنى[٤]، ثم ما لبث أن سقطت أرمينية وخضعت للسيادة المملوكية نهائيا وأسر ملكها ليون الخامس وأصبحت ولاية تابعة للدولة المملوكية [٥].

رابعاً : الأسرى النوبيون :

كانت مملكة النوبة المسيحية تدين بالطاعة والولاء لمصر وتؤدى جزية سنوية غير أن ملوكها كثيرا ما رفضوا دفع الجزية وأثاروا المشاكل على الحدود الجنوبية، ولذا فقد كان من الطبيعي أن ترسل الدولة المملوكية حملات عسكرية لإخضاعها مثلما حدث عام ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م حينما أرسل الظاهر بيبرس قواته إلى النوبة فأسروا عددا كثيرا من النوبيين ومنهم أخو الملك داود وأمه وأخته[٦]. أما الملك النوبي فقد هرب إلى بلاد الأبواب فأرسله ملكها إلى الظاهر بيبرس الذي اعتقله في قلعة الجبل بالقاهرة إلى أن توفي في السجن[٧]، كما أسرت

---

(١) مروان المدور، الأرمن عبر التاريخ (مكتبة دار الحياة، بيروت، ١٩٨٢م)، ص ٢٣٧.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ ق١، ص ٤٧٠؛ أبو الفدا، المصدر السابق، ج٤، ص ١١٥، حيث ذكر أن الأسرى كان عددهم ٢٤٠ أسير.

(٣) ابن إياس، نفسه، ج٢ ق١، ص ٤٧٠ – ٤٧١.

(٤) ابن أيبك، كنز الدرر، ج٩، ص ٣٩٧؛ موسى بن يحيى اليوسفي، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، (تحقيق أحمد حطيط، بيروت، ١٩٨٦م)، ص ٣٦٦.

(٥) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج١، ص ٩٧؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١١، ص ٦٦؛ فؤاد حسن حافظ، المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٦) عز الدين بن شداد، المصدر السابق، ص ١٢٩؛ ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص ٢٨٠؛ النويرى، نهاية الإرب ج٣٠، ص ٣٤٤.

(٧) ابن الفرات، المصدر السابق، ج٧، ص ٥٠؛ بيبرس الدوادار، مختار الأخبار، ص ١٥٥؛ ابن أبي الفضائل،

الحملة عشرين أميرا نوبيا رهينة لضمان وفاء الملك النوبي الجديد بشروط المعاهدة[1]، ثم أرسل السلطان المنصور قلاوون جنوده مرة أخرى إلى بلاد النوبة عام ٦٨٦هـ / ١٢٨٧م حيث بلغه أن ملك النوبة جمع عساكره قاصدا الهجوم على أسوان[2]، فدخلت الجيوش المملوكية إلى آخر البلاد وعادت بالعبيد والجواري إلى القاهرة[3].

وحينما امتنع ملكها كرنبس عن دفع الجزية وعمل على مد نفوذه أرسل إليه الناصر محمد بن قلاوون حملة عسكرية عام ٧١٦هـ / ١٣١٦م فهرب فأتبعه الجيش وأسره مع عدد من النوبيين [4] وبعدها عاد كرنبس إلى السلطة ودخلت القبائل العربية إلى بلاد النوبة واندمجت مع شعبها، واعتنق أهلها الإسلام، واصطبغت بالطابع العربي الإسلامي، وبذلك انقطعت الجزية وانعدم وجود الأسرى النوبيين[5].

موقف الدولة من الأسرى الأجانب:

اتبعت الدولة المملوكية أساليب متعددة عند معاملة الأسرى، حيث قامت أولا بعرض الأسرى الجانب في الشوارع والطرقات والميادين أمام الشعب المصري، وذلك لهدفين أحدهما لرفع الروح المعنوية للناس، وشفاء للقلوب الذين استشهدوا رجالهم وأولادهم في الحروب مع العدو، وثانيهما أن هذا العرض يمثل إذلالا ومهانة للعدو جزاء ما اقترفه من جرائم في حق المسلمين، ولذا حرص السلاطين المماليك على عرض الأسرى الأجانب بهذا الشكل حتى يصلوا إلى مقر السلطان بقلعة الجمل [6].

وهذه الطريقة كانت متبعة قبل العصر المملوكي حيث أورد لنا الرحالة الأندلسي ابن

المصدر السابق، ج٢، ص ٢٣٦.

(١) المقريزي، الخطط، ج١ ص ٣٢٦.

(٢) ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص ٣٠٢؛ بيبرس الدوادار، مختار الأخبار، ص ٢٤٣؛ مصطفى محمد سعد، الإسلام والنوبة في العصور الوسطى (القاهرة، ١٩٦٠م)، ص ١٥٣ – ١٥٨.

(٣) ابن دقماق، نفسه؛ ابن الفرات، المصدر السابق، ج٨، ص ٥٢.

(٤) علي إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية (دار النهضة، ١٩٤٤م)، ص ١٧٨.

(٥) المقريزي، السلوك، ج٢ ق١، ص ١٦١؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٦) فايد حماد عاشور، التنظيمات العسكرية المغولية والمملوكية (دكتوراه غير منشورة، آداب عين شمس، ١٩٧٢م)، ص ٣٧٧.

جبير مشهدا لعرض الأسرى الأجانب عند دخولهم ميناء الإسكندرية سنة ٥٨٩هـ / ١١٨٣ م فقال : " قد عاينا مجتمعا من الناس برزوا لمعاينة أسرى الروم وقد دخلوا البلاد راكبين على الجمال ووجوههم إلى أذناب الجمال وحولهم الطبول والأبواق "(١).

في حين كان الظاهر بيبرس أكثر قوة عند تعامله مع الأسرى الأجانب فحينما أسر عددا من النوبيين عام ٦٧٤هـ / ١٢٧٥م أمر أن يعلق كل أسير على جمل ويدور به في شوارع القاهرة حتى الموت (٢)، أما الأسرى القبارصة فقد ذاقوا الهوان والذل والضعف في حين تم عرضهم في شوارع القاهرة بطريقة مذلة حيث ساروا في صف واحد يتقدمهم الفرسان المماليك ثم المشاة وحملة الغنائم ثم الأسرى والسبي من النساء والأطفال(٣)، وفي نهاية الصف سار الملك جانوس الأول مقيدا وممتطيا بغلا أعرج ومعه اثنين من خواصه وحوله كبار أمراء الحملة (٤). هذا وقد أمدنا ابن إياس بوصف رائع لمشهد دخول الملك القبرصي فقال : " في عام ٨٢٩هـ فتح المسلمون جزيرة قبرص وأسروا ملكها وجيء به إلى القاهرة في سلاسل أسيرا وكان دخوله يوما مشهودا ودخل معه العسكر الفرنج في سلاسل(٥)، وعند باب القلعة نزل جانوس عن مطيته وكشف عن رأسه وقبل الأرض بين يدي السلطان الأشرف برسباى ثم سقط مغشيا عليه فلما أفاق سقط مرة أخرى من صعوبة الموقف الذي وضع فيه، ومن مهابة السلطان، ومن كثرة الجنود والأمراء والمماليك حوله(٦)، وعندما أفاق مرة أخرى تنحى جانبا واستعرض السلطان الغنائم والأسرى ثم سمح له بمقابلته واتفق مع السلطان على الفدية والإفراج عنه (٧)، وعلى هذا النحو استمر المماليك في عرض الأسرى بطريقة مذلة ومهينة فحينما دخل إبراهيم التازى رئيس دار الصناعة في الإسكندرية عام ٧٦٩هـ/١٣٦٨م

---

(١) أبي الحسن محمد بن جبير، رحلة ابن جبير (تحقيق حسين نصار، القاهرة، ١٩٥٥م)، ص ٢٩.

(٢) أنور زقلمة، المماليك في مصر، (القاهرة ١٩٩٥)، ص ٦٨.

(٣) سعيد عاشور، قبرص والحروب الصليبية، (دار النهضة، ١٩٥٧م)، ص ١١٧.

(٤) ابن حجر العسقلاني، المصدر السابق، ج٨، ص ٧٩؛ القرماني، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ١٠٨ – ١٠٩؛ ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص ١٤١.

(٦) ابن حجر، المصدر السابق، ج٨، ص ٩٧؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص ٣٠١.

(٧) العيني، المصدر السابق، ج٣، ص ٥٨٥؛ ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص ١٤٣؛
Stanly Lane poole , A history of Egypt in the middle ages , (London , 1901) , p. 337

بالأسرى الفرنج إلى المدينة كانوا يسيرون حفاة الأقدام وفي أسوأ حال وشر وبال وشعورهم منثورة وبأيديهم الأخشاب وربطت أعناقهم بالحبال[1].

وكذلك الحال مع الأسرى المغول ففي عام ٦٨٠هـ / ١٢٨١م دخل المنصور قلاوون بالأسرى المغول من دمشق إلى غزة ثم إلى القاهرة وخرج الناس لمشاهدتهم حتى دخلوا قلعة الجبل وقد حمل بعضهم السناجق المكسورة وكان يوما مشهودا [2]. بالغ السلاطين المماليك في إذلال الأسرى المغول ففي عام ٧٠٢هـ / ١٣٠٢م أسرت القوات المملوكية جماعة من المغول فدخلوا القاهرة وساروا في شوارعها وهم مقيدون ومعلق في رقابهم ألف وستمائة رأس مغولي مقتول وطبولهم أمامهم مخرقة [3] وثمة حادثة نادرة الحدوث ٦٧١هـ/١٢٧٢م تقدم الأسرى المغول ودخلوا القاهرة وهم يركبون خيولهم، ولم يتعرض لهم أحد بسوء[4]، وهكذا كان يتم عرض الأسرى الأجانب في الشوارع والميادين وتعلق الزينات وتقام أقواس النصر وينتشر الفرح ويخرج الناس لمشاهدتهم.

ومع هذه القسوة والشدة إلا أن السلاطين المماليك كانوا يعاملون بعض الأسرى باللين والرفق في بعض الأحيان ويسمحون لهم بممارسة حياتهم بصورة شبه طبيعية فعندما أسر الظاهر بيبرس ليفون بن هيثوم الأرمنى أمر بفك قيوده وأنعم عليه إنعامات كثيرة وأخذه إلى بركة الجب بالقلعة [5] وشاهد معه رماية البندق في ميدان اللعب[6].

وثمة مثال آخر يوضح حسن معاملة الأسرى الأجانب حين أمر السلطان الأشرف برسباى رجاله بحماية الملك القبرصي وخصص له عشرين رطل لحم يوميا وستة طيور

(١) النويرى السكندرى، المصدر السابق، ج٥، ص ٢٩١.

(٢) ابن بهادر، المصدر السابق، ورقة ٣٣٠؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق٣، ص ٧٠١؛ عماد الدين أبو الفدا إسماعيل ابن كثير، البداية والنهاية (بيروت، ط ٤، ١٩٨٢م)، ج١٣، ص ٢٩٦.

(٣) المقريزي، نفسه، ص ٩٣٩؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٨، ص ١٦٧؛ ابن أيبك، كنز الدرر، ج٩، ص ٨٨؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ١٢٢.

(٤) ابن أيبك، نفسه، ج٨، ص ١٥٢؛ ابن تغرى بردى، نفسه، ج٧، ص ١٦٠.

(٥) بركة الجب : تقع بظاهر القاهرة ويسميها العامة بركة الحجاج لنزولهم بها ثم أصبحت متنزها للخلفاء والسلاطين، انظر المقريزي، الخطط، ج٢، ص ٣٨٤.

(٦) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢٧.

ودجاج وخمسمائة درهم، كما سمح له بإقامة بعض من رجال حاشيته معه لخدمته [1]، وأعطاه تصريحا بزيارة الأماكن المقدسة في مصر مثل الكنائس والأديرة بالقاهرة كما أهداه حصانا مغطى بغطاء مزركش[2].

ومثال ذلك : ما حدث مع الملك الأرمنى ليون الخامس الذي اقتيد أسيرا إلى القاهرة حيث سمح له السلطان بزيارة دير سانت كاترين بسيناء وبأداء الحج في القدس الشريف[3]، كما أعد له مكانا خاصا به ليقيم فيه وحدد له راتبا شهريا [4]، ويبدو أن هذه الأمثلة كانت نادرة الحدوث فقد لاحظنا أن هؤلاء الأسرى ذو مكانة سياسية في بلادهم فاتبع السلطان معهم الأسلوب الحضاري في تكريمهم وحمايتهم حتى يتم رحيلهم عن مصر.

هذا وقد أمكننا التأكد من موقف السلطات المملوكية من الأسرى الأجانب بعد دخولهم البلاد أنه اتسم بالشرعية بمعنى أنهم قد اتبعوا مبادئ الشريعة الإسلامية في تحديد مصير هؤلاء الأسرى حيث كان من حق الحاكم خمسة أشياء وهى : القتل، الفداء، الاسترقاق، المن، الجزية أو الإسلام [5].

جرت العادة في بعض الأحيان أن يأمر السلطان بقطع رقاب الأسرى وذلك لبث الرعب في نفوس الأعداء فربما يسارعون بالاستسلام أو رغبة في الانتقام منهم مثال ما حدث عام ٦٦٥هـ/١٢٢٦م حينما أمر الظاهر بيبرس بقتل بعض الأسرى الفرنج من عكا أمام رسل الفرنج القادمين من صيدا وسيس وقال لهم : " هذا قبالة إغارتكم على بلاد الشقيف"[6].

---

(١) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص ٢٠٣؛ سعيد عاشور، قبرص والحروب الصليبية (دار النهضة المصرية، ١٩٥٧م)، ص ١١٩.

(٢) ابن تغرى بردى، نفسه، ص ٢٠٦؛ Stanly, op. cit, p. 337

(٣) انطوان خانكى، المرجع السابق، ص ٢٥٨؛ فؤاد حسن، المرجع السابق، ص ١٦٧؛ حسين النحال، الحروب الصليبية المتأخرة على مصر وتونس في أواخر العصور الوسطى (دكتوراه غير منشورة، آداب عين شمس، ١٩٩١م)، ص ٥٨.

(٤) ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص ٤٣٠.

(٥) أبو عبد الله محمد بن الحاج، المدخل إلى الشرع الشريف،(القاهرة، ١٣٢٠هـ)، ج٢، ص ١٠٧؛ النويرى السكندري، المصدر السابق، ج٥، ص ٣٤١.

(٦) المقريزي، السلوك، ج ١ ق ٢، ص ٥٥٩، ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢٨١.

وفي عام ٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م جاء الخبر بأن فرنج عكا قتلوا عددا من الأسرى المسلمين فأمر السلطان بإغراق الأسرى الفرنج في البحر[١]. وفي الفترات التي تلت طرد الصليبيين من بلاد الشام كان يتم قتل بعض الأسرى الفرنج بصورة مباشرة كرد فعل قوى وطبيعي تجاه ما فعلوه من جرائم على السواحل المصرية والسورية، وأحيانا يحتفظ السلطان ببعض الأسرى لاستبدالهم بالأسرى المسلمين[٢]. أما الأسرى المغول فقد كان يتم قتل بعضهم وإبقاء البعض الآخر على قيد الحياة للاستفادة منهم[٣].

أما بالنسبة لمبدأ فداء الأسرى مقابل مبلغ من المال فقد حدث مع الملك القبرصي جانوس الأول الذي هدده السلطان الأشرف برسباى بدفع فدية وإلا تعرض للقتل، ولكنه لم يكن يملك مالا في ذلك الوقت فتكفل القناصل والتجار الأجانب بدفعها وقدرت بحوالي مليون دينار[٤]، كما أوردت بعض المصادر المملوكية ما يفيد بأن بعض الأسرى الأجانب الأثرياء كانوا يفدون أنفسهم بالمال وذلك مثلما حدث عام ٧٨٧هـ / ١٣٨٥م عندما افتدى ثلاثة من الأسرى الجنوية أنفسهم بثلاثة آلاف درهم وأطلق سراحهم[٥]، وكذلك ما حدث في عام ٨٦٤هـ / ١٤٥٩م عندما أسر السلطان مائة وخمسين فرنجيا أغاروا على السواحل السورية وفيهم القنصل الأجنبي فأمر بقتل بعضهم وسجن البعض الآخر وقيد القنصل وطلب منه فدية مائة ألف دينار ليفدى نفسه ثم أطلق سراحه بعد الدفع[٦].

وأيضًا كان يسمح للأجانب الأحرار بشراء الأسرى فلدينا وثيقة في سنة ٨١٨هـ / ١٤١٥م فيها اشترى قنصل البندقية أسيرا إيطاليا من التاجر الفقيه شمس الدين محمد بن عساكر الطرابلسي بمبلغ ٣٥ دوكة ودفع منه ٢٥ دوكة وأجل الباقي حتى يستلم الأسير[٧].

---

(١) ابن أيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ١٥١.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١ ق ٢، ص ٣٦٠، ج٢، ص ٣٥٦.

(٣) المقريزي، السلوك، ج١ ق ٢، ص ٦٢٨، ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٤٦١.

(٤) ابن حجر العسقلاني، المصدر السابق، ج٨، ص ١١٢، Stanly , op. cit , p. 337

(٥) ابن حجر العسقلاني، نفسه، ص ٣٠٢

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٣٥٦.

(٧) صبحي لبيب، الفندق ظاهرة سياسية و اقتصادية وقانونية (ندوة مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٥م)، ص ٢٩٨.

كما كان يسمح للأسرى الأجانب بافتداء أنفسهم حيث كانوا يتجولون في شوارع القاهرة مكبلين بالقيود ومعهم حراس وهم يقومون بالتسول لجمع الأموال لإطلاق سراحهم[١].

هذا بالإضافة إلى فداء الأسرى بالتبادل مع الأسرى المسلمين فحينما أطلق الظاهر بيبرس سراح ابن الملك الأرمنى ليفون اشترط عليه أن يعيد إليه الأمير سنقر الأشقر الأسير المملوكي لدى المغول[٢]، ويبدوا أن الملك الأرمنى قد تأخر في الرد فأرسل له الظاهر بيبرس يقول : «إذا كنت تقسو على ولدك وولى عهدك فأنا أقسو على صديق ما بيني وبينه نسب ويكون الرجوع منك وليس منى ومهما شئت فافعل»[٣].

كما يمكن افتداء الأسرى بالذهب في حالة إذا كان الأسير من أسرة نبيلة وعريقة ففي عام ٧٠٣هـ / ١٣٠٣ م أفرج الناصر محمد عن أسير من جزيرة أرواد بناء على طلب الملك الأراجوني في مقابل فدية من الذهب [٤]، وتكرر نفس الحدث في عام ٧٠٥هـ / ١٣٠٦م حينما أفرج عن اثنى عشر أسيرا ثم عن تسعة آخرون وكان منهم ابن أحد الأساقفة الفرنج فطلب السلطان منه فدية من الذهب[٥].

ومن المرجح أن السلطان المملوكي كان في أحيان أخرى يأمر بالعفو والمن على بعض الأسرى وفقا للظروف السياسية، وكان من حقه الرجوع عن أوامره مثلما حدث في عام ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م عندما عقد الظاهر بيبرس هدنة مع فرنج الشام وتقرر إرسال الأسرى الفرنج إلى نابلس حفظا للعهد، ولكمهم تأخروا في تسليم الأسرى المسلمين فأمر السلطان برجوع الأسرى الفرنج إلى الحصون الإسلامية [٦].

ثم ما حدث في عام ٦٧٢هـ / ١٢٧٣م عندما أسر الجيش المملوكي بعض الأسرى

---

(١) ابن الصيرفى، أبناء المصر، ص ٢٠٣،٣٢١،٢٠٤.

(٢) الشهابى، المصدر السابق، ص ٤٥٥؛ الذهبى، دول الإسلام؛ج٢، ص ١٧؛ كمال الدين أبى الفضل بن الفوطى، الحوادث الجامعة في التجارب النافعة (بغداد، ١٣٥١هـ)، ص ٣٥٥.

(٣) المقريزي، السلوك، ج١ ق ٢، ص ٥٦٩؛ ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢٧٢.

(٤) المقريزي، نفسه، ج١ ق٣، ص ٩٥٠ – ٩٥١؛ العينى، المصدر السابق، ج٤، ص ٣٠٧ – ٣٠٨

(٥) Atiya (A. S), Egypt and Aragon, (Leipzig, 1983), P. 33 – 39

(٦) ابن واصل، تاريخ الواصلين، ج٢، ورقة ١٢٦٥؛ بيبرس الدوادار، مختار الأخبار، ص ١٩؛ ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ١١٨.

المغول فأمر السلطان بالعفو عن البعض منهم زيرك وهو صهر أبغاخان، وسرطق، وجوديه، وبردكية، وتماديه[1].

وطبقًا للشريعة الإسلامية حاول المماليك تطبيق مبدأ عرض الإسلام أو الجزية على الأسرى الأجانب، فقد حدث في عام ٦٦٢هـ / ١٢٦٣م أن عرض الظاهر بيبرس الإسلام على عدد من الأسرى المغول والفرنج والنوبيين عدة مرات حتى أسلموا، ووزع عليهم مائة وثمانين فرسا كما انضموا للجيش المملوكي [2]، وعندما أحضر ابن عثمان صاحب الروم جماعة من الأسرى الفرنج هدية للسلطان المؤيد شيخ فعرض عليهم الإسلام فأسلموا طوعا فوزع البعض للعمل في الديوان وفرق بعضهم على الأمراء لخدمتهم برواتب محددة [3]، وفي سنة ٨٧٧هـ / ١٤٧٢م وصل نائب الإسكندرية إلى القاهرة ومعه عدد من الأسرى الفرنج فعرض عليهم السلطان الإسلام فأسلم منهم ثلاثة وسجن الباقي [4].

يضاف إلى ذلك حق السلطان في إرسال الأسرى هدايا للحكام والملوك، وليس أدل على ذلك مما كان في عام ٦٦٢هـ / ١٢٦٢م حيث أرسل السلطان الظاهر بيبرس هدية إلى ملك صقلية كانت عبارة عن عدد من أسرى المغول الذين تم أسرهم في موقعة عين جالوت[5]. وفي سنة ٦٦٦هـ / ١٢٦٧م أرسل هدية إلى صاحب عكا كانت عبارة عن عدد من الأسرى الفرنج من أنطاكية[6]، كما أرسل السلطان المنصور قلاوون عددا من الأسرى المغول إلى ملك اليمن في عام ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م [7]، أما المبدأ الأخير وهو الاسترقاق ونقصد به عرض الأسرى الأجانب في أسواق الرقيق سوف نتناوله عند الحديث عن الرقيق الأجنبي. وهكذا لاحظنا أن السلاطين المماليك قد طبقوا الشريعة الإسلامية في تحديد مصير

---

(١) بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ج٩، ص ١٣٥.

(٢) المقريزي، السلوك، ج١ ق ٢، ص ٥١١؛ ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢٧٥.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٥، ص ٣٧ – ٣٨.

(٤) الصيرفي، إنباء الهصر، ص ٤٤٤؛ ابن إياس، نفسه، ج٣، ص ٧٥.

(٥) بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ص ٨٨؛ ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ١٢٤ – ١٢٥؛ أحمد مختار العبادى، قيام دولة المماليك الأولى (الإسكندرية، ١٩٨٢م)، ص ٢٠٣.

(٦) بيبرس الدوادار، مختار الأخبار، ص ٣٨؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق٢، ص ٥٧١.

(٧) المقريزي، نفسه، ص ٧٠١ – ٧٠٢.

الأسرى الأجانب ووفقاً للظروف السائدة في ذلك الوقت.

اهتم سلاطين المماليك بوضع نظام للإشراف على الأسرى الأجانب، ووضعوا قواعد ونظماً محددة لحمايتهم ولحماية المجتمع المصري، حيث كان هناك موظف في ديوان الجيش يسمى كاتب الجيش يقوم بكتابة وتسجيل أسماء المسجونين وجرائمهم في سجلات خاصة، وكذلك أسماء الأسرى وجنسياتهم، والميعاد الذي دخلوا فيه السجن، ومن أفرج عنه بمقتضى مرسوم شريف محددا اليوم والتاريخ الذي خرج فيه، وكذلك يسجل اسم من أسلم منهم وتاريخه وجنسيته أو من هرب من السجن أو من هلك في الأسر[1]، وكذلك كان يوجد ناظر الأسرى الذي كان مسئولا عن الأسرى في السجون ويعاونه مساعدون يقومون بتسجيل أسمائهم والإشراف عليهم، وأحيانا كان يجمع الناظر بين عدة وظائف، وليس أدل على ذلك مما جاء في الوفيات عام ٧٥٤هـ حيث ذكر ابن حجر العسقلاني «على بن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الذي كان يجيد الخط وحسن الضبط ولى شهادة الخزانة ونظر الأسرى»[2].

وكذلك كان الاستدار والفراش خاناه يشرفان أحيانا على الأسرى التابعين للسلطان الذين قاموا برعاية الكلاب السلطانية أطلق عليهم الكلابزية[3]. أما الأسرى الذين كانوا يعيشون في المعتقل فكان يشرف عليهم نائب السلطنة بالديار المصرية، ويعين حراس يقومون بحراستهم عند الخروج للعمل[4].

فئات الرقيق وأنواعه :

أما فيما يختص بمصادر الحصول على الرقيق الأجنبي فقد تعددت وتنوعت هذه المصادر ويأتي على رأسها أسرى الحروب، ولكن يشترط أن تكون الحرب مع غير المسلمين

---

(١) النويرى، نهاية الإرب، ج٨، ص ٢٨٣.

(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (تحقيق الشيخ عبد الوارث محمد على، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٧م)، ج٣، ص ٨٢.

(٣) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٨، ص ٢٣٢؛ القلقشندى، المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٠؛ النويرى، نهاية الإرب، ج٨، ص ٢٣٢؛ تاج الدين عبد الوهاب السبكي، معيد النعم ومبيد النقم (تحقيق محمد على النجار، القاهرة، ١٩٩٣م)، ص ١٤٥.

(٤) القلقشندى، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٩٣.

حيث حرمت الشريعة الإسلامية أسر أو بيع أفراد من الديار الإسلامية[1]. وهؤلاء يتم عرضهم في أسواق الرقيق مثلما حدث في عام ٦٦٦هـ/١٢٦٧م حيث أمر السلطان الظاهر بيبرس بيع الأسرى الفرنج بحيث لم يبق غلام إلا وله غلام وتقاسم الناس النساء والبنات والأطفال وبيع الأسير الصغير باثنى عشر درهم وبيعت الجارية بخمسة دراهم[2]، كما أمر ببيع أسرى النوبة عام ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م وبيع كل أسير بثلاثة دراهم في النوبة [3]. وتبقى حوالي ألف أسير تم بيعهم في أسواق القاهرة بمائة ألف درهم وعشرة آلاف، وأمر السلطان بألا يفرق بين الأم وأولادها مراعاة للطبيعة الإنسانية[4].

أما المصدر الثاني فهو الشراء على أساس أن الرقيق سلعة تباع وتشترى فقد كانت تجارة العبيد من أهم الأنشطة التجارية والاقتصادية في العصور الوسطى، ونظرا لحاجة الدولة المملوكية للعبيد لأنها قد قامت على أساس الرق فقد حرص السلاطين المماليك على اقتناء الرقيق الأبيض والأسود من آسيا وأفريقيا وأوربا[5]. وقد كان أكثر الرقيق يجلبون من بلاد الإغريق (اليونان) وحول بحر قزوين، وأرمينية، وبلاد التتار، وبلاد القوقاز، والجراكسة حيث جرت العادة عند بعض القبائل بيع أولادهم بسبب الجوع والفقر وغلاء الطعام[6]. وكانت البندقية وجنوة أكبر دولتين تصدران الرقيق إلى مصر من ميناء كافا وتانا على البحر الأسود فأصبحا أهم موانئ تجارة الرقيق بنوعيه في المنطقة[7].

---

(١)أحمد شفيق بك، الرق في الإسلام (ترجمة أحمد زكي، القاهرة، ١٨٩٢م)، ص ٥٧؛ أحمد مختار العبادى، المرجع السابق، ص ١٤.

(٢)بيبرس الدوادار، مختار الأخبار، ص ٣٨.

(٣) ابن أبي الفضائل، المصدر السابق، ج٢، ص ٢٣٥؛ عز الدين بن شداد، المصدر السابق، ص ١٢٩؛ ابن أيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ١٨٣ – ١٨٤.

(٤) ابن أبي الفضائل، نفسه، ص ٢٣٦؛ عز الدين بن شداد، نفسه، ص ١٣٠؛ ابن أيبك، كنز الدرر، ج٨، ص ١٨٤.

(٥) نعيم زكي، المرجع السابق، ص ٢٢١؛ سمير الخادم، المرجع السابق، ص ٣٥٢.

(٦) نعيم زكي، المرجع السابق، ص ٢٢١؛ سمير الخادم، المرجع السابق، ص ٣٥٤؛ محمود عبد العزيز مرزوق، الناصر محمد بن قلاوون (سلسلة أعلام العرب (٢٨)، الهيئة العامة، ١٩٦٤م)، ص ٦٨.

(٧) عبد المنعم ماجد، نظم المماليك ورسومهم (الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م)، ج١، ص١٢؛ نعيم زكى، نفسه.

وتطالعنا المصادر المعاصرة بمعلومات هامة عن حرص المماليك على شراء العبيد حيث استطاع الظاهر بيبرس أن يحصل من الإمبراطور البيزنطي على ترخيص بمرور سفينة مصرية في مضيق البسفور لجلب الرقيق وما لبث أن أرسل سفينتين تحملهم من البحر الأسود إلى أسواق القاهرة والإسكندرية (١). كما عقد السلطان المنصور قلاوون اتفاقية تجارية معه تسمح بمرور التجار المسلمين عبر بلاده لشراء الجواري والعبيد دون عائق(٢).

حاول السلاطين المماليك شراء العبيد بطرق متعددة منها تخصيص تاجر سلطاني يقوم بهذه المهمة وربما تعرض للعقاب إذا خالف أوامر السلطان فحينما أعطى الظاهر بيبرس أحد التجار أموالا لشراء مماليك وجواري فطمع في المال فأمر السلطان بالقبض عليه وحبسه(٣)، كما عهدوا إلى رجال البريد بشراء العبيد والجواري واستدعاء المغنين حسنى الصوت للغناء في مجالس الشراب والرقص ففي عام ٧٣٧هـ/١٣٣٦م أرسل الناصر محمد بن قلاوون الأمير سر طقطاى مقدم البريدية بمصر في سفارة إلى أزبك خان في مهمة دبلوماسية، وكلفه بشراء مماليك وجواري من بلاد الترك، وأعطاه لذلك مبلغ عشرين ألف دينار(٤).

وثالث هذه المصادر هي وصول الرقيق هدايا من الملوك حيث اعتاد السفراء القادمون إلى مصر تقديم هدايا قيمة وخاصة من العبيد والجواري ففي عام ٦٨٩هـ/١٢٩٠م وصل سفير ملك الحبشة إلى المنصور قلاوون ومعه هدية من الخدم والجواري والذهب(٥)، وفي عام ٧١٣هـ/ ١٣١٣م حضر سفير مغولي وقدم للسلطان ثلاثين مملوكا وعشر جوارٍ حسنة الشكل كالبدر الطالع(٦).

أما المصدر الرابع والأساسي فهو ما كان يرسله الملك النوبي من الرقيق الأسود وفقا

---

(١) سمير الخادم، المرجع السابق، ص ٣٥٣؛ لبيبة إبراهيم، الرقيق وتجارته في مصر والشام عصر المماليك (ماجستير غير منشور-آداب القاهرة، ١٩٩٣م)، ص ١٤٨ – ١٥٠.

(٢) القلقشندى، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٧٧؛ ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص ٢٠٥.

(٣) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ١٨٢.

(٤) المقريزي، السلوك، ج ٢ ق٢، ص ٤٢٣؛ اليوسفي، المصدر السابق، ص ٣٧٩.

(٥) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص ١٧٠؛ المقريزي، نفسه، ج١ ق٣، ص ٧٥٠؛ القرماني، المصدر السابق، ص ٣١١، حوادث عام ٨٥٤هـ.

(٦) ابن أيبك، كنز الدرر، ج ٩، ص ٢٨٠.

لمعاهدة البقط والتي نصت على تقديم عددٍ من العبيد لا يقل عن أربعمائة عبدٍ كل عام وأحيانا يزيد إلى الألف(١).

وثمة مصدر خامس لا يقل أهمية عما سبق وهو مجيء الرقيق في موسم الحج حيث اعتاد الحجاج القادمون من بلاد التكرور على جلب العبيد السود معهم وبيعهم في أسواق مصر مثلما حدث عام ٨١٩هـ(٢).

بالإضافة إلى مصدر سادس وهو قدومهم عند زواج السلطان حيث جرت العادة أن تأتي العروس إلى مصر ومعها عدد من الرقيق، فعندما تزوج الناصر محمد بن قلاوون من إحدى الأميرات المغوليات في عام ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م أحضرت العروس معها مائة من الأمراء وخمسين رجلا وستين جارية جركسية(٣).

اعتمد المجتمع المصري حكامًا وشعبًا على الرقيق بنوعيه الأبيض والأسود حيث كان يأتي الرقيق الأبيض من آسيا الصغرى وبلاد المغول وتركيا وفارس وبلاد ما وراء النهرين وبلاد القوقاز والجركس كما سبق القول. ومن مراكز تجارة العبيد البيض كانت موانئ تانا وكافا وتركيا.

أما الرقيق الأسود فقد أتى من سائر البلاد الأفريقية، وكانت هناك أسواق لتجارة الرقيق وتجميعه في أفريقيا منها زويلة ودارفور وشندى (٤). كما وجدت في غانة سوق رائجة لتجارة الرقيق الذي يجلب عن طريق القنص من الحدود الجنوبية لغانة حيث يوجد الزنوج البدائيون (٥).

اعتاد تجار الرقيق على جلب الغلمان الخصيان من أوربا والحبشة وخاصة العناصر

---

(١) ابن بهادر، المصدر السابق، ورقة ٤٨٦؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص ٣٢٧؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ ق١، ص ٤٤١.

(٢) المقريزي، السلوك، ج٤ ق١، ص ٣٦٨؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ٢٩؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج٧، ص ٢٢٣.

(٣) المقريزي، نفسه، ج٢ ق١، ص ٢٠٤؛ ابن أيبك، كنز الدرر، ج٩، ص ٣٠٣.

(٤) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص ٤١٨ – ٤١٩؛ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (القاهرة، ب ت)، ص ٣٦.

(٥) إبراهيم طرخان، إمبراطورية غانة (القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٧٤ – ٧٥).

الحبشية المسيحية[1]، وكانت أهم المدن التي يباع فيها الخصيان السود هي مدينتا - وشلو وهدية [2] في دول الطراز الإسلامي[3]، أما الخصيان البيض فكانوا يجلبون من بلاد الروم والهند والأندلس [4].

ومن المرجح أن وجود هؤلاء الرقيق كان يتطلب وجود أسواق خاصة وخانات يباع فيها، وقد كان لكل نوع سوق خاص به فالعبيد البيض خصص له خان جعفر وكالة كشك[5]، وكذلك خان مسرور -ويقع قرب الصاغة تجاه باب الزهومة إلى الجامع الأزهر- وكانت به حجرتان لبيع الرقيق [6]، أما الرقيق السود فقد خصص له أسواق في أسيوط وأسوان والقاهرة والتي وجدت بها وكالة سميت بوكالة الجلابة قرب جامع السلطان قايتباي[7]، وفي الإسكندرية كان يوجد فندق التتار حيث كانوا يتاجرون في العبيد ويعقدون فيه الصفقات التجارية [8]، ثم أنشأ السلطان الغوري سوقا جديدة لبيع الرقيق قرب خان الخليلي في عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م. [9].

وكانت هذه الأسواق عبارة عن ساحة كبيرة تعرض بها الرقيق من جميع البلاد، وقبل أن تبدأ العملية يجب أن يخطر السلطان حتى يرسل أحد تجاره لشراء ما يريده قبل الناس ثم

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٣٤٧.

(٢) مع أن الطبقة الحاكمة في هدية ووشلو كانت إسلامية إلا أن أغلب رعاياها كانوا وثنيين ويتم خصي العبد في وشلو لدرايتهم بهذه العملية الجراحية ثم يحمل العبد إلى هدية حيث يعالج من الجروح وذلك لدرايتهم بعملية العلاج والطب، انظر إبراهيم طرخان، الإسلام والمماليك الإسلامية (القاهرة، ١٩٦٠م)، ص ٤٠

(٣) القلقشندي، المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٢٧؛ ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف (القاهرة، ١٣١٢هـ)، ص ٣٠؛ أبو الفدا، تقويم البلدان (تحقيق رينود ماك كوكين، باريس، ١٤٨٠م)، ص ١٦٠ – ١٦١.

(٤) ابن حوقل، صورة الأرض (ليدن، ١٩٣٨م)، ج١، ص ١١٠؛ شمس الدين عبد الرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (دار الجيل، بيروت، ب.ت)، ج٣، ص ١٧٤ – ١٧٧.

(٥) نعيم زكي، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٦) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ١٤٩؛ عبد المنعم ماجد، نظم المماليك، ج١، ص ١٣.

(٧) نعيم زكي، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(8) Ziada, op cit, p. 213

(٩) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٤٠٤ – ٤٠٥.

يتم عرض الرجال والنساء التركيات واليونانيات والحبشيات والجركسيات شبه عراة ويقوم المشترى بفحص العبد أو الجارية للتأكد من سلامته البدنية [1].

أما بالنسبة لأسعار الرقيق فقد اختلفت من وقت لآخر، وفقًا لحالة الطلب والعرض وتبعا للظروف السياسية والاقتصادية، ووفقا لجنسية العبد أو الأمة وللصفات التي يتمتع بها العبد فعندما يتزايد عدد الرقيق في الأسواق تقل أسعاره مثلما حدث عام ٦٦٦هـ / ١٢٦٧م حينما باع السلطان الظاهر الأسرى الفرنج في أسواق الرقيق بأسعار زهيدة [2]. كما اختلفت الأسعار من جنس لآخر فكان أعلى سعر للرقيق المغولي الذي وصل ما بين ١٣٠ - ١٤٠ دوكة، ويليه الجركسي من ١١٠ - ١٢٠ دوكة ثم الإغريقي حوالي ٩٠ دوكة، والألباني والسلافي من ٧٠ - ٨٠ دوكة [3] ثم العبيد السود من ٤٠٠ إلى ٣٠٠ دينار [4]. ويمكن هنا أن نلقى نظرة على تنوع أسعار الرقيق في ذلك العصر مثال ذلك : المنصور قلاوون القبجاقي الأصل الذي بيع بألف دينار فعرف فيما بعد بالألفي [5]. أما السلطان الأشرف قايتباي فقد تم بيعه بسعر خمسين ديناراً [6]، وفي عام ٨٧١هـ/١٤٦٦م اشترى السلطان الأشرف قايتباي جماعة من المماليك بسعر مائة دينار لكل مملوك وذلك بعد أن منح جلب المماليك لمدة شهر [7].

كما اختلف سعر الرقيق الإناث فهناك الجواري المغنيات والوصيفات والمولدات والطاهيات وغيرهن، وكان السعر يتحدد وفقا لمحاسنهن وقدراتهن، فأحيانا يصل سعر

---

(١) جاستون فييت، القاهرة مدينة الفن والتجارة (ترجمة مصطفى أحمد العبادى، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٠م)، ص ١١٠.

(٢) بيبرس الدوادار، مختار الأخبار، ص ٣٨.

(٣)نعيم زكى، المرجع السابق، ص ٢٢٤؛ هايد، المرجع السابق، ج٤، ص٥٥؛ سمير الخادم، المرجع السابق، ص ٣٥٦؛ عزيز سوريال، الحروب الصليبية، ص ١٧٢.

(٤)محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خير الأقطار (تحقيق إحسان عباس، بيروت، ١٩٨٠م)، ص ٥٨٥.

(٥) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٣٨٧؛ عبد الله الشرقاوي، تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الملوك والسلاطين (تحقيق رحاب عبد الحميد، القاهرة، ١٩٩٦م)، ص ١٠٠.

(٦)ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٣.

(٧)نفسه، ج٢، ص ٤٥٥.

الجارية إلى ستة آلاف دينار مثل الجارية المغنية التي اشتراها الأمير بشتاك الناصري [١].

أما الأمير تنكز نائب الشام فقد اشترى جارية بتسعين ألف درهم ما يساوى خمسة آلاف دينار ثم أهداها للناصر محمد بن قلاوون[٢]. بالإضافة إلى أن جنسية الجارية يمكن أن يؤثر في السعر فقد كان لدى السلطان إسماعيل بن الناصر محمد جارية حبشية سوداء اشترتها ضامنة المغاني بأقل من أربعمائة درهم[٣]، وفي ذلك يذكر الرحالة العرب أن الجواري النوبيات والحبشيات قد تمتعن بالجمال والأصول العريقة ورغم ذلك بلغ سعر الجارية ثلاثمائة دينار، وأحيانا أقل من ذلك[٤].

وفي عقد تم تحريره في ١٢ صفر ٨٢٢ هجريا / ٢٠ مارس ١٤١٩م تم بيع جارية نوبية مسيحية كانت لدى الكاهن القبطي يوحنا بالإسكندرية إلى قنصل البندقية بمبلغ ٢٧ دوكة فقط يحسب منها ١٣.٥ دوكة تكاليف السفر ومصاريف المعيشة[٥]. كذلك أورد المقريزي في أحداث عام ٧٣٨ هـ/١٧٣٨م أنه تم بيع إحدى عشرة جارية بمبلغ يتراوح ما بين ثمانية آلاف درهم إلى أربعة آلاف درهم [٦].

وتبقى لنا الكلمة الأخيرة عن تاجر الرقيق الذي كان أساس وجود هذه الفئة في المجتمع المصري، ويطلق عليه اسم الخواجة ويقصد به التاجر العجمي [٧]. المسئول عن جلب الرقيق الأبيض، ونظرا للحاجة الملحة لهذا التاجر فقد كان السلطان يستقبله استقبالا حافلا مثل كبار الشخصيات، ويبالغ في تكريمه ويمنحه الخلع والهدايا والأموال وإعداد ما

---

(١) ابن تغرى بردى، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (تحقيق نبيل عبد العزيز، الهيئة العامة، ١٩٨٥م)، ج٣، ص ٤٦٨؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص ٢٨١.

(٢) المقريزي، السلوك، ج٢ ق١، ص ٢٣١ - ٢٣٢؛ ابن حجر، نفسه، ج٢، ص ١٣٣.

(٣) المقريزي، نفسه، ج٢ ق٢، ص ٦٧٨؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص١٠؛ محمد قنديل البقلي، الطرب في العصر المملوكي (الهيئة العامة، ١٩٨٤م)، ص ٤٥.

(٤) الإدريسي، المصدر السابق، ص ٣٠؛ الحميري، المصدر السابق، ص ٥٨٥.

(٥) صبحي لبيب، الفندق ظاهرة اقتصادية، ص ٢٩٨.

(٦) المقريزي، السلوك، ج٢ق٢، ص ٤٤٢.

(٧) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٦، ص ١٣؛ عبد المنعم ماجد، نظم المماليك، ج٢، ص١١ - ١٢؛ حسن الباشا، الألقاب الإسلامية (القاهرة، ١٩٨٩م)، ص ٢٨٩.

يلزمه من لحوم وعليق للدواب حتى ولو باع رأسا واحدا من الرقيق [1]. وهذا يدل على مدى الاهتمام البالغ بالعبيد والجواري ويدل أيضا على أن الرقيق كانوا عنصرا أساسيا في المجتمع المصري في ذلك العصر.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أسماء بعض التجار المشهورين على سبيل المثال :-

- الخواجا مجد الدين السلامي تاجر الناصر محمد بن قلاوون[2].
- الخواجا محمود شاه الذي جلب المؤيد شيخ وقايتباي [3].
- الخواجا علاء الدين الذي جلب الأشرف إينال العلائي[4].
- الخواجا عثمان بن مسافر الذي باع الظاهر برقون [5].
- الخواجا كذلك الذي جلب الظاهر جقمق[6].
- الخواجا علاء الدين السيواس الذي جلب الأمير تنكز الحسامي[7].

موقف الدولة من الجواسيس الأجانب :

شهد العصر المملوكي انتشار الجواسيس الأجانب في الدولة المملوكية؛ وذلك بسبب العلاقات العدائية بين المماليك وبعض الدول الأجنبية، فمن الطبيعي أن ترسل هذه الدول جواسيسها وعيونها للاستطلاع، ومعرفة ما يدور داخل الأراضي المصرية والشامية من أحداث وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية لعلها تستفيد من هذه الأخبار في توجيه

---

(1) المقريزي، الخطط، ج١، ص ٣٧١، ٣٤٨؛ السلوك، ج٢ ق١، ص ٢٤١؛ القلقشندى، نفسه، ج٤، ص ١٣٨ – ١٣٩؛ العمري، مسالك الأبصار، ج٢، ص ١٣٥ – ١٣٦.

(2) المقريزي، الخطط، ج٣، ص ٦٩؛ السلوك، ج٢ ق١، ص ٢٤١.

(3) ابن تغرى بردى، مورد اللطافة فيمن ولى السلطنة والخلافة (تحقيق محمد بن عبد العزيز، دار الكتب المصرية، ١٩٩٧م)، ج٢، ص ١٨٥؛ القرماني، المصدر السابق، ص ٢١٨؛ محمد علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع الهجري (دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٨ م)، ج١،ص٣٩٠؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣،ص٣.

(4) ابن تغرى بردى، نفسه، ج٢، ص ١٦٨؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص ٤٢٤.

(5) ابن تغرى بردى، نفسه، ص ٩٦؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ ق٢، ص ٣١٩.

(6) ابن إياس، نفسه، ج٢، ص ٢٤؛ السخاوى، الضوء اللامع، ج٣، ص٧١؛ ابن تغرى بردى، منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور (تحقيق وليام بير، كاليفورنيا، ١٩٣٠م)، ج٢، ص ٣٤٩.

(7) الشوكاني، المصدر السابق، ج١، ص ١١٦؛ المقريزي، المقفى الكبير، ج٢، ص ٦٧.

ضربة لمصر، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل حيث لم يسمح المماليك لأحد بالتدخل في شئون مصر الداخلية بدون رقابة فأنشئوا نظاما للمراقبة الداخلية والخارجية سمى جهاز الجاسوسية، ومهمته هي التجسس على الأعداء والقبض على جواسيسهم والتخلص منهم أو الاستفادة منهم.

وقد ظل هذا الجهاز يعمل بكفاءة ونشاط دائم منذ بداية نشأته وحتى بعد توقيع الصلح مع المغول، ولم يتوقف عن دوره تجاه الصليبيين واستمر يقوم بدوره حتى بعد سقوط عكا إلى نهاية الدولة المملوكية حيث أصابه الضعف والتدهور مما ساعد العثمانيين على الاستيلاء على مصر وقد أمكننا التعرف على هؤلاء الجواسيس من بين ثنايا المعلومات الواردة في بعض المصادر المملوكية المعاصرة فوجدنا منهم جواسيس مدربين أو رحالة مسافرين أو سفراء وتجار وقناصل فهؤلاء جميعا كانوا بمثابة عيون لدولهم داخل الدولة المملوكية.

(١) الجواسيس المدربين :

دربت بعض الدول الأجنبية أشخاصا على التجسس داخل الدولة المملوكية مثلما حدث في عام ٦٦١هـ / ١٢٦٢م عندما قدم ثلاثة جواسيس تابعين للخان المغولي فاخترقوا خيمة الظاهر بيبرس راغبين في قتله ولكنهم فشلوا في إنجاز المهمة، وتم القبض عليهم ولكن نظرا لجرأتهم الشديدة وشجاعتهم استمالهم إليه وأنعم عليهم بالمال، واستغلهم لصالحه في التجسس على أعدائه(١)، وبذلك استطاع استغلال هذه الحادثة لحماية الدولة ولكنها حادثة فريدة فغالبا ما كان يتم التخلص من الجواسيس نهائيا مثلما فعل السلطان الظاهر بيبرس مع جواسيس المغول الذين أرسلهم هولاكو في نفس العام إلى الأمراء المتمردين في بلاد الشام للتعاون معا ضد السلطان المملوكي فأمر بالقبض عليهم وأعدمهم (٢). وفي عام ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م ورد الخبر إلى السلطان الظاهر بيبرس بوصول جاسوس إلى مدينة ألبيرة فأمر الظاهر عماله بالقبض عليه، وعندما أحضروه إليه أنكر أنه جاسوسا، ولكن الظاهر بيبرس ظل يعذبه حتى اعترف أنه جاسوس من عند عدوه المغولي(٣).

---

(1)P.Amitai, Mongols And mamluks (1260–1281), (Cambridge, 1995), p. 148.

(٢) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٩٩؛ بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ص ١٠٥.

(٣) ابن عبد الظاهر، نفسه، ص ٢٧٣؛ شافع بن علي، حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية

بالإضافة إلى ذلك كان هناك جواسيس فرنج حاولوا التسلل داخل الأراضي المصرية ففي عام ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م قبضت السلطات المملوكية على أحد الجواسيس الصليبيين في بلاد الشام يتجسس لصالح حاكم صافيتا - مقاطعة تابعة لنيابة طرابلس الشام - فأمر السلطان بيبرس بإعدامه[1]، كما شهد عصر المنصور قلاوون عمليات القبض على الجواسيس الأجانب ففي عام ٦٨١هـ / ١٢٨٢م خرج أحد كبار الأمراء من الكرج لزيارة القدس الشريف سرا وكان هذا الشخص متحالفا مع المغول فاستطاع جهاز التجسس المملوكي مراقبته وأخبر السلطان بكل تحركاته ثم قبض عليه بالقدس ثم أرسله إلي السلطان بالقاهرة، وحبس في سجن القلعة [2].

ويبدو أن حالة الضعف والتدهور الداخلي كانت فرصة مناسبة لانتشار الجواسيس الأجانب في البلاد بصورة واضحة وبدون خوف من السلطات الحاكمة وذلك في عام ٧٦٧هـ / ١٣٦٥م قبل غزو القبارصة للإسكندرية حيث أرسل الملك القبرصي جواسيسه وعيونه لدراسة المدنية ومعرفة حصونها ومواقع الضعف والقوة فيها تمهيدا لغزوها.

وقد أمدتنا بعض المصادر بمعلومات هامة عن هؤلاء الجواسيس وكيف تم كشفهم والقبض عليهم حيث تم القبض على شخص داخل خندق سوق الإسكندرية وهو يقيسه ولكنه لم يقر بشيء رغم تعذيب بإشعال النار في أصابعه ثم سجن وتم التحفظ عليه [3]، ثم شوهد شخص أجنبي على سور الإسكندرية يقيسه بحبل فقبض عليه فأشهر إسلامه وتم إخلاء سبيله ولكن ثبت فعلا أنه كان جاسوسا لأن القبارصة عندما دخلوا المدينة كان دخولهم من نفس المكان الذي تدلى منه الحبل[4].

كما وجد ناحية أبى قير زاهد تبارك به الناس ثم طلب سمكا وأشعل النار على

(تحقيق عبد العزيز خويطر، الرياض، ١٩٧٦م)، ص ١١٧؛

Amitai, op.cit, p. 155.

(١) ابن عبد الظاهر، نفسه، ص ٢٥٢.

(٢) ابن بهادر، المصدر السابق، ورقة ٣٣٤؛ ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص ٢٣؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق٣، ص ٧١٠.

(٣) السيد عبد العزيز سالم،احمد مختار العبادى، تاريخ البحرية المصرية (الإسكندرية،١٩٧٣م)،ص ٥٩٣.

(٤) نفس المرجع ونفس الصفحة.

الساحل لشوي السمك ثم رحل وبعد قليل جاء مركب قبرص عند نفس المكان الذي كان فيه الزاهد ونهبوه فأيقن الناس أنه كان جاسوسا وأن إشعال النيران كانت طريقة لإرشاد العدو(١).

كما عثر على سقاء أشقر وأزرق العينين مستعرب فقبضوا عليه فذكر أنه قبرصي وأسلم وتزوج من مسلمة في القاهرة فأودعوه بالسجن، وتعرض للضرب والتعذيب حتى اعترف أنه جاسوس من جملة الجواسيس المنتشرين في مصر والشام، كذلك وجد عدد من الجواسيس الفرنج في القاهرة متنكرين في زى النساء فقبض عليهم(٢).

أما ملك قبرص نفسه فقد نزل مدينة الإسكندرية كأحد التجار وسار وتجول في شوارعها مع شمس الدين غراب كاتب الديوان بالإسكندرية، وبذلك تعرف على أحوال المدينة(٣). أضف إلي ذلك ما أورده الكتب والفارس الصليبي المعاصر جيوم دي ماشو حيث ذكر أن شخصا يدعى برسفال الكولونى كان في استطاعته التجول في المدينة بحرية تامة مما ساعده على الإحاطة بظروف المدينة ومداخلها ومخارجها، وأبلغ ذلك كله للملك القبرصي(٤).

(٣) التجار والقناصل الأجانب :-

لاشك أن التجار والقناصل كانوا بمثابة خطر داخلى على الدولة لأنهم أكثر العناصر الأجنبية ترددا على الأسواق المصرية والشامية وأكثر استقراراً في مصر مما جعل لبعض الشخصيات الأجنبية صلة مباشرة بالسلاطين، فمنذ الدولة الأيوبية كان التاجر كليام الجنوي صديقا للسلطان الملك العادل الأيوبي حيث أهداه هدايا قيمة للغاية فأعجب بها السلطان، وأمر بملازمته في القصر، ولكنه كان عينا للفرنج يطالعهم بأحوال الديار المصرية فقيل للعادل الأيوبي ذلك ولكنه لم يصغ إليهم(٥). كما كان بعض هؤلاء التجار المقيمين في فنادقهم

---

(١) النويرى السكندرى، المصدر السابق، ج٢، ص ١٠٧ – ١٠٨؛ المقريزي، السلوك، ج٣ق١، ص ٤١٣ – ٤٢٢.

(٢) أحمد مختار العبادى، تاريخ البحرية، ص ٥٩٣.

(٣) النويرى السكندرى، المصدر السابق، ج٢، ص ١١٠ – ١١١.

(٤) أحمد مختار العبادى، تاريخ البحرية، ص ٥٩٤.

(٥) المقريزي، السلوك، ج١ ق ١، ص١٧٣.

ونزلهم بمثابة عيون وجواسيس لبلادهم فيطلعون ملوكهم بمواطن القوة والضعف في الدولة تمهيدا لإعداد خطة للقضاء على مصر وحكامها[1]. ومن هؤلاء التجار التاجر بيلوتي الكريتي الذي قضى في مصر والشام خمسة وثلاثين عاما تجول خلال تلك الفترة بين الموانئ والمدن المختلفة في أراضي الدولة المملوكية ثم عاد إلي روما حيث قابل البابا وقدم له كتابا يحتوى على معلومات هامة عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي [2].

ونخلص مما سبق أن الدولة المملوكية قد اتبعت أساليب متعددة ومختلفة عند تعاملها مع الجاليات الأجنبية المقيمة في أراضيها، وذلك طبقا للفئة التي تتعامل معها حيث وجد في مصر الأجانب الأحرار والعبيد والأسرى والجواسيس. ونظرا لوجودهم الدائم في البلاد فقد كانت لهم حياة اجتماعية خاصة بهم وصفات وطبيعة مختلفة عن المجتمع المصري وهذا ما سنوضحه في الفصل التالي حيث يتناول الحياة الاجتماعية للجاليات الأجنبية والأدوار الهامة التي قام بها الأجانب في مصر.

---

(١) أحمد دراج، المرجع السابق، ص ١١؛ مصطفى الكناني، المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٢) أحمد دراج، نفسه؛ Atiya (S. A) , the latter crusades , p 208. 211.

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية للجاليات الأجنبية في مصر

- **الأجانب الأوروبيون** (إقامتهم في المدن المصرية – الفنادق والمسئولون عن إدارتها – موقف السلطات المصرية – علاقتهم بالسلطة والناس)
- **الأجانب غير الأوروبيين** (المغول الوافدين – إقامتهم وحياتهم الاجتماعية وتأثيرهم في المجتمع المصري)
- **الأسرى الأجانب ودورهم الاجتماعي** (أماكن إقامتهم – حياتهم الاجتماعية وأثرهم)
- **الرقيق الأجنبي ودوره الاجتماعي**

الأجانب الأوربيون:

سبق وأن تعرفنا على الدوافع والأسباب التي جذبت الأجانب للقدوم إلى مصر والتواجد بها وهى دوافع متعددة ومتنوعة أهمها التجارة، حيث ارتبطت دولة المماليك بعلاقات تجارية مع كثير من الدول المحيطة بها، ودول أوربا، وحوض البحر المتوسط، ودول المنطقة العربية والهند والصين، فقد كانت مصر ملتقى الطرق التجارية والوسيط التجاري بين تجارة الهند وتجارة أوربا.

وبناء على ذلك كانت بمصر جاليات أجنبية كبيرة العدد وهذا ما أكده لنا أحد الرحالة المغاربة الذي زار الإسكندرية في عام ٧٣٧هـ / ١٣٣٦م حيث شاهد جاليات أجنبية كثيرة من مختلف الجنسيات في المدينة [1]، كما أوردت كتب الرحالة الأجانب معلومات تفيد وجود عدد كبير من الأجانب في مدينتي الإسكندرية والقاهرة من جنسيات متعددة، وبأعداد متفاوتة مثل الأرمن والأحباش واللاتين واليونانيين والمسيحيين الوافدين من جورجيا وغيرهم [2]. لإقامة الأجانب الأوربيين في القاهرة حيث لم يكن لهم فيها فندق أو كنيسة لاتينية حتى أن البيازنة حينما حاولوا الحصول على تصريح من السلطان صلاح الدين الأيوبي ببناء فندق لهم في القاهرة لم يجب عليهم بالرفض أو بالقبول [3]، وهذا الوضع قد استمر في العصر المملوكي حيث كان السلاطين المماليك يحرمون على الأجانب شراء سلع الكارم القادمة من الهند من أسواق القاهرة ولذلك لم يكن هناك سبب لتواجدهم لفترة طويلة في القاهرة [4].

وبالتالي لم تكن القاهرة مدينة جذب بالنسبة للأوربيين بالإضافة إلى التعليمات

---

(١) خالد بن عيسى بن احمد البلوى المغربي، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق المعروف برحلة البلوى المغربي (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٥٣ جغرافيا) ورقة ٥٤.

(2) Frescobaldi , visit to the holy places (Jarusalem , 1948) , p. 47 ; Kammer , le regime et le staut des etrangers en Egypte (le Caire , 1929), Tome 15 , p. 17 ; Atiya (A.S) , The Latter Crusaders in the middle ages (London , 1938) , p. 193.

(٣) هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى (ترجمة أحمد رضا، عز الدين فودة ، الهيئة العامة، ١٩٩٤م)، ج٣، ٣٠٨ – ٣٠٩.

(٤) محمد عبد الغنى الأشقر، تجارة التوابل في مصر في عصر المماليك (الهيئة العامة، ١٩٩٩م)، ص٢٠٨

الصارمة التي فرضتها السلطات الحاكمة عليهم حيث منعتهم من التجوال داخل البلاد والمدن المصرية بحريه فاقتصرت إقامتهم على الثغور مثل دمياط ورشيد والإسكندرية والبرلس، وإذا انتقلوا إلى القاهرة فلم يكن ذلك إلا للضرورة القصوى لعرض شكوى أمام السلطان المملوكي أو التماس العدالة أو لحل بعض المشكلات القائمة بين الأجانب والمصريين. لذا لم يوجد في القاهرة سوى عدد محدود نسبيا من الأوربيين ولم يكن هناك داعيا لبناء فندق لهم بها، ولكنهم أقاموا في أماكن معينه في القاهرة سواء كانوا تجار أو حجاج أو قناصل لأن إقامتهم كانت مؤقتة (١)، ودليلنا على ذلك حينما أقام بعض الحجاج الأجانب في منزل كبير التراجمة لفترة محدودة (٢)، وذلك لحين الحصول على الأذن من السلطان بالسفر إلى الأراضي المقدسة في بيت المقدس، أما التجار الأجانب فكانوا يجدون في الإسكندرية والموانئ المصرية الأخرى المأوى المناسب لإقامتهم حيث وجدوا كل ما يلزم لإشباع حاجاتهم المادية والدينية ويعود الكثير منهم بعد بضعة أسابيع في السفن نفسها التي جاءت بهم ويطيل آخرون إقامتهم بها أما القاهرة فقد كانت بالنسبة لهم مجرد محطة عبور تمر بها بضائع الشرق والغرب في حين كانت الإسكندرية سوق المبادلات التجارية (٣).

وقد أوضحت سابقا أن السلطات المصرية قد حددت مدة إقامة الأجانب الأوربيين في الدولة وتتراوح ما بين أربعة أشهر إلى ستة أشهر وهي المدة الكافية لتحقيق أغراضهم التجارية والدينية والسياسية أما القنصل الأجنبي فقد كان مسموحا له بالإقامة لمدة عام و أحيانا تمتد المدة إلى ثلاثة أعوام فقط. وبهذا يمكن القول أن الأجانب الأوربيين قد تواجدوا في مصر بصورة مستمرة ولكن إقامتهم كانت إقامة مؤقتة.

ولكن هناك بعض التجار الأوربيين قد اصطحبوا معهم أسرهم للإقامة في مصر ومنهم من اعتنق الإسلام حيث ذكر أحد الرحالة الأجانب وهو الرحالة الفلورنسي فريسكو

---

(١) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٠٩؛ أحمد دراج، المماليك والفرنج في القرن ٩ هـ / ١٥م (دار الفكر العربي، ١٩٦١م)، ص ٣٧.

(2)Frescobaldi , op. cit. p. 44 ; Doop , le Caire vu par les voyageurs occidendu moyen ages (le caire , 1951) , tome 23 , p. 149 ; Thenaud , le voyage d' autremer de Jean Thenaud (Paris , 1884) , p. 83.

(٣) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٠٧ – ٣٠٨.

بالدى الذي زار الإسكندرية في سنة ٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م أنه تقابل مع كبير التراجمة وهو تاجر بندقي الأصل وفد إلى مصر واعتنق الإسلام وتزوج من ابنة أحد الفلورنسيين الذين اعتنقوا الديانة الإسلامية وقد أعطاه هذا الرحالة خطابات من أصدقائه البنادقة ومن قنصل البنادقة في الإسكندرية[١]، هذا ولم نتعرف على اسم هذا التاجر البندقي المسلم أو عن مدة إقامته في مصر أو عن حياته سواء من خلال المصادر العربية والأجنبية المعاصرة كما توصلنا إلى أن هذا التاجر كان حدثا فريدا من نوعه في ذلك العصر وهذا يفسر لنا أن إقامة الأجانب الأوربيين في مصر لم تكن إقامة دائمة بل كانت مؤقتة.

وعلى أية حال فقد أقام الأوربيون في مبانى خاصة بهم حتى يتسنى لهم إتمام أعمالهم على أكمل وجه وقد سمى هذا المبنى باسم الفندق، ويرجع وجود هذا النوع من المباني إلى بداية العصور الوسطى حيث انتشر في منطقة البحر المتوسط وذلك تسهيلا للتجار الوافدين والعمل على راحتهم أثناء وجودهم في الدولة وهذا يعنى أن الفندق في بدايته كان مخصصا للتجار فقط ثم أقام فيه جميع المسافرين فيما بعد فكان مقرا لإقامة الأجانب الغرباء عن الدولة من جميع الجنسيات والطوائف المختلفة ومسكنا مريحًا لهم تتوفر فيه الخدمات اللازمة للمسافرين[٢].

أما بالنسبة للفنادق في الدولة المملوكية فقد كثر عددها في المدن الساحلية وحمل كل فندق اسم الجالية التي تقيم فيه ولا تزاحمها فيه جالية أخرى فقد وجد في الإسكندرية فندقان

---

(1)Frescobaldi , op. cit. p 44 – 45 .

(٢) The new encyclopedia bratin (London , 1974) , vol 8 , p. 1117. وكان أول فندق انشىء في الأمبراطورية البيزنطية وأطلق عليه byzantime – mita ولم يكن مسموحا للتجار الأجانب أن يقضوا فيه أكثر من ثلاث أشهر وهى المدة التي حددتها الإمبراطورية لإنهاء الأعمال التجارية، انظر، Lopez – Ropert , medieval trade in the mediterranean world (London , 1955) p. 84 , 85 ؛ ويجدر بنا الإشارة إلى أن مصطلح الفندق أو Fundaco قد شاع في استعماله في القرن ١٤ م وهو لفظ مشتق من الكلمة اليونانية pandokeion أو اللاتينية xenodochim ومعناها المسكن أو المأوى الذي يقيم فيه الغرباء ويقابلها في الإيطالية كلمة fondaco، انظر، آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن ٤ هـ (ترجمة محمد عبدالهادى أبو ريدة، القاهرة، ١٩٤١م)، ج٢، ص ٢٣٧؛ عمر كمال توفيق، مجتمع الإسكندرية عبر العصور (الإسكندرية، ١٩٧٥م)، ص ٢٩٧؛ السيد عبد العزيز سالم وأحمد مختار العبادى، تاريخ البحرية المصرية (الإسكندرية،١٩٧٣م)،حاشية (١)، ص ٥٩٥.

للبنادقة منذ أيام الأيوبيين و حتى نهاية الدولة المملوكية فقد سمح لهم العادل أبو بكر الأيوبي في اتفاقية عام ٦٠٣هـ/١٢٠٧م بإقامة فندق ثان للبنادقة في الإسكندرية[١]، كما خصص فندقاً للجنوية وفندقاً لأهالي نابولي، وفندقاً لأهالي كريت، وفندقاً لأهالي برشلونة وفندقاً لأهالي مارسيليا، وأهالي أراجون وقطالونيا، وفندقاً للبيازنة وغيرهم من الجنسيات الأخرى[٢]، وقد أقام في هذه الفنادق جميع العناصر الأجنبية فعندما وصل الرحالة فليكس فابرى إلى الإسكندرية أقام هو وزملاؤه في فندق القطلان ثم في فندق الجنوية ثم غادروه إلى فندق البنادقة[٣]. كما كان الفندق الناربونى معدا لاستقبال الحجاج الذين دفعوا رسوماً محددة فرضها السلطان كرسوم دخول الفندق[٤]، ثم اعتاد الحجاج على الإقامة في فندق القطلان بعد إلغاء الفندق الناربونى[٥].

وفيما يختص بوصف الفندق فقد ترك لنا زوار مدينة الإسكندرية وصفا عاما للفنادق حيث كانت ذات تصميم معماري واحد تقريبا على مر العصور وهو مبنى مصري خالص على أرض مصرية ويخضع للسلطات المحلية وليس ملكا للجالية المقيمة به بل هو هبة من الدولة للأجانب. والفندق عبارة عن مبنى مربع الشكل كبير الحجم يشبه الحصن أو الصرح المرتفع ويتكون من عدة طوابق فالطابق الأول الأرضي به حوانيت ومخازن لبيع وشراء السلع التي يعرضها نزلاء الفندق، وقد خصص لكل تاجر مخزن يضع فيه بضائعه ويغلق عليها وفيه تعقد الصفقات التجارية، أما الطوابق الأخرى التي تعلوه فهي مخصصة لمبيت الأجانب وبها غرفة للنوم معدة لراحة النزلاء وتغلق أبوابها بأقفال رومية [٦]. وتطل هذه الغرف على فناء

---

(١) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٠٤؛
Deeping , Histoire du commerce enter le levant et le Europe depuis des les croissades (paris ,1830) , tome. 2 , p.114 – 115 ; Kammer , op. cit. p. 19.

(٢) إبراهيم على طرخان، مصر في عصر الجراكسة (دار النهضة المصرية، ١٩٦٢م)، ص ٢٨٢؛ رشيدة بسرور، "العلاقات المملوكية بالجمهوريات الإيطالية " (كراسات تونسية،تونس، ١٩٩١م)، ص ١٦٣؛
Thenaud , op.cit , p.22 ; Atiya , crusades , commerce and culture (blonigton , 1962) , p. 181.

(٣) Flex Fabri , le voyage en Egypte (London , 1897) p. 694.

(٤) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٠٥.

(٥) نفسه، ٣٠٦.

(٦) آدم متز، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٢٧؛ عطية القوصى، تجارة مصر في البحر الأحمر (دار النهضة المصرية،

داخلي واسع وقد خصص لتفريغ البضائع وتصنيفها والاستعداد لعملية التخزين وفى الجزء الآخر من الفناء توجد حديقة زرعت بها أشجار غريبة مجلوبة من جهات بعيدة ومن أنواع متعددة من النباتات والزهور التي توجد في أوطان هؤلاء الأجانب لتذكرهم ببلادهم بالإضافة إلى بعض الحيوانات المستأنسة[١].

ولما كانت هذه الفنادق قد أقيمت خصيصا لراحة العملاء الأجانب فلا يشعرون بالضيق أو الغربة حين الإقامة بها فقد أقيمت في كل فندق كنيسة صغيرة لأداء الطقوس الدينية[٢]. فضلا عن وجود بعض الكنائس الأخرى لبعض الجاليات الأجنبية مثل كنيسة القديس نيقولا الخاصة بأهالي بيزة، وكنيسة سانت ماريا للجنوية، وكنيسة سان ميشيل للبنادقة[٣]، وكانت كنيسة الجالية البندقية تعد أعظم الكنائس فإذا مات أحد اللاتين في مصر كان يدفن في مقبرة كنيسة سانت ميشيل التابعة للبنادقة [٤].

كما سمحت السلطات المصرية بوجود مخبز في كل فندق لصنع الخبز وكذلك حمام، كما تساهلت معهم في دخول النبيذ إلى الفندق واحتسائه كما يشاءون واستعمال المكاييل والموازين كما اعتادوا في أوطانهم [٥]. وفى أغلب الأحوال فقد أقيمت فنادق الجاليات الأوربية في أحياء متجاورة وكان معظمها يقع قريبًا من باب البحر[٦].

١٩٧٦م)، ص ١٩٩.

(١) بنيامين التطيلي، رحلة بنيامين (ترجمة عزرا حداد، بغداد، ١٩٤٥م)، ص ٤١؛ فايد حماد عاشور، العلاقات بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامى (دار المعارف، ١٩٨٠م)، ص ٢٥٢؛ شارل ديل، جمهورية البندقية (ترجمة أحمد عزت عبد الكريم و توفيق اسكندر، دار المعارف، ١٩٤٨م)، ص ١٤٢؛ Flex Fabri , op. cit. p. 694.

(٢) صبحى لبيب، الفندق ظاهرة اقتصادية (ندوة مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر، ١٩٨٦م) ص٢٩٢ ؛ نعيم زكى، طرق التجارة ومحطاتها الدولية (القاهرة، ١٩٧٣م)، ص ٢٩١.

(٣) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٠٦.

(٤) نفسه، ٣٠٧.

(٥) سعيد عاشور، المجتمع المصرى عصر سلاطين المماليك (دار النهضة، ١٩٦٢م)، ص ٥٦؛ حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية (دار النهضة، ١٩٥٨م)، ص ٦١٩؛

Thompson , Econmic and social history (New yourk , 1959) vol 1 , p. 402 ;
Ziada , Foreign relations of Egypt (Liverpool , 1930) p. 212.

(٦) السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية وحضارتها (الإسكندرية، ١٩٦٦م)، ص ٥٠٦.

وقد شهد كل من رأى هذه الفنادق بالروعة والجمال وأنها أجمل مبان شيدت في الإسكندرية في ذلك العصر[1]، وكان من جراء عناية الدولة بإنشاء هذه المباني أن تمتعت بعض هذه الفنادق بشهرة فائقة ومكانة مرموقة لدرجة أن بعض الجمهوريات الإيطالية قد أنشأت فنادق على بلادها على غرار الطراز المعماري المصري للتجار الألمان في أواخر العصور الوسطى [2].

وليس أدل على عناية واهتمام السلطات المصرية بالأجانب الأوربيين وتوفير الراحة والأمان مما حدث في سنة ١٢٥٤م حينما اشتكى التجار البنادقة من وجود سوق للأسماك مجاورا لفندقهم فأمر السلطان بنقل هذه السوق بعيدًا عن فندق البنادقة [3]. وكذلك ما حدث في سنة ١٢٦١م حيث اشتكى الأجانب بالإسكندرية من الحانات الموجودة بجوار فندقهم وما يحدثه السكارى من ضوضاء وشغب أمام الفنادق مما يؤثر على راحتهم ليلا؛ ولذا أمر الوالي بنقل هذه الحانات إلى مكان آخر[4].

وقد اتبعت السلطات المملوكية نظامًا خاصًا بإدارة تلك الفنادق عامة فهي التي تملكها وحدها ولا سلطات لأي جالية عليها، وهذه الأنظمة التي وضعتها الأنظمة المحلية كانت إجراءات أمنية لحماية الأجانب والحفاظ على أرواحهم وأموالهم حيث تحكمت السلطات المحلية في إغلاق الفندق ليلا من الخارج منذ غروب الشمس حتى صباح اليوم التالي ويقوم بهذا العمل حارس مملوكي تعينه السلطات المحلية وذلك خوفا من عمليات السطو على الفندق ولحماية النزلاء في الليل[5]. كما كانت تغلق الأبواب في وقت الصلاة من يوم الجمعة ولمدة ساعتين أو أكثر إلى حين الانتهاء من الصلاة كما منعت النزلاء من شرب

---

(1) Atiya , the crusade in the latter middle ages , p. 182.

(2) صبحي لبيب، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(3) عفاف سيد صبرة، العلاقات بين الشرق والغرب (دار النهضة العربية، ١٩٨٣م)، ص ٢٤٠.

(4) عادل زيتون، النشاط التجاري للمدن الإيطالية في البحر المتوسط (دكتوراه غير منشورة، آداب القاهرة، ١٩٧٨م)، ص ٢٩٥.

(5) شافع بن علي، الفضل المأثور في سيرة الملك المنصور (تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت، ١٩٩٨م)، ص ١٢٢؛ عمر كمال توفيق، المرجع السابق، ص ٢٩٨؛ شارل ديل، المرجع السابق، ص ١٤٢؛ جاستون فيت، القاهرة مدينة الفن والتجارة (ترجمة مصطفى العبادى،مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٠م)، ص ١٤٠؛ Ziada , op. cit. p. 214.

الخمر خارج الفندق منعا للمصادمات مع المسلمين وعدم إيذاء مشاعرهم الدينية [١].

وقد كان للسلطات المملوكية الحق في إعطاء الفندق للأجانب أو الرفض، ففي سنة ١٤٢٢م طالبت إحدى الجاليات الإيطالية وهى فلورنسا من السلطان المملوكي الإقامة في فندق البيازنة بالإسكندرية على اعتبار أن بيزة قد انضمت إلى فلورنسا؛ ولذا فمن حق الجالية الفلورنسية الحصول على فندق البيازنة ولكن السلطان لم يوافق على ذلك لأنه قد أعطاه للتركمان المسلمين ثم إن قاضى الإسكندرية قد أفتى بعدم شرعية منحه للأجانب بعد أن صار في أيدي المسلمين [٢].

ونخلص إلى أن الفندق كان المكان الوحيد المخصص لإقامة الأجانب الأوربيين في الديار المصرية وهو ملك خاص للدولة ولا يحق لأي جالية أجنبية امتلاكه أو إحداث تغيرات به إلا بعد موافقة السلطات المحلية، كما كان يعتبر مصرفا ماليا يودع فيه التجار بضائعهم و أموالهم ومأوى مناسب وآمن لإقامة الأجانب بصفة مناسبة؛ ولذا فإنه يمكن القول بأن الفندق كان يمثل ذروة النشاط التجاري والقانوني والديني والسياسي معا.

ثمة ملاحظات هامة تتعلق بالفندق وهى مسالة الإشراف على الفندق ونزلائه وقد وضعت الدولة الأوربية نظاما محددا للإشراف على جالياتها في البلاد الإسلامية وخاصة بعد الازدهار الاقتصادي في الشرق والغرب ومع زيادة التعاملات الخارجية فكان لا بد من وجود هيئات أجنبية ومحلية تتولى مسألة الاتصال بين الجاليات الأجنبية والسلطات المحلية، وتقوم بالمحافظة على أموالهم وتحمى مصالحهم وتوفر لهم الأمان والاستقرار، وهذه الهيئات تتمثل في الآتي:-

١- القنصل الأجنبي:

تعينه الدولة الأجنبية في المدن الإسلامية بعد موافقة السلطان أو الحاكم المسلم،

---

(١) Frescobaldi , op. cit , p. 41. وهنا قد اخطأ فريسكو بالدى حيث ذكر أن صلاة المسلمين الأسبوعية يوم الاثنين وليست يوم الجمعة؛ هايد، المرجع السابق،ج٣، ص ٣٠٣، شارل ديل، نفسه، ص ١٤٢؛ إبراهيم حسن سعيد، البحرية في عصر سلاطين المماليك (دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٣م)،ص ٢٠٥.

(٢) نعيم زكى، المرجع السابق، ص ٤٩؛ رشيد باقة، العلاقات التجارية بين فلورنسا والمماليك (ماجستير غير منشور، آداب القاهرة، ١٩٨٩م)، ١٤٥ – ١٤٦؛ Thompson , op. cit. p. 275.

وتتمثل مهمته في الإشراف على رعايا دولته، وإدارة شئونهم، والمحافظة على تركات المتوفيين، وعن تسديد رسوم التجار في الجمرك، وعلى عمليات الشحن والتفريغ في الموانئ، ويشرف كذلك على شئون الفندق، وعلى صيانته وتوفير الراحة والأمان لأبناء جاليته، كما كان له الحق في اختيار من يقيم بالفندق، وفي حل المنازعات التي تنشب بين أفراد الجالية الواحدة وكذلك توصيل شكاوى أفراد جاليته للسلطان وهنا قد جمع القنصل بين التمثيل الدبلوماسي والسياسي والتجاري والقانوني في آن واحد [1].

في حين كان محرمًا عليه العمل بالتجارة لحسابه الخاص أو لحساب غيره إلا بأذن من السلطان ويعفى من ضريبة الرأس وفى المقابل كانت الدولة المملوكية تدفع له راتبا ماليا يحصل عليه من الجمرك ويقدر بحوالي ٤.٥٪ من إجمالي البضائع التجارية الصادرة والواردة في ديوان الجمرك[2]. بالإضافة إلى مكافأة مالية أخرى بحوالي مائتي دوكة كل أربعة شهور[3]، ولكن المقابل كان كثيراً حيث اعتاد السلاطين المماليك القبض على القنصل الأجنبي في الموانئ والثغور باعتباره هيئة لدى الدولة المملوكية وذلك عندما يتعرض المصريون أو أملاك الدولة لتصرف عدائي من جانب دول الغرب المسيحي عامة [4].

وقد كان يتم اختياره من بين أحد الأسرات العريقة حيث يقوم حاكم دولته بذلك وقد خصص لكل جالية قنصل وارتبط عمله بديوان الخُمس ومراكز السلطة المحلية والإدارة المركزية بالقاهرة[5]، وتتراوح مدة توليه هذا المنصب ما بين سنة إلى ثلاث سنوات وخاصة في حالة رضاء جاليته عنه ورغبتها في بقائه وبعد أن تنتهي مدته ترسل الدولة

---

(١) سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص٥٥، صبحى لبيب ، المرجع السابق، ص ٢٩٣؛ عطية القوصى، المرجع السابق، ص ٢٠٠؛ السيد الباز العرينى، مصر في عصر الأيوبيين (القاهرة، ١٩٦٠م)، ص ٢٠٧.

(٢) نعيم زكى، المرجع السابق، ص ٣١٨؛ حسين النحال، الحروب الصليبية المتأخرة (دكتوراه غير منشورة، آداب عين شمس، ١٩٩١م، ص ٢٤٣.

(٣) محمد أمين صالح، التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسة (دكتوراه غير منشورة، آداب عين شمس، ١٩٦٩م)، ص ١٣٣؛ هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٣٠

Doop , le relation Egypt – catalonia (le caire , 1949) , p. 7 ; Ziada , op. cit. p. 214.

(٤) انظر الفصل الثانى.

(٥) صبحى لبيب، المرجع السابق، ص ٢٩٤؛ نعيم ذكى، المرجع السابق، ص ٣٢٤ – ٣٢٥؛

Thompson , op. cit , p. 403.

الأجنبية قنصلا جديدا بعد الحصول على موافقة من السلطان المملوكي[1].

٢- مجلس مساعد القنصل :

يأتي بعده مجلس مكون من اثنى عشر تاجراً أجنبياً في الثغر وذلك لمساعدة القنصل في تأدية مهامه وهذا المجلس له دور في اختيار الشخص الذي يحل محل القنصل عند غيابه وكذلك حق اختيار مندوب تجارى مرسل إلى السلطان عند الضرورة[2].

٣- نائب القنصل:-

ينوب عن القنصل في حالة غيابه وله الحق في القيام ببعض مهامه ويرأس جماعة التجار الأجانب في الثغر[3].

٤- الفندقي أو مدير الفندق:

ويطلق عليه لقب فندقاريوس Fundicarus وهو مسئول إداري ومالي في الفندق ويتولى تموينه بالسلع والخدمات اللازمة ونظافته وتوفير الراحة للنزلاء به وتقديم الطعام والشراب وتطوير الفندق وجعله أكثر جمالا وراحة[4].

٥- ثلاثة موظفين آخرين:

يسهرون على راحة وأمن النزلاء داخل الفندق ويتم اختيارهم بواسطة القنصل وهم معفون من ضريبة الرأس مثله ويأتون معه من دولته ويساعدونه في مهامه و أعماله[5].

٦- موثق العقود والترجمان :-

يعاونان القنصل في أعماله بمرتب سنوي وقد كانا من السكان الوطنيين الذين يتقنون

---

(١) نعيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٢٥؛ عادل زيتون، المرجع السابق، ص ٢٩٢؛ إبراهيم حسن سعيد، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٢) عفاف سيد صبرة، المرجع السابق، ص ٢٢٦؛ عادل زيتون، نفسه، ص٢٩٣؛ سامى سعد، أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق والمدن الإيطالية (ماجستير غير منشور، آداب القاهرة، ١٩٥٨م)،ص١٠٧؛
Doop , l'Egypt au commcement du qinzieme siecle (le cair , 1950) , p. 98

(٣) عفاف سيد صبرة، نفسه ؛ صبحى لبيب، المرجع السابق، ص٢٩٣.

(٤) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٠٤؛ عمر كمال توفيق، المرجع السابق، ص ٢٩٩؛ رشيد باقة، المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٥) عفاف سيد صبرة، المرجع السابق، ص ٢٢٦، سامى سعد، المرجع السابق، ص ١٠٨؛ رشيد باقة، نفسه.

اللغات الأجنبية أو من الأجانب الذين يجيدون اللغة العربية [1]، وكانت مهمة الترجمان التوقيع على البضائع التي يتم التخليص عليها في الجمرك وتم دفع الضرائب المستحقة عنها إلى جانب عمليات الترجمة بين المسلمين والأجانب [2]، وعلى هذا فقد كانت فئة المترجمين تمثل حلقة الوصل بين الفندق وقنصله وتجاره من جانب والجهات المحلية المسئولة من جانب آخر؛ ولذا كان المترجم معتمدا من الحكومة المصرية وثقة عند جميع الأطراف المتعاملة معه.

ومما يؤكد ما ذهبت إليه ما جاء في إحدى الوثائق التي ترجع إلى سنة ٨٩٥هـ/ ١٤٩٠م من أن قنصل البنادقة بالإسكندرية سلم المترجم السلطاني ستة آلاف دينار ليسلمها بدوره للسلطان في القاهرة[3]، كما كان للمترجم دور هام في المعاملات بين الأجانب والوطنيين حيث اعتاد الرحالة والحجاج الأجانب الاعتماد على بعض المترجمين عند انتقالهم من مكان لآخر مقابل مبلغ من المال[4].

بالإضافة إلى ذلك كان هناك بعض الفئات المحلية الأخرى التي كان لها دور هام في انتظام عمل الفندق وفى تنظيم العلاقة بين الأجانب والمسلمين في كثير من المعاملات مثل السماسرة والمغربلين والكيالين والحمالين وفئة البريدية، فقد كان السماسرة يشكلون اتحاداً منظماً له وكلاؤه ويقومون بإرشاد التجار الأجانب إلى أحسن الطرق في البيع والشراء وأنسب الأماكن لتسوية البضائع ويحصلون على عمولة كبيرة في مقابل ذلك [5]، كما كان السمسار مسئولا عن الصفقة التي تمت على يده بمعنى أنه كان ملزما بالدفع في حالة عدم نفاذ العقد لانسحاب أحد الأطراف في العقد [6]، ومن الفئات الأخرى التي لا غنى عنها

---

(١) نعيم زكي، المرجع السابق، ص ٣٢٤؛ إبراهيم حسن سعيد، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٢) صبحي لبيب، المرجع السابق، ص ٢٩٥؛ عفاف سيد صبرة، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٣) صبحي لبيب، نفسه، ص ٢٩٥ – ٢٩٦.

(٤) Frescobaldi , op cit , p.51 ; Thenaud , op. cit , p. 22 ; Von Harff , the pilgrimage of Arnold von harff (London , 1964) , p. 91 – 92.

(٥) صبحي لبيب، المرجع السابق، ص ٢٩٥؛ عفاف سيد صبرة، المرجع السابق، ١٥٤؛ هايد، المرجع السابق،ج٣، ص ٣٢٦.

(٦) الطاهر أحمد مكي، " معاهدة تجارية بين مصر وأراجون " (المجلة، ١٩٦٠م)،ص ٥٨.

للأجانب والمسلمين تأتى فئة الحمالين والكيالين والمغربلين، وهى بلا شك فئات كان لها دور هام في انتظام عمل الفندق وفى التعامل مع نزلائه، وقد كان لاستخدام هؤلاء الأثر في أسعار السلع فعلى سبيل المثال كان الفلفل المغربل له سعر آخر غير الفلفل غير المغربل، كما كان التطفيف في الكيل يقلل من ربح التاجر، ثم إن التعاقد مع الحمالين كان يضمن نقل السلع والأمتعة دون ضياع أو فساد[1].

وثمة فئة أخرى هامة لم تذكرها المعاهدات المصرية الأوربية وهى فئة البريدية فقد تم العثور على وثيقتين في دار الوثائق بالبندقية تؤكدان أهمية هذه الفئة في مجال الخدمات بين الفندق ونزلائه خاصة وبين الشرق والغرب عامة وذلك فيما يختص باتصالهم بعواصم وموانئ مصر والشام، ففي الوثيقة الأولى يتم الاتفاق بين البريدي سليمان بن على بن سليم وبين قنصل البندقية بالإسكندرية على أن يقوم الأول بتوصيل خطابات من الإسكندرية إلى عكا في عشرة أيام وعليه أن يحضر معه عند عودته الدليل على تسليم الخطابات وكان أجره في هذه الرحلة ذهابا وإيابا اثنتى عشرة دوكة يأخذ منها ست دوكات مقدما والباقي بعد عودته إلى الإسكندرية مباشرة[2].

أما الوثيقة الأخرى فكانت عبارة بين البريدي الحاج أحمد بن على بن مبارك وبين أحد أفراد جماعة البنادقة بالإسكندرية ونص على أن ينفذ البريدي طلب البندقى وهو القيام بتوصيل خطابات من الإسكندرية إلى دمشق والعودة خلال شهر واحد، وحدد العقد أجر البريدي باثنتى عشرة دوكة يتقاضى منها أربع دوكات مقدما والباقي عند عودته كما اشترط العقد على ضرورة احترام المدة المحددة لتسليم الخطابات في دمشق وإذا لم ينفذ البريدي هذا الشرط فلا يجوز مطالبته بباقي أجره من البندقى[3].

أما عن السفراء الأجانب الذين أتوا إلى مصر بصفة مستمرة لأداء مهام دبلوماسية معينة فقد كانت إقامتهم محددة الوقت ولذا خصصت لهم دور ومساكن للضيافة كل حسب مكانته وأهميته، فمنها قصور السلطان بالميدان، وهو الميدان السلطاني بأرض اللوق، ويلعب

---

(١) صبحى لبيب، المرجع السابق، ص ٢٩٥.

(٢) صبحى لبيب، المرجع السابق، ص ٢٩٥ – ٢٩٦.

(٣) نفسه.

فيه السلطان لعبة الكرة، وقد بناه الصالح نجم الدين أيوب، والقصور التي به هي أعلى منازل الرسل[1]، وفي عام ٦٦١هـ/١٢٦٢م قدمت رسل بركة خان ورسل جنوة ورسل بيزنطة فأنزلهم الظاهر بيبرس في الميدان وصار يركب كل سبت وثلاثاء إلى القصر ليمارس لعبة الكرة[2]، ويليها في الأهمية دار الضيافة التي بنيت في العصر الفاطمي وسميت بدار المظفر في حارة برجوان، وبعد وفاة صاحبها أصبحت دارا لإقامة السفراء حتى باعها المنصور قلاوون[3]، ويتولى الإشراف عليها ناظر دار الضيافة، وله الحق في صرف مرتبات العاملين بالدار والعناية بمن يصل إلى الأبواب الشريفة من الرسل والقصاد والعمل على راحتهم[4]، ودليلنا على ذلك ما حدث عام ٧٠٤هـ/١٣٠٤م عندما حضر رسل صاحب دنقلة ومعه حاشيته ورجاله فأنزله الناصر محمد في دار الضيافة[5]، ثم المارستان المؤيدي الذي بناه المؤيد شيخ تجاه القلعة لأجل المرضى واستغرق بناؤه ثلاث سنوات من عام ٨٢١هـ - ٨٢٣هـ ولما توفى المؤيد عام ٨٢٤هـ لم ينفق عليه أحد وتدهور حال المارستان فأخرجوا منه المرضى ثم سكنته طائفة من العجم ثم صار منزلا للرسل الوافدين حتى تحول في النهاية إلى مسجد[6]، وفى بعض الأحيان كانت المتنزهات السلطانية تستخدم كمنازل للرسل مثلما حدث عام ٧٠٤هـ/١٣٠٤م عندما وصلت رسل الملك طقطاى ملك تتار القفجاق فأقاموا في مناظر الكبش[7]، وكذلك قصور الأمراء كانت تعد أماكن لاستضافة

---

(١) تقى الدين أحمد بن على المقريزى، الخطط المقريزية (نشر كلية الآداب، القاهرة، ١٩٩٦م)، ج٣، ص ٣٢٢؛ شهاب الدين أحمد بن على القلقشندى، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (دار الكتب المصرية، ١٩١٨م)، ج٣، ص٣٧٤.

(٢) المقريزى، نفسه، ج٣، ص ١٩١؛ السلوك لمعرفة دول الملوك (تحقيق محمد مصطفى زيادة، دار الكتب المصرية، ١٩٧٢م)، ج١ ق٢، ص ٤٩٥؛ محيى الدين بن عبد الظاهر الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر (تحقيق عبد العزيز خويطر،١٩٦٧م)، ص ٨١.

(٣) المقريزى، الخطط، ج٢، ص٣٣٨.

(٤) المقريزى، الخطط، ج٢، ص ٣٣٨؛ محمد بن عيسى بن كنان، حدائق الياسمين في ذكر القوانين (تحقيق عباس الصباغ، بيروت، ١٩٩١م)،ص ١٧٦.

(٥) محمد بن إياس الحنفى، بدائع الزهور في وقائع الدهور (تحقيق محمد مصطفى، الهيئة العامة، ١٩٧٢م)، ج١ق١، ص٤١٨.

(٦) المقريزى، الخطط، ج٤، ص ٢٦٣.

(٧) المقريزى، السلوك، ج٢ق١، ص ٧؛ أبو بكر عبد الله بن أيبك، كنز الدرر وجامع الغرر (تحقيق هانس

السفراء الأجانب ففي عام ٩١٨هـ/ ١٥١٢م قدم سفراء ملك فرنسا إلى القاهرة وركبوا خيولا من بولاق إلى القلعة وأقاموا في بيت كاتب السر أبى بكر مزهو في بركة الرطلي و نزل بصحبتهم المهمندار وذكر هذا السفير أن المنزل يقع على ضفاف النيل وبه أبهاء جميلة مبنية بالرخام وجدرانه مزخرفة وبه حديقة رائعة الجمال[١]، وثمة أماكن أخرى استخدمت لنفس الغرض وهى المنازل المؤجرة حيث يضطر السفير الأجنبي لأستجار منزل للإقامة فيه مثلما فعل سفير فلورنسا حيث ذكر أنه نزل القاهرة وأقام بمنزل أحد المسيحيين ويدعى غزالة بعد دفع مبلغ كبير له مقابل إقامته في المنزل[٢].

وهكذا يتبين لنا أن الأجانب الأوربيين قد خضعوا لقواعد والتزامات معينة وتمتعوا بقدر من الحرية والأمان داخل الديار المصرية كما خصصت لهم الدولة أماكن معينة للسكن فيها ووفرت لهم الاستقرار والراحة في الإقامة والبيع والشراء وفى التجول والسفر بالإضافة إلى وجود هيئات وفئات أجنبية ومحلية عملت على خدمة الأجانب والوافدين وقدمت لهما الخدمات اللازمة طوال مدة إقامتهم في الفندق.

وعلى الرغم من إقامة الأجانب الأوربيين في مصر إقامة مؤقتة وعدم حدوث أي نوع من الارتباط أو الاندماج الاجتماعي بين الأجانب والوطنيين إلا انه حدث نوع من الاحتكاك المباشر بين الطرفين يمكن أن نطلق عليه مشاحنات وسرعان ما تتدخل السلطات المحلية لفض هذه الاشتباكات والمشاحنات.

ففي سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م حدثت فتنة ومشاحنة عظيمة في مدينة الإسكندرية حيث تشاجر أحد أفراد الجاليات الأوربية مع تاجر مسلم فما كان من الأجنبي إلا أنه ضرب التاجر المسلم عند باب البحر[٣]، فثارت ثائرة الأجانب لمساندة صاحبهم كما ثارت ثائرة المسلمين

روبرت، القاهرة، ١٩٦٠م)، ج٩، ص ٢٨٠؛ ومناظر الكبش تطل على بركة قارون وبها متنزهات بناها الصالح نجم الدين أيوب وأقام بها الرسل ثم أعاد بناءها الناصر محمد وزاد في مساحتها فأصبحت أروع وأجمل متنزهات مصر، انظر، المقريزى، الخطط، ج٢، ص ٢١٦ – ٢١٨؛ على باشا مبارك، الخطط التوفيقية (الهيئة العامة، ١٩٨٠م)، ج٢، ص ٣١٦ – ٣١٧.

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٢٥٥.

(٢) Ziada , op.cit , p 228 ; Doop , le caire vu par les voyageurs , p. 124.

(٣) عماد الدين أبو الفدا إسماعيل الدمشقي المعروف بابن كثير، البداية والنهاية (بيروت، ١٩٨٢م) ج١٤، ص

لمساندة صاحبهم المسلم مما أدى إلى نشوب قتال بين الطرفين فأمر والى الإسكندرية – وكان يدعى الكركى – بإغلاق باب البحر حتى حلول الليل فاضطر أكابر وأعيان المدينة للذهاب إلى الوالي وألحوا عليه في فتح الباب لأن متاجرهم بظاهر الباب مما يؤدى إلى فساد بضاعتهم وضياع أموالهم، فأمر الوالي بفتح الباب فتزاحم الناس عنده وتقاتل الأجانب والعامة، وجرح الكثير من الطرفين، أما الوالي فقد ساند الأجنبي رغم أن العامة قد تحاملوا عليه، وذهبوا به إلى القاضي لحل هذه المشكلة[1]، ولما وجد المسلمون أن الوالي لم يحقق لهم العدل بالاقتصاص من الأجنبي ثاروا عليه، ورموه بالحجارة، وأحرقوا ثلاثة منازل لأعوانه، وحاولوا إخراج الأمراء المماليك المعتقلين من الحبس[2]، ثم أرسل الوالي إلى السلطان بالقاهرة يخبره بما حدث عن طريق الحمام الزاجل؛ ولذا أرسل السلطان قواده إلى الإسكندرية وعلى رأسهم الأمير الوزير الجمالي الذي طلب القاضي للمثول أمامه، وكذلك نائبه و أهانهم، وأمر التجار المسلمين بدفع مبلغ خمسمائة ألف دينار، وأمر بعزل الوالي والقبض على من أحدث الشغب [3].

وثمة حادثة أخرى وقعت في سنة ٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م عندما حدث خلاف بين شخص أجنبي وشخص مسلم على مال فأتى به إلى والى القاهرة – وكان يدعى الأمير بركة – ولكن لم يثبت شيء على المسلم فغضب الأجنبي وأخرج سكينا وضرب به بلبان الترجمان في وجود الوالي مما أدى إلى وفاته فأمر الوالي بالقبض على الأجنبي وقطع يده ورجليه ثم إحراقه خارج

١٢٧؛ شمس الدين أبو عبد الله بن أحمد الذهبي، العبر في خبر من غبر (تحقيق أبي هاجر محمد و السعيد بسيوني، بيروت، ب.ت)، ج٤، ص ٧٩؛ زين الدين عمر بن الوردى، تاريخ بن الوردى، (القاهرة، ١٩٣٩م)، ج٢، ص ٢٨١.

(١) ابن كثير، المصدر السابق، ج١٤، ص ١٢٧؛ الذهبي، دول الإسلام (تحقيق حسن إسماعيل مروة، محمود الأرناؤوط، بيروت، ١٩٩٩م)، ج٢، ٢٦٩ – ٢٧٠؛ المقريزى، السلوك لمعرفة دول الملوك (تحقيق محمد مصطفى زيادة، دار الكتب، ١٩٤١م)، ج٢، ق١، ص ٢٨٤.

(٢) المقريزى، نفسه؛ ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (طبع الأزهر الشريف، ١٩٢٨م) ج١، ص ١٣.

(٣) المقريزى، السلوك، ج٢ ق١، ص ٢٨٥؛ ابن بطوطة، المصدر السابق، ج١، ص ١٣؛ ابن الوردى، المصدر السابق، ج٢، ص ٢٨٢.

القاهرة [1].

أما في سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م فقد تجمع العامة بالإسكندرية وحملوا السلاح والأحجار وكسروا للأجانب ثلاثمائة إناء خمر قيمتها أربعة آلاف دينار ثم اتجهوا إلى مخازنهم وأراقوا ما فيها من خمور واستمروا في أعمال السلب والنهب ولم يدر أحد سببا لتلك الفتنة التي حدثت[2].

وفى شعبان من نفس العام سرق الأجانب البنادقة رأس القديس مرقص من الإسكندرية وهو أحد من كتبوا الأناجيل الأربعة ومؤسس كنيسة الإسكندرية فغضب النصارى اليعاقبة واعتبروه وهنا في دينهم لأنه قد جرت العادة عندهم أن من يتولى البطريركية لا بد وأن يضع في حجرته هذه الرأس؛ ولذا طلبوا من السلطان المؤيد شيخ إعادتها[3]، ولكن لم ترد في المصادر المعاصرة أية إشارة إلى استجابة السلطان لهم ولكنهم قد أعادوها في أواخر القرن العشرين.

وفى سنة ٩١٢هـ/١٥٠٦م وقع خلاف بين أحد الأمراء المقدمين ويدعى ماماي الدوادارى وبين أحد التجار الأروام حيث ضرب التاجر الرومي وسال دمه فاشتكى إلى السلطان قنصوة الغوري فأمر بالقبض على هذا الأمير ولكنه هرب ثم قبض عليه مرة أخرى وضربه ضربا مبرحا ثم نفاه إلى الواحات عقابا له [4].

ولا ننسى أيضا أن هناك بعض الأجانب الأوربيين الذين اتصلوا بالسلاطين المماليك وتوطدت بينهم صلات الصداقة والمحبة، وقاموا ببعض المهام الخاصة للسلطان مثل: التاجر الجنوى سكران الذي بلغ من الثراء والقوة الاقتصادية ما لم يبلغه كثير من التجار الأوربيين في

---

(١) المقريزى، نفسه، ج٣ ق١، ص ٣٧٩؛ ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور (تحقيق محمد مصطفى، الهيئة العامة، ١٩٨٢م)، ج١ ق٢، ص ٢٥٥؛ الحافظ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأنباء العمر (بيروت، ١٩٨٦م) ج٢، ص ٦.

(٢) المقريزى، نفسه، ج٤ ق١، ص ٥٠٣؛ ابن حجر إنباء الغمر، ج٧، ص ٣٥٦.

(٣) المقريزى، نفسه، ص ٥٠٥؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ٤٤؛ الخطيب الجوهر على بن داود الصيرفى، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان (تحقيق حسين حبشى، دار الكتب المصرية، ١٩٧٤م)، ج٢، ص ٤٥٧.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٩٨.

ذلك الوقت، مما أدى إلى اتصاله بالسلطان المملوكي وحقق نجاحا ملحوظا في علاقته به ولذا اعتمد عليه الناصر محمد بن قلاوون في تنفيذ مهمة جليلة، ففي سنة ٧١١هـ/١٣١١م أسر فرنج جزيرة المصطكى رسل السلطان وباعوهم فطلب منه السلطان أن يعيد هؤلاء الأسرى المسلمين وبالفعل استطاع تنفيذ المهمة بنجاح[١]، أما التاجر بيلوتي الكريتي فهو تاجر بندقي الأصل ولد في جزيرة كريت التي كانت تابعة لجمهورية البندقية وتخضع لسيادتها، ولما بلغ سن الخامسة والعشرين اشترك في قافلة تجارية ذاهبة إلى الإسكندرية واستمر يعمل كتاجر متجول في موانئ الشرق والغرب لمدة خمسة وثلاثين عاما[٢]، وقد لعب هذا التاجر دورا سياسيا هاما في الدولة المملوكية حيث يرجع إليه الفضل في عودة الأسرى المسلمين الذين أسرهم القراصنة في سنة ٨٠٥هـ/١٤٠٢م في مياه أضاليا - أيام حكم السلطان الناصر فرج بن برقوق - وباعوهم في جزيرة ناكسوس التابعة للبندقية وعندما طلب السلطان من القنصل البندقى بالإسكندرية التدخل لاستعادة هؤلاء الأسرى رفض ذلك بحجة أن الجزيرة ليست تابعة للبندقية؛ ولذا فقد تعرض التجار البنادقة في الإسكندرية كالعادة للمصادرة والطرد فاجتمعوا ودفعوا مبلغا ضخما قدر بحوالي ألف بيزنطي وتولى التاجر بيلوتي الكريتي مهمة افتداء الأسرى المسلمين وعودتهم سالمين إلى القاهرة[٣].

حقيقة كان هذا العمل التطوعي بداية نجاحه الحقيقي مما سمح له بالتجول في القاهرة والإسكندرية، ثم اعتمد عليه الناصر فرج بن برقوق مرة أخرى في عقد الصلح بين مصر وجنوة بعد تأزم العلاقات بينهما، ونتيجة لهذه الثقة استمر بيلوتي الكريتي في التنقل ما بين القاهرة وكريت والبندقية، وظل يتمتع بالصفة السياسية والتجارية حتى نهاية عصر السلطان برسباى[٤].

---

(١) محمد بن بهادر، فتوح النصر في تاريخ ملوك مصر (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٩٧٧تاريخ)، ورقة ٤٨٤؛ المفضل بن أبى الفضائل، النهج السديد والدر الفريد (تحقيق blochet ، باريس ١٩١٩م) ج٣، ص ٧٠٤ - ٧٠٥.

(2) Atiya, the latter crusades, p. 208 ; Doop, le relation Egypte – Catalonia, p. 2.

(٣) هايد، المرجع السابق، ج٣، ص ٣٣٠؛ Doop, l' Egypte au commencement, p. 85 – 89 ;
Hill. G, History of Cyprus, (Cambridge, 1972), vol2. p 453 – 455.

(٤) حسين النحال، الحروب الصليبية المتأخرة، ص ١٢٢.

ويقال أيضا إنه كان له دور في عمليات القرصنة التي قام بها القراصنة الأجانب على الشواطئ المصرية والشامية بمساندة البابوية وذلك لأنه قد ألف كتابا عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة المملوكية في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي و أهداه للبابا كمحاولة منه لتحريض البابا والغرب المسيحي لشن هجوم على مصر[١]. وكذلك التاجر الفرنسي جاك كير[٢]، الذي كان على صلة مباشرة بالسلطان جقمق واستطاع أن يعقد صلحا بين السلطان وبين ملك رودس بعد هجوم القوات المملوكية على جزيرة رودس في سنة ٨٤٨هـ/ ١٤٤٤م[٣].

أما بالنسبة للجالية الرومية (اليونانيين) فقد كانت لهم علاقات قديمة وعريقة بالمصريين، وكانت هناك طائفة كبيرة من الروم الأرثوذكس في مصر عاشت في حارة عند باب زويلة واستقروا بها منذ العصر الفاطمي وعرفت الحارة باسم حارة الروم، ثم أقاموا في حارة أخرى سميت بحارة الروم الجوانية، ثم أطلق عليهما العامة حارة الروم العليا وحارة الروم السفلى[٤]، كذلك وجد في حارة الروم الجوانية دير للراهبات وكنيسة المغيثة – يقصد بها السيدة العذراء – وكنيسة بربارة والتي هدمت في وقائع هدم الكنائس في أيام الناصر محمد بن قلاوون عام ٧٢١هـ/ ١٣٢١م[٥].

---

(١) أحمد دراج المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(٢) وهو من أسرة عريقة في فرنسا ذات أصول تجارية عقد اتفاقية تجارية مع مصر لصالح فرنسا وتولى مناصب مرموقة ولكنه اتهم بقتل زوجة ملك فرنسا وسجن ثم هرب إلى صديقه البابا في روما وتوفى عام ١٤٥٦م؛ مزيد من التفاصيل انظر، عزيز سوريال، الحروب الصليبية (ترجمة فيليب صابر، القاهرة ١٩٩٠م)، ص ١٩٠؛ Ziada, op.cit. p. 239–241.

(٣) محمد مصطفى زيادة، المحاولات الحربية للاستيلاء على رودس (مجلة الجيش، ترجمة جمال الدين الشيال، ١٩٤٦م)، ص٢٠٢؛ السيد عبد العزيز سالم و أحمد العبادى،تاريخ البحرية المصرية،ص٦٠٦.

(٤) المقريزى، الخطط المقريزية، ج٣، ص ١٢؛ القلقشندى، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٣، ص ٣٥٩؛ عبد الرحمن زكى، القاهرة تاريخها وآثارها (القاهرة، ١٩٦٦م)، ص ٤١.

(٥) المقريزى، نفسه، ج٤، ص ٤٢١ – ٤٢٤، وسبب هدمها أن النصارى قد عمروها بإذن من السلطان مما أغضب المسلمين وسألوه هدم جزء من الكنيسة قد بناه النصارى وأمر الوالى بهدمها ثم جددها النصارى الأروام فيما بعد.

الأجانب غير الأوروبيين:

توافدت أعداد كبيرة من المغول الأحرار المستأمنين إلى مصر وهم راغبون في الحصول على قدر من الأمن والاستقرار والحماية خوفا من حكم خان ظالم أو هربا من الحروب والمعارك التي نشبت بين ملوك التتار كما كان للظروف البيئية القاسية التي شهدتها البلاد المغولية الأثر الواضح في وفود أعداد ضخمة منهم إلى مصر خاصة أو إلى المشرق الإسلامي عامة،بالإضافة إلى أن مصر كانت مصدر جذب لكثير من المغول وخاصة بعد سقوط بغداد وانتقال مركز الحضارة والخلافة إلى القاهرة، والتصدي للعدوان المغولي على الديار الإسلامية، فمنذ ذلك الوقت أصبحت دولة المماليك أكبر دولة في الشرق الأوسط حامية للعالم الإسلامي بالإضافة إلى رغبة السلاطين المماليك في استغلال الخلافات التي نشبت بين مغول فارس ومغول القفجان والتغرب والترحيب بالمغول الوافدين إلى القاهرة، مما ساعد على ازدياد أعدادهم في الدولة المملوكية [١].

وكانت بداية قدومهم إلى مصر في سنة ٦٦٠هـ/١٢٦١م حيث كانت هناك طائفة مغولية تحارب مع هولاكو فعندما حدث خلاف بين هولاكو وبركة خان طلب الأخير من قواته الرجوع إلى المملكة أو الذهاب إلى مصر فقد كانت الرسل تتردد بين بركة خان والظاهر بيبرس الذي أرسل كشافة لمعرفة أخبار هولاكو فوجدت طائفة من التتار المستأمنين عزموا على قصد مصر فأمر الظاهر بيبرس بإكرامهم والإحسان إليهم وتجهيزهم بالخلع والإنعامات ثم وصلوا إلى القاهرة وأنزلهم السلطان في دور أقيمت لهم في أرض اللوق [٢]، وحمل إليهم الخلع والهدايا والخيول والأموال[٣]، ولما سمع إخوانهم بما فعله السلطان توافدت جماعات أخرى وهو يقابلهم بالإحسان والكرم فتكاثروا في الديار المصرية وعاشوا في مساكن عمرت لهم في أرض اللوق وبذلك اتسع المكان واستمر فيه البناء والتعمير من أجل المغول

---

(١) انظر الفصل الأول.

(٢) ومعناها الأرض اللينة فإذا انحسر عنها ماء النيل لا تحتاج إلى الحرث ولذا فهى أرض زراعية لينة يزرع بها البساتين والمحاصيل ولم يوجد بها بناء إلا في عام ٦٦٠هـ انظر، سعاد ماهر، القاهرة وأحياؤها القديمة (القاهرة، ١٩٦٧م)، ص ٦٠.

(٣) المقريزى، الخطط، ج٣، ص ١٩٠ – ١٩١؛ محيى الدين بن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر (تحقيق عبد العزيز خويطر، الرياض، ١٩٩٢م)، ص ٣٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص ٢٣٤.

الوافدين[1].

بالإضافة إلى حارة أخرى وهى حارة الحسينية وقد اختلفت الآراء حول تسمية هذه الحارة بهذا الاسم[2]. وعلى أية حال فقد انقسمت هذه الحارة إلى جزأين الأول ما خرج عن باب الفتوح وكانت مساكن للجند الفاطميين، والثاني لم يكن به سوى مصلى العيد تجاه باب النصر ثم بنى بها مقابر لأهل الحسينية والقاهرة[3].

ولم يعمر هذا الجزء إلا في عهد الدولة المملوكية ولا سيما في عهد السلطان العادل زين الدين كتبغا حينما قدمت طائفة من المغول الأويراتية المستأمنة في سنة ٦٩٥هـ/١٢٩٥م ومعهم ماشية كثيرة وبضائع ودخلوا القاهرة فأكرمهم السلطان ورتب لهم الإقامات وكانوا من الكثرة حيث أنهم غمروا حارة الحسينية وعمروها وأنشئوا بها الأسواق والمساكن وصار أهلها يوصفون بالحسن والجمال الرائع[4].

ولا شك أن هؤلاء المغول الوافدين المستأمنين قد اعتنقوا الإسلام وعاشوا في الديار المصرية بحرية وأمان وتزاوجوا وتكاثروا وتلاشى ذكر اسم الأويراتية أو الوافدية فيما بعد في المصادر المملوكية المعاصرة هذا بخلاف إنهم لم يعملوا في التجارة أو الصناعة أو القيام بالأعمال الحرفية بل انخرط معظمهم في الجيش المملوكي وعملوا مع الطبقة الحاكمة نتيجة لرغبة المماليك في الاستفادة من خبراتهم في المجال الحربي أو لبعدهم عن المجتمع المصري في اللغة والدين ولذا فإنهم قد شغلوا مناصب سياسية وعسكرية في الدولة وجلبوا معهم عاداتهم وتقاليدهم.

---

(1) جمال محمد بن سالم بن واصل، تاريخ الواصلين (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٣١٩ تاريخ)، ورقة ١٢٩٦؛ شهاب الدين أحمد النويرى، نهاية الإرب في فنون الأدب (تحقيق محمد عبد الهادى، الهيئة العامة، ١٩٩٠م) ، ج٢٩، ص ٨٩؛ أيمن فؤاد السيد، التطور العمرانى لمدينة القاهرة (الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧م)، ص ٣٥.

(2) المقريزى، الخطط، ج٣، ص ٣٢ – ٣٣؛ أبو الحسن نور الدين السخاوى، تحفة الأحباب وبغية الطلاب في الخطط والمزارات (تحقيق محمود ربيع، حسن قاسم، القاهرة، ١٩٣٧م)، ص ١٤.

(3) المقريزى، الخطط، ج٣، ص ٣٤.

(4) نفسه، ج٣، ص ٣٤ – ٣٥؛ أيمن فؤاد السيد، المرجع السابق، ص ٣٥؛ جمال الدين الشيال، تاريخ مصر الإسلامية (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م)، ج٢، ص ١٩٧؛

David Ayalon , studies on the mamulks of Egypt (London , 1977) , p. 90.

ونتيجة لاقتراب الجنس المملوكي من الجنس المغولي فقد رحب السلاطين المماليك بالتتار في سلك الجندية ومنحوهم الإقطاعيات والأموال والخلع والهدايا [1]، مثل منصب أمير طبلخاناة، ومنهم من كان في جملة الخاصكية أو في رتبة السلحدارية أو الجمدارية والسقاه، أما الأكابر منهم فقد أصبحوا أمراء مائة أو دون ذلك، ومنهم من نزل في جملة البحرية وصار لكل منهم الأموال والأجناد والغلمان مثل الأمراء كرمون أغا وولده، و سيف كراى وولده، وشمس الدين أقسنقر، وسيف الدين ألطنبغاوى، ونوكا وغيرهم وذلك ليؤلف قلوبهم على الإسلام [2]، وكذلك الحال مع المغول الأويراتية حيث رحب بهم العادل زين الدين كتبغا ليقوى نفسه ضد منافسيه فأنعم على طرغاى مقدمهم بإمرة طبلخاناه وعلى اللوص بأمره عشرة وأعطى الباقي للأمراء ومنحهم الإقطاعيات والرواتب ولكنهم كانوا سببا في عزله[3]. لأنهم ظلوا على عاداتهم الوثنية ولم يعرفوا أوضاع الأدب، فعندما دخل رمضان لم يصم منهم أحد وصاروا يجلسون بباب القلة في مراتب الأمراء الكبار، مما سبب استياء العامة والأمراء المماليك بالإضافة إلى تقرب السلطان العادل إليهم ولم يعرض عليهم الإسلام كما فعل الظاهر بيبرس، وسمح لهم بإقامة عاداتهم الوثنية فتآمر عليه الأمراء وعزلوه، وتم القبض على طرغاى وعلى أكابرهم وسجنهم في الإسكندرية، ثم قتل بعضهم وفرق جميع الأويراتية الباقين على الأمراء فاستخدموهم في أعمال متعددة، وأرسل بعضهم إلى

---

(١) المقريزى،السلوك، ج١ق٢، ص٤٧٣، ٥٠٠؛ بيبرس الدوادار، التحفة المملوكية في الدولة التركية (تحقيق عبد الحميد صالح حمدان،الدار المصرية اللبنانية،١٩٨٧م)،ص٤٦.

(٢) المقريزى، نفسه، ج١ ق٢، ص ٥٠١؛ بيبرس المنصورى ، مختار الأخبار (تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣م)، ص ٢٤؛ بدر الدين العينى، عقد الجمان في تواريخ الزمان (تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة العامة، ١٩٨٧م)، ج١، ص ٣٦٤؛ أبو محمد عبد الله اليافعى اليمنى، مرآة الجنان وعبرة اليقظان (حيدر أباد، ١٣٣٨هـ)، ج٤، ص ١٥٩.

(٣) النويرى، نهاية الإرب، ج ٣١، ص ٢٩٨؛ مؤلف مجهول، تاريخ سلاطين المماليك (تحقيق زترستين، ليدن، ١٩١٩م)، ص ٣٧؛ الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر(القاهرة، ١٣٢٥هـ)، ج٤، ص ٣٤؛ ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن الفرات، تاريخ الدول والملوك (تحقيق قسطنطين رزيق، نجلاء عز الدين، بيروت، ١٩٣٩م) ج٨،ص ١٩٢

بلاد الشام وبعضهم عاش في الحسينية[1]، وهذا الوفد من الأويراتية كان أكبر عددا من الوفود السابقة، كما كان لهم تأثير سيئ على السلطة المملوكية وإحداث نوع من عدم الاستقرار حيث حاولوا عدة مرات القيام بانقلاب في أيام سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية إلا إنه قد تم القبض عليهم جميعا وقتلهم[2].

وثمة ملاحظة هامة ألا وهي: أن هؤلاء المغول الوافدين رغم توليهم مناصب عسكرية وانخراطهم في سلك الجندية إلا أنهم لم يتولوا مناصب عليا في البلاط المملوكي مثل المماليك المشتروات، فقد كانت الفرص بالنسبة لهم محدودة للغاية، وقد كانت أعلى وظيفة تولوها هي وظيفة أمير طبلخاناة وهى إمرة عشرة أو أربعين، وبالنظر إلى بقية الأمراء المماليك فإنهم لم يكونوا على نفس المستوى؛ ورغم انخراطهم في الجندية وفى مستوى أرقى من الأعراب والتركمان والأكراد إلا أنهم كانوا أقل مكانة من المماليك السلطانية[3]، وليس أدل على ذلك مما حدث عندما نشب نزاع بين أحد أمراء السلطان وأحد الأمراء الوافدين فنجد الأول يسخر من الثاني بقوله: «أنت واحد منفى وافدي وليس باستطاعتك أن تجعل نفسك مثل المماليك السلطانية»[4].

ومن المرجح أن هؤلاء الوافدين الجدد قد جاءوا بعاداتهم وتقاليدهم إلى الدولة المملوكية وظلوا عليها ونشروها وتمثلت هذه العادات في انتشار بعض الأطعمة والأشربة الغريبة مثل عادة أكل لحوم الخيول في حفلات الزواج والمناسبات السعيدة[5]. فقد بالغ الحكام والأمراء في استخدام الخيول على المائدة السلطانية، وذلك باستهلاك عدد ضخم من الخيول فعلى سبيل المثال قد استخدم الأمير قوصون خمسين فرسا في وليمة زفاف ابنه وكذلك

---

(1) المقريزى، الخطط، ج٣، ص ٣٥؛ بيبرس المنصورى، مختار الأخبار، ص ١١١؛ أبو بكر ابن أيبك الدوادار، كنز الدرر وجامع الغرر (تحقيق هانس رويرت، القاهرة، ١٩٦٠م)، ج، ١٥.

(2) العينى، المصدر السابق، ج٣، ص ٤٠٠، ٤٦٢، ٤٦٣؛ النويرى، نهاية الإرب، ج٣١، ص ٣٨٣ – ٣٨٤.

(3) السيد الباز العرينى، المماليك، (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م)، ص ٥٧؛

David Ayalon, op. cit. p. 91.

(4) المقريزى، السلوك، ج٢ ق١، ص ٢٢.

(5) الحسن بن عمر بن حبيب، درة الأسلاك في دولة الأتراك (مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٦١٧٠ تاريخ)، ج٢، ورقة ٢٩٦؛ المقريزى، نفسه، ج ٤، ق١، ص ٤٣٤.

في حفل زواج الأمير آنوك بن الناصر محمد بن قلاوون، أما الأمير التتري بشتاك الناصري فكان يقدم على مائدته يوميا حوالي خمسين فرسًا أما لحم الضأن فكان طعاما عاديا للمماليك الأقل ثراءً[١].

بالإضافة إلى انتشار أنواع جديدة من الخمور التي شغف بها السلاطين المماليك وأكثروا من شربها وتجاهروا بها في كل مكان، وتشير المصادر إلى أن الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون كانا يشربان الخمور في مجالس الأنس والشراب وقد خصصا قاعة لإقامة مجالس الشراب[٢].

كما أدى وجودهم إلى انتشار الفساد واللواط والزنا، وخاصة بعد قدوم المغول الأويراتية وإقامتهم في الحسينية حيث كانوا يتصفون بالجمال الرائع ولذا افتتن بهم السلاطين المماليك والناس وتنافسوا على أولادهم واتخذوا منهم عددا كبيرا وقربوهم إليهم في مجالسهم فأدى ذلك إلى انتشار نوع من الشذوذ الجنسي بين الذكور[٣].

ومن العادات الأخرى عادة تطويل الشعر عند الذكور حيث جاءوا بهذه العادة من بلادهم وتأثر بها الحكام والأمراء، ففي سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م أمر الناصر محمد بن قلاوون الأمراء والجند بقص شعورهم وكذلك فعل هو نفس الشيء والعودة إلى الشعر القصير كما اعتادوا على ذلك من قبل[٤].

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل انتشرت البدع والخرافات والمعتقدات الباطلة حيث كانت العناصر المغولية الوافدة محبة لمعرفة الطالع والنجوم والتنبؤات بما سيحدث في المستقبل مما جعل المصادر المعاصرة تصفهم بأنهم كانوا مولعين بالنجوم وما يقوله أرباب

---

(١) Robert Erwin, the middle east in the middle ages (London, 1986), p. 115.
وهذه عادة جاء بها أيضا المغول الأويراتية حيث كانوا يأكلون الخيول دون ذبحها بل يربط الفرس ويضرب حتى الموت ثم يأكلونه وفقا لتقاليدهم الوثنية.

(٢) محيى الدين بن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور (تحقيق مراد كمال، القاهرة، ١٩٦١)، ص٢٦٥؛ أبى الفضل عبد الرازق البغدادى بن الفوطى، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة (بغداد، ١٣٥١هـ)، ص ٣٩٢.

(٣) المقريزى، الخطط، ج٣، ص ٣٦؛ سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص ٢٢٨.

(٤) المقريزى، السلوك، ج٢ ق١، ص ١٤٨.

التنجيم[1].

ومن العادات الأخرى عادة اقتران اسم الابن باسم الأم حيث اعتمد المغول في أوطانهم على ذلك فقد قيل في ترجمة الناصر محمد (هو محمد بن قلاوون السلطان، الملك الناصر، ناصر الدين أبو المعالي، أبو الفتوح، ابن الملك المنصور سيف الدين الألفي، وأمه أشلون خاتون بنت سكتاى بن قراجين[2]، في حين قال عنه آخرون: «...... وأمه بنت سكتاى بن قراجين جغتاى التترى وإن قدومه مع أخيه من بلاد التتر سنة خمس وسبعين وستمائة»[3]، كذلك يذكر الصفدي[4]، في حوادث سنة ٧٣٢هـ بقوله: «دخل ابن السلطان آنوك بن الخوند طغاى على بنت الأمير سيف الدين بكتمر الساقي وكان عرسا عظيما» وهنا يمكن القول إن المغول الوافدين قد ساهموا في نشر عادات وتقاليد جديدة لم تكن موجودة من قبل ولكن كانت الطبقة الحاكمة أكثر استجابة لهذه العادات الجديدة من المصريين.

الأسرى الأجانب ودورهم الاجتماعي:

كثرت أعداد الأسرى الأجانب في الدولة المملوكية نتيجة للحروب التي خاضتها ضد أعدائها في الخارج مثل المغول والأورمان والفرنجة، وهؤلاء الأسرى قد تم التعامل معهم وفقا لقواعد ونظم معينة سبق وأن أوضحناها في الفصل الثاني وهنا نتناول عرض لأحوال الأسرى الذين ظلوا في الأسر والاعتقال حيث عاشوا في السجون والمعتقلات حياة مختلفة عن حياة المجتمع المصري.

وبداية قد أمكننا التعرف على أنواع السجون التي عاش فيها الأسرى الأجانب مثل خزانة البنود والتي بناها الخليفة الفاطمي الظافر لتخزين أنواع البنود والرايات والأسلحة ثم

---

(١) المقريزى، المقفى الكبير (تحقيق محمد اليعلوى، بيروت، ١٩٩١م)، ج٢، ص ٢٣؛ ابن تغرى بردى، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز، الهيئة العامة، ١٩٨٥م)، ج٣، ص ٤٦٧ – ٤٦٩.

(٢) المقريزى، السلوك، ج١ق٣، ص ٧٩٣.

(٣) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٩، ص ١٦٤.

(٤) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى، الوافى بالوفيات (إصدار جاكلين سويلة، على عمارة، فبسيان، ١٩٨٠م)، ج٢، ص ٣٦٩.

احترقت عام ٤٦١هـ ثم أصبحت سكنًا للأمراء وكبار رجال الدولة [١]، وظلت هكذا حتى عصر الناصر محمد بن قلاوون حيث استخدمها سكنًا للأسرى الأرمن والفرنج بعد حضوره من الكرك ثم اقتصرت على الأرمن فقط، فقد عاشوا فيها وتوالدوا وعصروا الخمور وباعوها وتمتعوا بحياتهم ومارسوا شرب الخمر وتربية الخنازير وبيع لحومها وممارسة الدعارة والشذوذ الجنسي [٢]، ولكن لم يستمر هذا الوضع فعندما علم الأمير حاج آل ملك الجوكندار بما يفعله الأسرى الأجانب من شرب الخمور والفساد الخلقي وأن مماليكه يشربون الخمر ويتسامرون معهم ضاق بهم ذرعا وطلب من الناصر هدمها ولكنه رفض ذلك[٣]، ثم تحقق له ذلك في عهد الصالح إسماعيل بن الناصر محمد حينما تولى آل ملك منصب نائب السلطنة فاشترط عند توليه هدم خزانة البنود التي أصبحت سكنا للأسرى الأرمن فوافق على ذلك وأراق ما بها من خمور [٤]، ونودي في شوارع القاهرة بشراء أراضيها وبني فيها الدور والطواحين وأمر بالأسرى فأنزلوا بالقرب من المشهد النفيس بجوار كيمان مصر وأنزل من كان منهم أيضا بالقلعة وسكنوا معهم[٥]، وقد فرح الناس كثيرا لهذا الأمر حيث قيل " في سنة ٧٤٤هـ قد طهر الله تلك الأرض وأراح العباد من شرهم فإنها كانت شر بقعة "[٦].

وهناك أيضا سجن خزانة شمايل أو شمائل وهى تنسب إلى والى القاهرة في عهد الملك الكامل الأيوبي فسميت باسمه[٧]، وفى العصر المملوكي سجن به أصحاب الجرائم العظيمة ومن حكم عليه بالقتل أو بقطع يديه للسرقة وقطاع الطرق وقد اتصف هذا السجن بأنه

---

(١) المقريزى، الخطط،ج٢، ص ٢٨٠؛ اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الخلفاء (تحقيق محمد حلمى، القاهرة، ١٩٧١م)، ج٢، ص ٢٨٣؛ أحمد بن يوسف القرمانى، أخبار العباد وآثار الدول في التاريخ (تحقيق أحمد حطيط، فهمى سعد، بيروت، ١٩٩٢م)، ج٢، ص ٢٧٦.

(٢) المقريزى، الخطط، ج٢، ص ٨٠ – ٨١؛ السلوك، ج٢ق٣، ص ٦٤٠؛ شمس الدين الشجاعى، تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون (تحقيق بربارة شيفر، فسبيان، ١٩٧٨م)، ص ٢٥٠.

(٣) المقريزى، السلوك، ج٢ق٣، ص ٦٤١.

(٤) المقريزى، نفسه، ج٢ق٣، ص ٦٤٢؛ الخطط، ج٢، ص ٢٨١؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ق١، ص ٥٠٠.

(٥) المقريزى، الخطط، ج٢، ص ٢٨١؛ الشجاعى، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(٦)المقريزى، نفسه؛ ابن إياس، المصدر السابق، ص ٥٠٠؛ ابن حجر العسقلانى، إنباء الغمر، ج١، ص ٣٧٠.

(٧) المقريزى، نفسه، ج٣، ص ٣٠٥؛ القلقشندى، صبح العشى، ج١٣، ص ٩٣.

أشنع السجون وأقبحها منظرا[1]، وما زال هكذا حتى هدمه المؤيد شيخ في سنة ٨١٨هـ وأدخل فيها هدمه من الدور والمساكن لبناء مسجده ومدرسته[2].

بالإضافة إلى سجن المقشرة وسمى بهذا الاسم نسبة إلى دار قشر القمح التي كانت بجواره في باب الفتوح، وقد بنى في أعقاب هدم سجن شمايل ليكون سجنا أشد سوءا من سابقه وقاس فيه الأسرى والمسجونون الكرب والضيق والأذى بصورة لا يمكن وصفها [3]، ثم أغلق المؤيد شيخ في سنة ٨٢٠هـ وفتح بدلاً منه سجن الرحبة ثم تبين أنه غير صالح للمسجونين فأعيد فتح سجن المقشرة وعاش به الأسرى الأجانب وأصحاب الجرائم الجنائية الكبرى والذين تسببوا في عدم الاستقرار وإحداث الشغب والإخلال بالأمن العام في البلاد[4]، ولكنه كان يستخدم سجنًا مؤقتًا حيث كان يحبس فيه الأسرى لفترة محدودة حتى ينظر السلطان في أمرهم ويصدر قراره [5].

أما سجن القلعة فقد عاش فيه الأسرى الأجانب الذين اختصهم السلطان لنفسه[6]، فيذكر المقريزي أن الناصر محمد بن قلاوون اتخذ بعض الأسرى وأحضرهم إلى مصر من بلاد الأرمن وغيرها وأنزل بعضهم في سجن قلعة الجبل [7]، ثم هدم هذا السجن كما هدم سجن خزانة البنود وأراق خمورهم وطردهم من القلعة مع نصارى خزانة البنود في موضع بجوار الكوم فيما بين جامع بن طولون ومصر، فاتخذوه سكنا لهم[8].

هذا إلى جانب أحواش الصيد حيث كان الناصر محمد بن قلاوون مولعا بالصيد ولذا أقام أحواشا بالقلعة وجعل فيها خدما من الأسرى النصارى ولم يقتصر الأمر على ذلك بل

---

(١) المقريزى، الخطط، ج٣، ٣٠٥.

(٢) المقريزى، نفسه، ج٣، ص ٣٠٦؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص ٢٣ – ٢٨؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ٦.

(٣) المقريزى، نفسه.

(٤) المقريزى، السلوك، ج٤ ق١، ص ٨٢٦؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٥، ص ٤١٠.

(٥) الصيرفى، إنباء الهصر بأنباء العصر (تحقيق حسين حبشى، دار الفكر العربى، ١٩٧٠م)، ص ٤٤٤.

(٦) العمرى، مسالك الأبصار، ج٢، ص ١٤٣.

(٧) المقريزى، السلوك، ج٢ ق٣، ص ٦٤١.

(٨) نفسه.

أقام هذه الأحواش في كل الأقاليم المصرية وسكن بها الأسرى لتربية الطيور والأغنام [1].

يضاف إلى ذلك أنه كان يسمح للأسرى بالخروج نهارا للعمل في أحد مشروعات الدولة أو في العمائر السلطانية حيث كانوا مكبلين بالسلاسل الحديدية خوفا من هربهم، ثم تزايدت الحراسة ليلا، ويمنعهم السجان من المبيت خارج السجن أو الخروج للحمام أو للكنيسة، ولا يسمح لهم بترك لحيتهم، كما كان عليه التأكد من عددهم ليلا ونهارا [2].

كما كان يتعرض المسجونون للضرب أو القتل في حالة ارتكابهم أي فعل شنيع يستدعي ذلك، مثل القتل أو محاولة الهرب، فيذكر الصيرفي: أن مسجونا عاش لسنوات طويلة في سجن المقشرة، وفى كل يوم كان لزاما عليه دفع مبلغ من المال للسجان ولكن السجين قد ضاق ذرعا بذلك الأمر، فقرر الهرب خوفا من الضرب والتعذيب، فتشاجر مع أحد الجند وقتله، فأمر السلطان بإشهاره على جمل في شوارع القاهرة قبل إعدامه[3].

في حين نرى صورة رحيمة مع هؤلاء الأسرى في بعض الأحيان، فقد خصص لهم الناصر محمد رواتب محددة من الخزانة السلطانية[4]، كما أنعم على الأسرى من المهندسين والبنائين والنجارين بالأموال حينما انتهى بناء القصر الأبلق بالقلعة[5]، أما الظاهر برقوق فقد منح خمسة دنانير لكل أسير بعد الانتهاء من بناء مدرسته [6]، وفى سنة ٨٧٦هـ/ ١٤٧١م أصدر والى القاهرة بناء على أوامر السلطان قرارا بمنع حصول السجان وزوجته على أموال من الأسرى المسجونين[7].

---

(١) غرس الدين بن خليل بن شاهين الظاهرى، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك (صححه بولس رايس، باريس، ١٨٩٤م)، ص ١٢٧ – ١٢٨؛ المقريزى، السلوك، ج٢ق٢، ص٥٣١؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٩، ص ١٧١.

(٢) القلقشندى، صبح الأعشى، ج١٣، ص ٩٣؛ فايد حماد عاشور،التنظيمات العسكرية المغولية و المملوكية (دكتوراه غير منشورة، آداب عين شمس، ١٩٧٢م)، ص ٣٧٠.

(٣) الصيرفى، المصدر السابق، ص ٢٠٣ – ٢٠٤.

(٤) المقريزى،السلوك،ج٢ق٣،ص٤٧٦.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ق١، ص ٤٤٥.

(٦) نفسه، ج١ ق٢، ص ٣٧٢.

(٧) الصيرفى، إنباء الهصر،ص ٣٢١؛ المقريزى، السلوك ج٢ق١، ص ١٥١؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٩، ص ٤٦.

هذا وقد لعب الأسرى الأجانب دورًا اجتماعيًا ذا تأثير قوى في نواحي متعددة، فمن الناحية السياسية اعتمد السلاطين المماليك على هؤلاء الأسرى في استطلاع أخبار العدو، أو استخدامهم في الترجمة في البلاط المملوكي، وفى إعداد المعاهدات والمفاوضات التي عقدت بين سلاطين المماليك وملوك الغرب، أو بين الصليبيين، أو بين المغول، طالما استمرت الحروب والمشاحنات [١]، ولا شك أن الأسرى الأجانب كانوا مصدرا هاما من مصادر المعلومات عن العدو، حيث كانت السلطات المملوكية تسأل الأسير الأجنبي بعض الأسئلة التي تحمل في باطنها معلومات ذات قيمة سياسية وعسكرية هامة[٢].

وليس أدل على ذلك الدور مما حدث عام ٦٨٠هـ/١٢٨١م، حينما ورد الخبر إلى السلطان المنصور قلاوون بدخول منكو تمرخان إلى بلاد الروم، فأرسل السلطان كشافة لاستطلاع، الأمر فأسرت عددا من جند المغول، وذكر أحدهم عدد الجيش المغولي وخطة الحرب ولذا استطاع المنصور قلاوون تحقيق النصر على المغول [٣]، وفى سنة ٧٠٢هـ/١٣٠٢م، أثناء موقعة مرج الصفر ضد التتار جاء أحد الأسرى المغول إلى الناصر محمد بن قلاوون، وأخبره بخطة التتار، مما دفع بالناصر إلى تغيير خطته [٤]، وكذلك ما حدث في عام ٧٠٣هـ/١٣٠٣م عندما طلب ملك أراجون الأسباني الإفراج عن أسير لدى الناصر محمد بدون مقابل، فقد كذب ذلك الملك بشأن ذلك الأسير، فصدقه السلطان وأطلق سراحه ولكنه علم عن طريق أحد الأسرى الأجانب أنه ابن ملك عظيم، ويستطيع فداء نفسه بالذهب فأمر السلطان بعودته من الإسكندرية إلى القاهرة بعد أن استعد ذلك الأسير للسفر مع سفراء الملك الأراجوني [٥].

ومن المرجح أن بعض هؤلاء الأسرى الأجانب قد اعتنق الإسلام، واندمج في السلك العسكري، ووصل إلى مناصب عليا مثل السلطان العادل زين الدين كتبغا الذي كان أسيرا

---

(١) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢٩٦ – ٢٩٧.

(٢) علي السيد علي " الجاسوسية في عصر سلاطين المماليك "،(مجلة فكر للدراسات،١٩٨٦م)، ص ١٤٠.

(٣) ابن بهادر، المصدر السابق، ورقة ٣٢٧؛ المقريزي، السلوك، ج١ ق٣، ص ٦٣٠.

(٤) المقريزي، نفسه، ص ٦٣٦؛ الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج٤، ص٨.

(٥) المقريزي، نفسه، ج١ ق٣، ص ٩٥٠.

مغوليا من موقعة حمص الأولى في عام ٦٥٩هـ/١٢٦٠م [١]، وكذلك الأمير سلار التتري المنصوري الذي كان أسيرًا مغوليًا فاشتراه المنصور قلاوون في أيام الظاهر بيبرس، وتولى منصب نائب السلطنة في عهد الناصر محمد بن قلاوون [٢]، وأيضا الأمير برلغى الذي أسره الأمير مهنا أمير العرب في غزواته مع التتار، وبعث به إلى المنصور قلاوون، وترقى في الخدمة حتى تولى إمرة الحج عام ٧٠٢هـ[٣]، ومن الأسرى الفرنج كان السلطان المظفر بيبرس الجاشنكير، الذي تولى السلطنة في عام ٦٦٩هـ/١٢٩٦م [٤]، ومن الأسرى الأرمن كان سيف الدين قرطاي الذي تولى عدة مناصب، وولى ابنه في وظيفة نقيب الجيش حتى صار من جملة كبار الأمراء المماليك [٥]، أما الأسرى النوبيون فقد كانوا رهائن يعيشون في القصر السلطاني، واعتنق بعضهم الإسلام، واستخدمهم السلاطين المماليك في حفظ التوازن السياسي بين ملوك النوبة وحكام مصر، بمعنى أنه كلما تمرد ملك نوبي على السلطان المملوكي ورفض الخضوع له فيرسل قواته إلى النوبة ويقوم بعزله، ثم يولى أميرا نوبيا جديدا من الأمراء المقيمين لديه في القصور السلطانية [٦].

ومن الناحية الاجتماعية كان للأسرى الأجانب دور وتأثير اجتماعي واضح، نذكر منه ما جاء على لسان المؤرخ ابن إياس عند حديثه عن الأمير سلار التترى بأنه قد ابتكر ملابس جديدة سميت بالسلارى نسبة إليه، وكانت عبارة عن قميص صوف أبيض مبطن بالفراء

---

(١) ابن تغرى بردى، مورد اللطافة فيمن ولى السلطنة والخلافة (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز، دار الكتب المصرية، ١٩٩٧م)، ج٢، ص ٤٨؛ محمد بن على الشوكانى، البدر الطالع بمحاسن القرن السابع الهجرى (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م ١٣٨٢هـ)، ج١، ص ٣٩٢؛ السيوطى، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (تحقيق محمد أبو الفضل، القاهرة، ١٩٨٦م) ج٢،ص ١١٢

(٢) ابن حجر العسقلانى، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (تحقيق الشيخ عبد الوارث محمد على، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م) ج٢، ص ١٠٦؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ق١، ص ٤٢٥ – ٤٣٣؛ المقريزى، السلوك، ج٢ق١، ص ٥.

(٣) ابن حجر، نفسه،ج١،ص ٢٨٠؛ المقريزى، المقفى الكبير، ج٢، ص٥٠٤.

(٤) عزيز سوريال، العلاقات بين الشرق والغرب (القاهرة، ١٩٧٢م)، ص ١٧٢.

(٥) المقريزى، السلوك، ج٤ ق٣، ص١٠٦٣.

(٦) ابن بهادر، المصدر السابق، ورقة ٤٩٩؛ المقريزى، السلوك، ج١ ق٢، ص ١٦١؛ الخطط، ج١، ص ٣٢٦؛عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر (بيروت، ١٩٦٨م)، ج٥، ص ٤٢٩

ومحلى بزخارف رائعة الجمال [1]، كما ارتدى الأمراء والسلاطين المماليك أقبية تترية بدلا من القمصان التي كانت تلبس في العصر الفاطمي، حيث كان للأقبية التترية كمران تلف الصدر من اليسار إلى اليمين، وهى عكس الأتراك الذين يفضلون الكمر الذي يلف من اليمين إلى اليسار، وكان يصنع من الصوف أو القطن البعلبكي، ولونه أبيض مزين بأشرطة حمراء وزرقاء وله أكمام ضيقة[2]، كما كان للأسرى الفرنج تأثير على ملابس المماليك، حيث كانوا يرتدون الملابس ذات الأكمام الضيقة، وهى تتشابه إلى حد ما مع النموذج الفرنجى، رغم أن السلطان المنصور قلاوون منع ذلك و أمر بتوسيع الأكمام إلا أنه كان إصلاحا مؤقتا، فسرعان ما عادت الأكمام الضيقة[3]، هذا ولم نعثر في المصادر المعاصرة على ما يفيد بوجود تغييرات في ملابس المصريين وإن حدث ذلك فهي نابعة من المجتمع المصري نفسه، ولا تمت بصلة إلى الوجود الأجنبي.

هذا بالإضافة إلى قيام بعض الأسرى الأجانب بالألعاب المسلية، مثلما حدث عام ٨٢٩هـ/١٤٢٥م، حينما قام أحد الأسرى الفرنج بنصب حبل من أعلى مأذنة مدرسة الناصر حسن حتى أعلى المدرسة الأشرفية وسار على الحبل وهو يقوم ببعض الحركات والألعاب البهلوانية [4].

وقد كان للأسرى الأجانب دور في الفساد الخلقي والانحلال الذي ظهر واضحا في العصر المملوكي الثاني، مما أدى إلى تطرق التدهور في نواحٍ متعددة داخل المجتمع المصري، وبدا ذلك واضحا على الحكام ومن أمثلة ذلك انتشار أنواع جديدة من الخمور مثل مشروب القمز أو القميز وأول من شربه كان الظاهر بيبرس [5]، وكان يصنع من لبن الخيول المحمض

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ق١، ص ٤٣٦؛ ماير، الملابس المملوكية (ترجمة صالح الشيتى، القاهرة، ١٩٧٢م)، ص ٤٤.

(٢) ابن إياس، نفسه؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٩، ص ٢٠؛ ماير، نفسه، ص ٤٠ – ٤١.

(٣) ماير، نفسه، ص ٤١.

(٤) المقريزى، السلوك، ج٤ ق٢، ص ٧١٣.

(٥) المقريزى، نفسه، ج١ق٣، ص ١٦٠٧؛ إبراهيم بن محمد بن دقماق، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين (تحقيق سعيد عاشور، أحمد دراج، الرياض، ١٩٨٢م)، حاشية (٨)، ص ٣٤٩؛ ابن الفوطى، المصدر السابق، ص ٣٩٢.

ثم اعتمد عليه المماليك في حفلاتهم ومجالسهم، وأصبح المشروب الرئيسي بالنسبة لهم [1]، وكذلك مشروب التمر بغاوي نسبة إلى الأمير تمربغا المنجكى الذي كان أسيرا مغوليا، وهذا المشروب يصنع من الزبيب المخلوط بالماء، وقد شاع استخدامه في عصر الظاهر برقوق[2]، يضاف إلى ذلك ما ادخله الأسرى الأرمن من أنواع أخرى من الخمور جلبوها معهم من بلادهم، حيث كانوا يعصرون الخمور بكثرة في مساكنهم، سواء في خزانة البنود أو في القلعة، ويبلغ مقدار ما يعصرونه من الخمر حوالي ٣٢ ألف جرة كل عام، ويباع في اليوم الواحد نحو اثنى عشر رطلا، كما ظلوا يربون الخنازير ويقومون ببيعها[3]، ولم يقتصر الأمر على الأسرى فقط، بل كانت هناك فئات معينة من المصريين عصروا الخمور وباعوها واستخدموها في الحفلات والأعياد والموالد، وذلك رغم المراسيم السلطانية بمنع شرب الخمر ومعاقبة صانعيها وحبس من يشربها وتخريب الحانات والضرب على أيدي المفسدين، مثلما حدث عام ٦٦٧هـ/١٢٦٨م عندما أصدر الظاهر بيبرس مرسوما إلى كل الديار المصرية والشامية بمنع الخمور ثم مرسوما آخر عام ٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م [4]، إلا أنها كانت مجرد حبر على ورق، وليس لها صدى في النفوس، فسرعان ما يعود الناس إلى عصر الخمور وبيعها وشربها.

كما كان للأسرى الأجانب دور في نشر الشذوذ الجنسي والفساد الخلقي ومعاشرة النساء الغانيات، لدرجة أنهم قد خصصوا دورا لممارسة الدعارة، وذلك ما ذكره الشجاعي حيث قال " ومن اختار أن يقصدهم يشرب عندهم ما يحلوا له ويخلو له المكان ولا يعارضه معارض وقد تزايد عددهم كثيرا " [5]، وهذا معناه أن مساكن الأسرى كانت مقرا للفساد حيث يأتيهم الفساق والمفسدون من كل مكان لشرب الخمر وللإقامة عندهم لعدة أيام

---

(١) ماركو بولو، رحلات ماركو بولو (ترجمة عبد العزيز جاويد، الهيئة العامة،١٩٩٦م)،ج١،ص ١٣٩.

(٢) بيبرس الدوادار، التحفة المملوكية، ص ١٠٥؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص ٣٦٩؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ١٢٥؛ ماركو بولو، المصدر السابق، ج٢، ص ٧٨؛ سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص ٤٢٤.

(٣) المقريزى، السلوك، ج٢ق٣، ص ٦٤١.

(٤) أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (القاهرة، ١٣٥١هـ)، ج٥، ص ٣٢٤؛ العينى، عقد الجمان، ج٢، ص ٨٠.

(٥) الشجاعي، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

لمعاشرة الغانيات والفواجر من النساء، ولذلك كان يقال عنهم " كانت المرأة إذا تركت زوجها أو أهلها أو أن الجارية إذا هربت من مولاها أو أن الشاب إذا ترك أباه ودخل عند الأرمن لا يقدر أحد على أخذه وانتشاله من أيدي هؤلاء المفسدين "(١)، ويقال إن بعض هؤلاء الأسرى كانوا ينضمون إلى المجرمين وقطاع الطرق وتجار الخمور والحشيش، فشكلوا خطرا على المجتمع المصري(٢)، ولكن هذا الوضع غير صحيح لأنه لم يثبت في المصادر المعاصرة هروب أسير أجنبي من السجن نتيجة لشدة الرقابة عليهم ليلاً ونهارًا.

ولقد سخرهم السلاطين المماليك في الأعمال الشاقة مثل أعمال البناء والتشيد والحفر، فقد اعتمد عليهم السلطان صلاح الدين الأيوبي في بناء قلعة الجبل وفى بناء أسوار القاهرة(٣)، أما الظاهر بيبرس فقد اعتمد عليهم في بناء العمائر السلطانية في بلاد الشام، وكذلك العمل في الحصون الإسلامية (٤)، وفى عصر المنصور قلاوون استخدم ثلاثمائة أسير أجنبي في بناء البارستان المنصوري والمدرسة والسبيل ومكتب الأيتام (٥)، كما سار على نفس المنهج الأشرف خليل بن قلاوون والناصر محمد، حيث استخدم الأسرى الأرمن والفرنج في العمل كفلاحين في الإقطاعيات والأراضي الزراعية(٦)، بالإضافة إلى اشتراكهم في شق الترع والجسور وجلب الحجارة وحفر الخلجان(٧)، وكذلك في بتاء مسجد الأمير قوصون الذي كان بجوار حارة المصامدة حيث استعان في بناءه بعدد من الأسرى الأجانب(٨)، كما كانوا يعملون في الحظائر وأحواش الحيوانات والطيور التي بناها السلاطين المماليك من قوص إلى الجيزة لتربية الطيور والحيوانات التي كان يصطادها السلطان(٩)، وفى أحيان أخرى كان يتم

---

(١) المقريزى، السلوك، ج٢ ق٣، ص ٦٤١؛ الخطط، ج٢، ص ٢٨١.

(2)Lapidus , Muslim cities in the latter middle ages (London , 1967) , p. 84.

(٣) آشتور، التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط (ترجمة عبد الهادى عبلة، دمشق، ١٩٨٥م)، ص ٣١٠؛ فايد حماد عاشور، التنظيمات العسكرية، ص ٣٨٦.

(٤) ابن واصل، تاريخ الواصلين، ورقة ١٣٦٥؛ ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ١١٨.

(٥) المقريزى، الخطط، ج٤، ص ٢٦١.

(٦) الشجاعى، المصدر السابق، ص ٨.

(٧) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ١١٨؛ ابن أيبك، كنز الدرر، ج٩، ص ٣١٢–٣١٣.

(٨) المقريزى، الخطط، ج٤، ص ١٠٤.

(٩) نفسه، ج٣، ص ٣٧٢؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٩، ص ١٧١.

استخدامهم لخدمة الجيش في وقت الحرب، فعندما حاصر الظاهر بيبرس حصن أرسوف اعتمد على الأسرى الأجانب في هدم سور الحصن[1]، وعلاوة على ذلك فقد كانوا يشاركون في صنع الأسلحة، مثل آلات الأساطيل والمدافع، بل إن السلاطين استخدموهم في الحروب لضرب هذه المدافع وحراستها وصيانتها[2].

الرقيق الأجنبي ودوره الاجتماعي:

شكل الرقيق الأجنبي عنصرا هاما وكثرة عددية في دولة سلاطين المماليك، فمنهم من جاء عن طريق تجار الرقيق، ومنهم من تم أسره في الحروب ثم تم بيعه في أسواق الرقيق، ولذا نحن لا نبالغ حينما نقول إن الرقيق الأجنبي قد تواجد في كل بيت في المجتمع المصري، سواء كان هذا البيت قصر السلطان أو الأمير أو التاجر أو بيت فقيه أو بيت أحد العامة، وعلى أية حال فقد اعتمد المجتمع المصري على الرقيق بنوعيه الأبيض والأسود وبجنسيه الذكور والإناث.

أما عن استخدام الرقيق الذكور فكان حسب جنسه، فغالبا ما كان الرقيق الأبيض يعمل في الجيش والفروسية، وكان يتم اختيارهم على أساس قوة البنيان والصلابة وصحة الجسد، أما الرقيق الأسود فاستخدم عبيدا وخدما في المنازل والقصور، أو في خدمة الفرسان، وأما النوع الثاني من الذكور الذين لا يصلحون للحياة العسكرية فقد تولوا وظائف متعددة مثل الطواشي ويقصد به الغلمان الخصيان [3]، وهؤلاء قد عملوا في الآدار السلطانية (بيوت الحريم السلطاني)، وذلك لأن استخدام الذكور في بيوت الحريم يمثل مشكلة، ولذا يشترون نوع آخر من الذكور أقرب للأنوثة، أطلق عليهم الخصيان، ولجأ إليهم الحكام والناس لاستخدامهم في بيوتهم وقصورهم مع وجود الحريم دون خوف منهم[4]، وكلمة خصي تعني الرجل الذي لم يتصف جنسيًا بالرجولة بل هو أقرب للأنوثة وهي كلمة تساوي

---

(١) المقريزي، السلوك، ج١ق٢، ص ٥٣٠؛ ابن عبد الظاهر الروض الزاهر، ص ٢٤٣.

(٢) المقريزي، نفسه، ج١ق٣، ص ٧٧٨.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص ٤٥٦؛ ابن خلدون، المصدر السابق، ج٥، ص ٣٦٢؛ سعيد عاشور، المجتمع المصري، ص ١٣٥.

(٤) سعيد عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام (دار النهضة العربية، ١٩٧٦م)، ص ٤٥٥؛ عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى (مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢م) ص ١٢٤.

في المعنى كلمى طواشي[١].

وقد اعتاد تجار الرقيق على جلب الغلمان الخصيان من أوربا والحبشة، وخاصة العناصر المسيحية الحبشية[٢]، وكانت أهم مدينتان تبيعان الخصيان السود في الحبشة هما وشلو وهدية[٣]، أما الخصيان البيض فكانوا يجلبون من بلاد الروم والهند والأندلس[٤].

أما عن مهام الطواشي فإنه كان مسئولاً عن تدريب المماليك الجدد في الطباق باعتباره مشرفا أو معلما لهم؛ لذا لقبوه أحيانا بمقدم المماليك[٥]، وكذلك تولى منصب الخاصكية، وتعنى: الشخص القريب من السلطان، ويقوم بخدمته، وله حق الدخول عليه بالليل والنهار ولا يفارقه لفترات طويلة[٦]، وكذلك منصب السقاه وهو أحد المماليك الملازمين للسلطان، ومسئول عن إعداد اللحوم وفرش ما يحتاجه وإعداد الشراب[٧]، وثمة وظائف أخرى مثل الجمدارية، وهى كلمة فارسية تتكون من لفظين، الأول: هو جام ومعناه الثوب، والثاني: هو دار ومعناه ممسك بمعنى أن الجمدار هو الشخص المسئول عن إلباس السلطان[٨]، أما وظيفة

---

(١) المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م) ج١، ص ٢٤٨؛ ج٢، ص ٥٩١؛ ابن منظور، لسان العرب، (دار المعارف، ب. ت)، ج٢، ص ١١٧٨؛ الفيروز آبادى، القاموس المحيط (تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، ١٩٩٧م)، ج٢، ص ١٦٧٩؛ المعجم الوجيز (مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٠م)، ص ١٩٩، ٣٩٧.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٣٤٧؛ السخاوى، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (دار الجيل، بيروت، ب. ت)، ج٣، ص ١٦، ١٧، ٨١–٨٦.

(٣) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٥، ص ٣٢٧ – ٣٢٨؛ العمرى، التعريف بالمصطلح الشريف (القاهرة، ١٣١٢هـ)، ص ٣٠؛ أبو الفدا، تقويم البلدان (تحقيق رينو دماك كوكين، باريس، ١٩٨٠م)، ص ١٦٠- ١٦١.

(٤) ابن حوقل، صورة الأرض (ليدن، ١٩٣٨م)، ج١، ص١١٠؛ السخاوى، الضوء اللامع،ج٣، ص ١٧٤ – ١٧٧؛ سمير الخادم، الشرق الإسلامى، ص ٣٦٧.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ١٨٥؛ ابن الفرات، تاريخ الدول والملوك، ج٩، ص ٨٣ و ٩٨، ١٣٤.

(٦) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٧، حاشية (٤)، ص ١٧٩؛ ابن شاهين الزاهرى، زبدة كشف المماليك، ص ١١٥ – ١١٦؛ محمد بن عيسى بن كنان، حدائق الياسمين في ذكر القوانين (تحقيق عباس الصباغ، بيروت، ١٩٩١م)، ص ١٠٨.

(٧) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٥، ص ٤٥٤؛ ابن كنان، نفسه، ص ١٠٩.

(٨) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٥، ص٤٥٩؛ ابن كنان، المصدر السابق، ص ١٠١.

الخازندارية فقد تولاها شخص مسئول عن خزانة بيت المال والمتصرف في الأموال الصادرة والواردة إليه[1]، كما كان يعهد للطواشي أعمال أخرى داخل دور الحريم السلطاني الذي تتكون من قاعات لسكن حريم السلطان، وكان لكل زوجة خدم وحشم وجواري وطواشية[2]، ويطلق عليه في هذه الحالة لقب الزنان دار أو الزمام دار، وهى كلمة فارسية مركبة من لفظين، الأول: هو زنان وتعنى النساء، والثاني: هو دار وتعنى ممسك، أي أنه هو الشخص المسئول عن خدمة النساء[3]، ثم قيامه بوظيفة أخرى ذات أهمية وهى تربية أبناء السلطان وأبناء الأمراء الذكور، حيث يقوم بتعليمهم القراءة والكتابة والآداب منذ سن السابعة[4].

وقد تمتع الطواشى بحرمة وافرة وكلمة نافذة ومهابة في نفوس الجميع، كما عرف عنه الحزم والشدة وأعمال البر والصدقات، فضلا عما اشتهر به من التقوى والميل إلى تعلم الدين والتفقه فيه، مثل الطواشي شرف الدين قميص مقدم المماليك [5]، والطواشي فيروز الرومي الخازندار الذي تربى مع الناصر فرج ابن برقوق، وكان ملازما له[6]، وكذلك الأمير بهادر بن عبد الله الشهابي الرومي الطواشي مقدم المماليك السلطانية، الذي كانت له كلمة نافذة وكان صاحب حرمة وصيت[7]، وأيضا الأمير فاخر بن عبد الله الطواشي مقدم المماليك الذي تميز بالسطوة والجراءة [8].

على أن السلاطين المماليك لم يغفلوا عن مراقبة الطواشية نظرا لأهمية هذا المنصب، وبالتالي أهمية من يتولاه، فعاقبوا المقصرين منهم في أداء واجباتهم، حيث أمر السلطان الظاهر

---

(1) القلقشندى، نفسه، ج٤، ص٢٦، ج٥، ص ٤٦٢؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٥، ص٤٨٥.

(2) القلقشندى، نفسه، ج٥، ص ٤٥٩؛ ابن شاهين الظاهرى، المصدر السابق، ص ١٢٢؛ السبكى، معيد النعم ومبيد النقم (تحقيق محمد على النجار، أبو زيد شلبى، القاهرة، ١٩٤٨م)، ص ٣٩ - ٤٠.

(3) القلقشندى، نفسه، ج٤، ص ٢١؛ ابن شاهين، نفسه؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٢٥.

(4) ابن الفرات، تاريخ الدول والملوك، ج٩، ص ١١١؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص٣٢٤.

(5) ابن الفرات، نفسه، ج٨، ص ١٠٥.

(6) ابن حجر العسقلانى، إنباء الغمر، ج٧، ص ٢٣، ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ٣٧٥؛ السخاوى، الضوء اللامع، ج٦، ص ١٣٥.

(7) ابن تغرى بردى، المنهل الصافى، ج٣، ص ٤٣٦؛ السخاوى، نفسه، ج٣، ص ١٩.

(8) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٨، ص ٢٢.

بيبرس عام ٦٦٣هـ/ ١٢٦٤م بقطع أيدي جماعة منهم بسبب إهمالهم في مراقبة المماليك، فقد حدث أن قام أحد المماليك بالاعتداء على امرأة في الشارع دون أن يعاقبه مقدم المماليك، ثم اشتراكهم مع نواب الولاة والخفراء في التغاضي عما ارتكبه بعض المماليك من مفاسد في شوارع القاهرة[١]، كما أمر بشنق الطواشي شجاع الدين عنبر المعروف بصدر الباز، وعلقه تحت القلعة بسبب شربه المتزايد للخمور[٢]، وفي عام ٧٢١هـ/ ١٣٢١م ثار المماليك على كريم الدين ناظر الخاص السلطاني بسبب تأخر رواتبهم لمدة شهرين، فغضب الناصر محمد على مقدم المماليك ونائبه ومقدمي الطباق، وطرد جماعة منهم إلى البلاد الشامية، وأخرج جماعة أخرى من القلعة، وضرب واحدا منهم مع غلامه لكونه شرب الخمر[٣].

ولكنها كانت حالات نادرة الحدوث، فقد اشتهر هؤلاء الطواشية بإخلاصهم الشديد ووفائهم للسلطان، ورغم نفوذهم وتواجدهم المستمر بالقرب منه إلا أنهم لم يشكلوا خطرا أو قوة معادية له، ولم يكن لديهم طموحات سياسية، ولم نقرأ عن شغب أو ثورة أو عصيان قام بها أحد الطواشية طوال العصر المملوكي، ولكنهم في أحيان أخرى كانوا مسئولين بشكل مباشر عن أعمال الشغب والعنف التي قام بها المماليك الجلبان في العصر المملوكي الثاني، لأنهم لم يهتموا بتربية المماليك الجدد، فأدى ذلك إلى تطرق الفساد إلى الدولة، مما جعل المماليك الجلبان يقومون بأعمال السلب والنهب والفوضى فأثاروا الفزع والرعب في نفوس العامة في الشوارع، وسادت الفوضى، وعم الفساد، مما أثر على عمليات البيع والشراء، فأدى ذلك إلى إغلاق الأسواق والحوانيت، وفسدت البضائع وضاعت الأموال[٤].

بالإضافة إلى استخدام الأمراء للعبيد السود في إثارة الفوضى، حيث استأجروهم لمصالحهم الخاصة، فكان ذلك مشجعا لهم، حيث فرضوا عليهم مبلغاً من المال مقابل ممارستهم لبعض الأعمال، مثل بيع الخمور والحشيش، فضلا عن حصولهم على عطايا و أموال كثيرة عن طريق النهب والسلب في أحياء المدينة وأسواقها، في حين كان الأمراء

---

(١) المقريزي، السلوك، ج١ق٢، ص ٥٤٠.

(٢) نفسه، ص ٦٢٣.

(٣) نفسه، ج٢ ق١، ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

(٤) قاسم عبده قاسم، عصر سلاطين المماليك (دار عين للنشر، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٢٣٩.

يتركونهم يفعلون ما يشاءون في مقابل الاعتماد عليهم في حروبهم وصراعهم ضد أعدائهم، بل قد تطور الأمر في العصر المملوكي الثاني إلى فرض نوع من الإتاوات على الأعيان وكبار التجار، إذ جرت العادة أن يفرض زعيم هؤلاء العبيد مبلغا من المال على أحدهم، فإذا رفض الدفع تعرض للعقاب الشديد[1]، وفى أوقات كثيرة كان السلطان يصدر قرارته بمنع خروج الرقيق بعد المغرب ومنعهم من حمل السلاح أو مجرد عصاه وذلك بعد ازدياد ضررهم وشرورهم[2]. كما استخدم العامة العبيد في بيوتهم وفى حوانيتهم للقيام بأعمال متعددة.

أما فيما يتعلق بالجواري الأجنبيات ودورهن في المجتمع المصري، فقد لاحظت شغف الحكام والمحكومين باقتناء الجواري، ودفع الأموال الطائلة في شرائهن، كل حسب مقدرته وإمكاناته المادية، ووفقا للظروف الاقتصادية ومن جنسيات متعددة، حيث كان لدى الظاهر بيبرس حوالي مائتي جارية[3]، أما الناصر محمد بن قلاوون فقد بلغ عدد جواريه أكثر من ألف ومائتي جارية[4]، وهناك من وجد لديه مائة وعشرين جارية وستين عبدا[5].

ولا شك أن هؤلاء الجواري قد قمن بمهام محددة وفقا لمقوماتهن وصفاتهن، حيث وجدت الجواري السراري ويقصد بهن من تقوم بخدمة سيدها وتظل بجواره وتصبح ملك يمينه يتمتع بها كيف يشاء وتعمل على راحته وإسعاده[6]، وتليها الجواري المرضعات والدادات، حيث عهد إليهن إرضاع الأطفال ورعايتهم وتربيتهم، وكان يفضل اقتناء المرضعات الحبشيات والنوبيات[7]، ثم الطاهيات اللاتي أقمن في المنازل والقصور، وكن من جنسيات متعددة، فقد وجد عند الوزير الصاحب تقي الدين عبد الوهاب بن فخر الدين

---

(١) Lapidus, op. cit. p. 171 – 174.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ١٨٠؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٦، ص ٩٨.

(٣) ابن إياس، نفسه، ج١ق١، ص ٣٣٧؛ المقريزى، السلوك، ج٤ق٢، ص١٠٢٦.

(٤) المقريزى، الخطط، ج٣، ص ٣٤٤؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٩، ص ١٧٥.

(٥) المقريزى، السلوك، ج٢ ق٢، ص ٤٠٩.

(٦) الحسن بن عبد الله، آثار الأول في ترتيب الدول (بولاق، ١٢٩٥هـ)، ص ١٣٠؛ عبد السلام هارون (نوادر المخطوطات، القاهرة، ١٩٧٢م)، ج١، ص ٣٣٩.

(٧) مصطفى محمد سعد، الإسلام والنوبة في العصور الوسطى (الأنجلو المصرية، ١٩٦٠م)، ص ١٣٩؛ سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص ١٥٥.

جاريتان تحسن كل واحدة منهما ثمانين نوعا من التقالى، هذا سوى باقي أنواع الأطعمة الأخرى[1]، وكذلك وجدت الجواري الراقصات والعوادات والمغنيات، حيث أقبل الحكام والناس على الطرب والشعر وأنواع الفنون المختلفة، وأقاموا مجالس الشراب والرقص والغناء ، وأصبحت العادة لدى كل سلطان أو أمير أو أحد الأعيان الأثرياء وجود مجموعة من المغنيات والعوادات في بيته[2]، كذلك كان يتم استخدام هؤلاء الجواري في القيام بكثير من الأعمال المنزلية من غسل وكنس وطهي ونظافة، فضلا عن إحضار المياه في الحالات التي يتعذر فيها الحصول عليه وبخاصة إذا نقص ماء النهر[3].

وقد حظيت الجواري في المجتمع المصري بالعناية والاهتمام من جانب الحكام والناس، فقد عاملوا الرقيق بصفة عامة بلطف ورفق، حتى أصبح العبد أو الجارية جزءا لا يتجزأ من بيت سيده، فكانت العلاقة إنسانية رحيمة[4]، فعندما يتزوج السيد من جاريته جرت العادة وفقا للشرع الإسلامي أن يعاملها معاملة النساء الأحرار، من حيث الصداق وتخصيص سكن مناسب للعيش فيه[5]، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كن مثل بناتهم اللاتي يحتجن للرعاية والتربية مثال ذلك ما فعله الشيخ برهان الدين الشامي الضرير حيث خصص حصة من حمام الرومي للإنفاق على جاريته بعد وفاته[6]، كما خصص السلطان المنصور قلاوون المارستان المنصوري لعلاج المرضى من الأحرار والعبيد ذكورا وإناثا[7].

هذا إلى جانب ما تشير إليه بعض وثائق الوقف في ذلك العصر من حرص الحكام والناس على توفير مورد ثابت للرزق لجواريهم عقب وفاتهم، وخاصة إذا كان المالك الأصلي

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ ق١، ص ٥٧٤؛ المقريزى، السلوك، ج٣،ق١، ص ٥٩.

(٢) أحمد عبد الرازق، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى (دار الفكر، ١٩٩٠م)، ج١، ص٢٧٢؛ محمد قنديل البقلى، الطرب في العصر المملوكى(الهيئة العامة، ١٩٨٤م)، ص ٩ – ١٠.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ ق٢، ص ٥٨٥.

(٤) أحمد شفيق بك، الرق في الإسلام (ترجمة احمد زكى، القاهرة، ١٨٩٢م)، ص ٦٧ – ٦٨.

(٥) المقريزى، السلوك، ج٢ ق٣، ص ٥٦٦؛ ج٢ ق٢، ص٥٣٦.

(٦) المقريزى، الخطط، ج٣، ص ١٣٤.

(٧) نفسه، ج٤،ص ٢٦٠؛ الحسن بن عمر بن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه (تحقيق محمد محمد أمين، سعيد عاشور، القاهرة، ١٩٨٢م)، ج١، ص٣٠١.

ليس له وريث أو لا يرغب في إعطاء الميراث لأشخاص لا يستحقونه، وكذلك كي لا تذهب أمواله أيضا إلى ديوان المواريث، مثل وثيقة وقف القاضي سديد الدين، وفيها وقف القاضي الدار على جاريته ثم ابنه الذي بدوره أوقفها على هذه الجارية عتيقة أبيه تنتفع بها بالإقامة والإسكان وقبض أجرتها مدى الحياة، ومن بعدها تصبح الدار وقفا على ورثة القاضي من الإناث دون الذكور، وبذلك تكون الجارية المذكورة قد انتفعت بدارها طوال حياتها[١]، وكذلك وثيقة مسرور بن عبد الله الشبلي، حيث أوقف مسكنا لجاريته مدى حياتها تعينها على المعيشة[٢].

وما ورد في وثائق الجنيزا اليهودية خير دليل على حرص الناس على رعاية جواريهم في الحياة وفي المهات، ففي إحدى الوثائق نجد سيدة توصي زوجها وهي على فراش الموت بجاريتها قائلة له: «إن جاريتي عملت على رعايتي والاهتمام بي في مرضي هذا، وعندما كنت مريضة في السنوات الماضية، كما لو كانت أكثر من أمي أو أختي، والآن أوصيك بألا تبيعها أو يشتريها أحد وألا تهان بأية طريقة»[٣].

وكذلك حرص الحكام على تقصي أحوال الجواري، وبخاصة لدى أهل الذمة، حيث سمحت لهم الشريعة الإسلامية باقتناء الجواري الغير مسلمات مع الاعتناء بهن، ففي عام ٨٨٦هـ/١٤٨١م ورد الخبر إلى السلطان قايتباي بأن شخصا باع جارية حبشية يهودية، فطلبه وطلب الشهود للتأكد من ديانتها، وتقدم البائع والمشترى والجارية والشهود أمام السلطان، حيث أقر الجميع بأنها يهودية وليست مسلمة فسمح له باقتنائها[٤]. وفي حالة زواج الجارية من أحد عبيد سيدها فقد كان يشترط عند كتابة عقد زواجها على يد عاقد الأنكحة أن ينص على: " هذا ما أصدق فلان فلانة مملوكة فلان، المقرة لسيدها بالرق والعبودية، عندما خشي على نفسه العنت والفجور، وخاف الوقوع في المحظور لعدم الطول، وأنه ليس في عصمته

---

(١) حسنين ربيع "حجة تمليك ووقف" (المجلة التاريخية المصرية،م١٢،١٩٦٤م)،ص١٩١-١٩٢.

(٢) عبد اللطيف إبراهيم، "وثيقة مسرور بن عبد الله الشبلي " (مجلة آداب القاهرة، م ١٩، ج١، مايو ١٩٥٧م)، ص ١٤٩.

(٣) Goitein, Amediterranean socity, (London, 1963), vol 1, p. 144.

(٤) الصيرفي، إنباء الهصر، ص ٥١٨.

زوجة ولا يقدر على الزواج من حرة، ولذلك فإنه سيدفع صداقا عند تزويجها إياه سيدها المذكور بحق ولايته عليها شرعا[1]، كما جاز أن يتولى السيد بنفسه كتابة ذلك العقد، وفى هذه الحالة كان العقد ينص على الآتي: «هذا كتاب تزويج اكتتبه فلان لعبده فلان من أمته فلانة المقر له كل منهما بالرق والعبودية وهو أنه أشهد على نفسه أنه زوج عبده المذكور لأمته المذكورة تزويجا صحيحا شرعيا، بسؤال كل منهما لسيده المذكور في ذلك وقبل الزواج من سيده عقد هذا النكاح لنفسه قبولاً وشرعًا ولا يعين صداقاً»[2].

أما فيما يختص بنظرة المجتمع المصري إلى أبناء السيد من جواريه وأبناءه من زوجاته الأحرار، فقد كانت نظرة متساوية عند الحكام وعند الناس، حيث تساوى الطرفان في الحقوق والواجبات، وتولى مناصب هامة مثل المؤرخ أبى المحاسن بن تغرى بردى الذي ذكر في حديثه عن نفسه أن والده قد تزوج جواري مولدات، وله عشرة أخوة من أمهات مختلفات الجنسيات فمنها الرومية والجركسية والتركية، أما أمه فكانت مجهولة الجنسية[3]، وكذلك الشيخ برهان الدين العزازي شيخ الشافعية فقد كانت أمه جارية [4]، وبذلك تكون الجواري قد تمتعن بالحرية والأمان في ذلك العصر، كما حرصت جميع الطبقات على حمايتهن والتأكد من سلامتهن وتوفير مورد رزق ثابت لهن طوال حياتهم، وهذا معناه أن الإسلام قد كرمهن و أزال الفرق بين العبد والسيد والرقيق والأحرار.

وعن أثر الجواري في العلاقات الزوجية وفى الحياة العائلية، وعلى مكانة المرأة المصرية في المجتمع في العصر المملوكي، فلا شك أنه قد حدث نوع من الفتور في العلاقة الزوجية إما بسبب ما يخصصه الزوج لجاريته من أموال ورواتب، أو بسبب الغيرة الزوجية، فكان وجودهن في منازل المصريين سببًا للشكوى، ولإثارة الغيرة، مثلما حدث في عام ٨٧٦هـ/ ١٤٧١م حينما اشتكت زوجة من زوجها إلى السلطان قايتباي لأنه قد تركها وعاشر جاريتها[5]، ومن ناحية أخرى فإن وجودهن في البيت طوال اليوم كان سببا في خروج

---

(١) النويرى، نهاية الإرب، ج٩، ص ١٢١.

(٢) نفسه، ج٩، ص ١٢٢ - ١٢٤.

(٣) ابن تغرى بردى، المنهل الصافى، ج٤، ص ٤١.

(٤) نفسه، ج١، ص٩٩ - ١٠٠.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٦٣.

الزوجات من منازلهن كثيرًا طوال فترة النهار دون تذمر من الزوج طالما كانت الجارية تقوم بالأعمال المنزلية وترعى الصغار، إلى جانب تلبية مطالب الزوج[1]، كما أثر وجود الجواري في زينة المرأة وجمالها حيث اعتنت النساء بزينتهن وتفرغت لذلك، حيث وصف لنا أحد المؤرخين المعاصرين ما كانت ترتديه المرأة المصرية من طرحة على رأسها بلغ ثمن الواحدة منها عشرة آلاف دينار، وصور لنا ما كن يتحلين به من خلاخيل ذهبية وأطواق مرصعة بالجواهر وثياب واسعة الأكمام[2].

بالإضافة إلى أن هؤلاء الجواري قد ارتكبن جرائم عظيمة استحقت العقاب الشديد مثل الضرب أو الغرق أو الشنق وذلك أنه عندما يتزوج النسيد من جاريته إلى جانب زوجته الحرة فقد تحتم عليه أن يعتقها قبل العقد عليها، ولذا فإن زوجته الثانية قد تشعر بالغيرة من زوجته الأولى مما يجعلها ترتكب أعمالا شنيعة للفوز بالزوج أو للحصول على الأموال، ففي عام ٧٥٠هـ/١٣٤٩م شنقت جارية رومية خارج باب النصر لأنها اتفقت مع عدة جواري على قتل سيدتها وأقمن لها العزاء وفى اليوم التالي لوفاتها تنافسن حول اقتسام المال الذي سرقنهن من سيدتهن، فانتشر الخبر واعترفن على الجارية التي فعلت تلك الجريمة وتم شنقها[3].

وفى عام ٨٠٢هـ/١٣٩٩م وضعت جارية من جواري الظاهر برقوق السم في طعام زوجة السلطان، واتهمت الجارية وضربت ضربا مبرحا حتى أقرت على رجل نصراني كان يعمل في ديوان السلطان بأنه قام بمساعدتها، ولذا فإنه عوقب بالضرب ولم يقر بشيء ومات الاثنان في السجن[4]، كما تطالعنا مصادر أخرى عن وجود جواري أخريات عمدت إلى قتل سيدتها حتى يخلو لها وجه سيدها[5]، ففي سنة ٨٣٨هـ/١٤٣٤م عمدت جارية على قتل ابن سيدتها وذلك بإغراقه في الخليج الناصري انتقاما منها وحقدا عليها، فأمر القاضي بإغراقها في

---

[1] سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص ١٣٩.
[2] ابن تغرى بردى النجوم الزاهرة، ج٩، ص ١٧٦؛ المقريزى، السلوك، ج٢ ق٣، ص ٨١٠.
[3] المقريزى، السلوك، ج٢ ق٣، ص ٧٩٩.
[4] ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ٥٢٥؛ الصيرفى، نزهة النفوس والأبدان، ج٢، ص ٦٩.
[5] ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ١٣٤؛ المقريزى، السلوك، ج٢ق٢، ص ٨٧٢؛ سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص ١٣٣.

نفس المكان الذي أغرقت فيه الطفل الصغير[1].

وفى عام ٨٧٦هـ/ ١٤٧١م اتفقت جارية بيضاء مع غلام على قتل سيدها وسرقة أمواله وهروبهما معًا، وبالفعل قتلاه ودفناه في الإسطبل، وعندما انكشف أمرهما أمر السلطان بشنقهما معًا[2]، وكذلك ما حدث في سنة ٨٧٩هـ/١٤٧٤م حيث أمر السلطان الأشرف قايتباي بشنق جارية جركسية قد حملت من أحد مماليكه في طريق الحجاز فلما وضعت مولودها قتلته خوفا من الفضيحة، أما المملوك فقد حكم عليه السلطان إما بالغرق أو بالنفي إلى بلاد الشام[3]، وأيضا في عام ٩١٢هـ/١٥٠٦م أمر السلطان الغوري بالتشهير بإحدى الجواري ثم قتلها وذلك لأنها قتلت سيدتها وابنها وأخو سيدتها[4]، كما حدث عام ٩١٦هـ/ ١٥١٠م حينما أمر السلطان بشنق ثلاث جواري وغلام قتلوا سيدتهم أم الأمير كسباى الداوادر على باب المنزل، وتم تنفيذ الحكم عليهم في نفس المكان الذي قتلوها فيه[5].

ومن الأمور الطريفة عند عقاب الجواري أن الضرب كان لا يزيد عن خمسمائة عصاه[6]، كما كان المنصور أمير حاج بن الأشرف شعبان يضرب جواريه كثيرا وكلما سمع الظاهر برقوق صياحهن أرسل له من يشفع فيهن فيطلق سراحهن، ولكنه قام بحيلة ماكرة لتحقيق هدفه حيث إذا ضرب إحدى الجواري جعل المغاني تدق الدفوف، فإذا صاحت الجارية لا يسمعها أحد، ولكن حريم السلطان برقوق قد علمن بهذه الحيلة وأبلغوا الظاهر برقوق، فكان كلما سمع صوت الموسيقى عرف أن هناك جارية تصرخ وتصيح فيرسل إليه ليشفع فيها[7]، ونتيجة لقسوته وشدته مع جواريه فقد وضعن له شيئا في الشراب شلت يداه لسنوات عديدة حتى وفاته[8].

---

(١) ابن إياس، نفسه، ج٢، ص ١٦٠.

(٢) نفسه، ج٣، ص ٧٠.

(٣) نفسه، ج٤، ص ٣٥٠.

(٤) نفسه، ج٤، ص ٩٦.

(٥) نفسه، ج٤، ص ٢٠٢.

(٦) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١١، ص ٣٨٠.

(٧) نفسه، ص ٣٨٠ – ٣٨١.

(٨) الصيرفى، نزهة النفوس والأبدان، ج٢، ص ٢٩٦؛ السخاوى، الضوء اللامع، ج٣، ص ٨٧؛ الشوكانى،

يضاف إلى ذلك دورهن في تفشى بعض الأمراض الاجتماعية، فمن المعتقد أن وجود أعداد كبيرة من الجواري المسيحيات من الفرنج والأرمن بوجه خاص كان له الأثر في رواج الأمراض الاجتماعية في ذلك العصر، ففي عام ٦٦١هـ/١٢٦١م أيام الظاهر بيبرس "الذي أمر بتطهير الثغر من الخواطى الفرنجيات والخواطى جمع خاطية وهى المرأة الداعرة وتسمى أيضا محظية "[١]، وكذلك ما يرويه لنا أبن أيبك الداوادار في حوادث عام ٧١٦هـ/١٣١٦م، حيث أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون مراسيم بإبطال ما كان يحدث في دار الزعيم من فواحش ومفاسد وذلك لأن هذه الدار كان بها ناس يفسدون الجواري والعبيد ويساعدوهن على الهرب من منازل أسيادهن ويأتون بهن إلى تلك الدار بظاهر باب زويلة فيعطون خمسين درهما حتى يعيدوه إليهم [٢]، وبهذا قد عشن في قصور السلاطين والأمراء والعامة وأصبحن جزءا لا يتجزأ من الحياة العائلية في المجتمع المصري.

البدر الطالع، ج١، ص ١٣٠.

[١] المقريزى، السلوك، ج١ ق٢، ص ٦٠٠.

[٢] ابن أيبك، كنز الدرر، ج٩، ص ٢٩٠.



الفصل الرابع

الوجود الأجنبي أواخر العصر المملوكي

- **تدهور الأوضاع الداخلية وأثره على** (قوة الدولة – سياسة الاحتكار التجاري داخليا – سياسة الاحتكار التجاري خارجيا وأثره على الوجود الأجنبي).
- **الخطر البرتغالي على مصر** (الكشف البرتغالي استكمال للفكرة الصليبية – مراحل اكتشاف الطريق الجديد – الأثر الاقتصادي على مصر – الأثر الاقتصادي على الأجانب – موقف السلطات المملوكية والأجنبية من الخطر البرتغالي).

تدهور الأوضاع الداخلية وتأثيره على القوة السياسية للدولة:

ثمة حقيقة واضحة اجتمع عليها مؤرخو العصر المملوكي المعاصرون والمحدثون وهى أن هناك فرقا شاسعا بين فترة الصعود والنمو المتمثلة في الدولة المملوكية الأولى (البحرية) وبين فترة الهبوط والاضمحلال المتمثلة في الدولة المملوكية الثانية (الجراكسة)، ورغم تعرض الدولة الأولى للتدهور والانحلال والاضطرابات، إلا أنها كانت قادرة على التصدي لمثل هذه الظروف داخليًّا وخارجيًّا، وعلى العكس تماما كانت الدولة الثانية، حيث تطرق إليها الفساد والإهمال في كل شئون الدولة، وبدأت عوامل الهدم تنهش في بنيان الدولة منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي.

أصبحت الحكومة غير مستقرة، وغير جديرة بثقة المصريين، حيث توالى على الحكم أمراء وسلاطين الواحد تلو الأخر بالعنف والاغتصاب وبث المؤامرات للإيقاع بالآخرين، فأدى إلى تغيير أعداد كثيرة منهم في وقت واحد، بالإضافة إلى أنهم كانوا صغاراً في السن، تحكم فيهم الأوصياء الذين قبضوا على السلطة ومقاليد الأمور، مما كان له الأثر السيىء على الدولة وأحوالها[1].

وقد اصطبغ هذا العصر بصيغة خاصة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث انتشرت الفتن والثورات والاضطرابات، إما رغبة في تولى السلطة[2]، أو في الحصول على زيادة مالية للأمراء والمماليك الجلبان[3]، وبالطبع كان السلطان المملوكي الضعيف يصب جام غضبه على الشعب، وذلك بفرض الضرائب الباهظة، والمصادرات

---

(١) قاسم عبده قاسم، عصر سلاطين المماليك (دار عين للنشر، القاهرة، ١٩٩٨م)، ص ١٤٦؛
Sydney Fisher, the middle east, (U. S. A, 1990), p. 130.

(٢) سعيد عاشور، العصر المماليكى في مصر والشام (دار النهضة المصرية، ١٩٧٦م)، ص ١٨١؛ إبراهيم على طرخان، مصر في عصر دولة الجراكسة (دار النهضة المصرية، ١٩٦٢م)، ص ٣٦.

(٣) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (تحقيق محمد مصطفى زيادة، دار الكتب، ١٩٤١م)، ج٤، ق٢، ص١٠٢٦ – ١٠٢٧؛ ج٤ ق٣، ص ١٠٩١؛ جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى، منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور (تحقيق وليام بيير، كاليفورنيا، ١٩٣٠م)، ج١، ص ٤ – ٥؛ ج٢، ص ٢٠١ –٢٠٥؛ محمد بن أحمد بن إياس المصرى، بدائع الزهور في وقائع الدهور (تحقيق محمد مصطفى، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٢م)، ج٢، ص ٢٣٤، ٢٩١، ٣٤٢.

بدون أسباب من أجل سد العجز المادي في الخزانة السلطانية[1]، وتلي ذلك اتباع سياسة نقدية متغيرة باستمرار، فأصاب الناس الضرر العام من جوانب متعددة، بالإضافة إلى هجمات العربان على المدن والقرى الريفية، مما كان له الأثر السيئ على القوة السياسية للدولة.

اتجه سلاطين دولة المماليك الجراكسة إلى الاشتغال بالتجارة والنزول إلى ميدان الاقتصاد بهدف زيادة موارد الدولة، وللخروج من الأزمة المالية التي شهدتها البلاد أواخر العصر المملوكي، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أصدر عدة مراسيم جعلته التاجر الوحيد في الدولة، وأصبح الاحتكار التجاري نظاما سارت عليه الدولة، حيث احتكر السلطان بعض السلع الهامة مثل الغلال والتوابل والبخور والسكر، التي كانت تدر أرباحا طائلة، وفرض هذه السلع على التجار الوطنيين والأجانب بأسعار يحددها بنفسه، مما أدى إلى ارتفاع أثمانها ارتفاعا فاحشا، الأمر الذي أنزل أبلغ الضرر بالأجانب بوجه خاص، وبالناس بوجه عام.

وقد بلغت سياسة الاحتكار التجاري أشدها على عهد السلطان الأشرف برسباى

أما عن الأسباب التي أدت إلى وجود هذا النظام فمن الباحثين من يربطها بفساد النظام الإقطاعي في أواخر الدولة المملوكية الأولى وعجزه عن الوفاء بالتزامات الدولة بعد أن أهملت شئون الري والصرف[2]، فقد كانت دولة المماليك دولة إقطاعية، تقوم بتوزيع الأراضي الزراعية على السلطان وكبار الأمراء وأجناد الحلقة والعربان والتركمان [3]، وكان الإقطاع أمرا شخصيا، فقد تمتع صاحبه بغلاته وإيراده، فكانت الإقطاعات بمثابة الرواتب التي يحصل عليها الأمراء مقابل تجنيدهم في الجيش المملوكي [4].

على أن هذا النظام لم يظل على حاله من الثبات والإحكام، فقد تطرق إليه الفساد والخلل، حيث تنازل الأمراء والأجناد عن الإقطاع عن طريق البيع أو المقايضة والتنازل، مما

---

(١) سعيد عاشور، العصر المماليكى، ص ٣٠٧؛ نعيم زكى، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (القاهرة، ١٩٧٣م)، ص ٣٣٤.

(٢) شهاب الدين أحمد بن علي القلقشندى، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (القاهرة،١٩١٨م)،ج٣،ص ٤٥٨.

(٣) المقريزي، السلوك، ج١ ق١، ص ٥٠٩.

(٤) السيد الباز العرينى، الإقطاع الحربي بمصر (القاهرة، ١٩٥٦م)، ص ٢٢؛عبد المنعم ماجد، نظم دولة المماليك ورسومهم (الأنجلو المصرية، ١٩٦٤م)، ج١، ص ٧٠.

أدى إلى دخول كثير من أرباب الوظائف الدينية وكثير من الكتاب وأرباب الصناعات والحرف والأثرياء ضمن الجيش، فأدى ذلك إلى ضعف الجيش وانهيار دعائمه[1]، وهذا معناه ضياع المورد المادي لإعداد الجنود، فأضطر السلطان إلى اتباع وسيلة جديدة لسد العجز المادي وتغطية نفقات الجيش، ومن ناحية أخرى كان السلطان المملوكي في حاجة ماسة إلى المال لكثرة الحملات الحربية التي أرسلها إلى قبرص ورودس[2]، والحملات والاستعدادات العسكرية لحماية السواحل المصرية من غارات القراصنة، والتي أرهقت الخزانة واستهلكت أموالا كثيرة، بالإضافة إلى الخسائر المادية التي لحقت بالجيش والأسطول المصري أثناء فشله في هذه الحروب وبالتالي كان السلطان مضطرا لإتباع سياسة جديدة لجمع الأموال لسد نفقات الجند الثائرين ولتغطية نفقات الحملات العسكرية.

أتبع السلطان الأشرف برسباى سياسة الاحتكار التجاري إذ أحتكر صناعة السكر وتجارته الداخلية ثم تجارة الخشب والمصنوعات المعدنية [3]، ثم ما لجأ إليه السلاطين من المتاجرة الشخصية فيما عرف باسم المتجر السلطاني، وفيه تنافس السلاطين بتجارتهم وتحكموا في الأرزاق وعملوا لهذه التجارة ديوانا عرف بديوان المتجر[4]، ثم ما لبث أن أحتكر التجارة الشرقية بعد أن أغرته مكاسب التجارة الداخلية، ففي عام ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م أمر السلطان بتجهيز مال إلى جدة ليشترى به الفلفل والتوابل، وأمر ألا يباع لأحد غيره، وألزم جميع التجار ألا يتوجه أحد ببضاعته إلى الشام ولا غيرها بل إلى القاهرة، ولا يباع إلا بالإسكندرية إلا بعد أن يكتفي السلطان، وألزم الأجانب بشراء الفلفل بزيادة ٥٠ دينارًا فاشترى الأجانب شيئًا ورجعوا بأكثر بضاعتهم وظل يزداد الأمر في كل سنة [5].

---

(١) نعيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٣٤.

(2)Cambridge of Islam , (London , 1970) , vol 1 , p. 225 – 226 ; MM Ziada , the
foreign relations of Egypt in the fifteenth century (Liverpool , 1930) , p. 229.

(٣) نعيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

(٤) المقريزى، السلوك، ج٤ ق٢، ص ٧٩١؛ الحافظ بن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأنباء العمر (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م)، ج٨، ص ١٧٤.

(٥) المقريزى، نفسه؛ ابن حجر، نفسه، ص ١٧٥.

كما حاول التخلص من تجار الكارم حيث ألزمهم بالمجيء إلى أسواق القاهرة بدلا من موانئ جدة وعدن، و استولى على الفلفل،ومنع أي تاجر من البيع أو الشراء بدون إذنه[١]، إذنه[١]، وبذلك يضمن أن التجار سيدفعون ضريبة دخول القاهرة، ثم ضريبة دخول الإسكندرية، وفي نفس الوقت يبعد بين تجار الكارم والأجانب بعد أن لاحظ بينهما تجاوبا واضحا.

هذا بالإضافة إلى مصادرة أموال وبضائع تجار الكارم في مناسبات عديدة، ففي عام ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م صادر مبلغًا ضخمًا من التاجر الكارمى نور الدين التبريزي قدر بحوالي ١٠٠٠.٠٠٠ دينار بسبب وشاية رجال الدولة ضده [٢]، كما أشتط الناصر محمد بن قايتباي في المصادرات عام ٩٠٣هـ/ ١٤٩٧م لينفق على المماليك الجلبان[٣]، وفي سنة ٩٠٧هـ/ ١٥٠١م صادر الأمير طرابای رأس نوبة النواب - بأمر من السلطان الغوري - تجار الكارم الذين توفى منهم الكثير بسبب العقاب الشديد أثناء المصادرات، ومن عاش منهم كان فقيرا مما أدى إلى هجرتهم خوفا على أنفسهم[٤]، وبلغت قسوة المصادرات مداها إلى حد جعل بعض تجار الكارم يتمنون على أنفسهم بالموت حتى يستريحوا مما هم فيه من الغرامات والخسائر والظلم [٥].

وقد أجمع بعض المؤرخون المحدثين على أنه كان هناك مائتا تاجر كارمى في مصر في عصر الناصر محمد والمؤيد شيخ الذي كان يرحب بهم ويقترض منهم الأموال، ولكن بعد وفاته تدهورت أحوال تجار الكارم، وكادوا أن يختفون من الأسواق بسبب سياسة الاحتكار التجاري ومشاركة السلطان لهم في أرزاقهم، مما قلل من أرباحهم،وقلل من الامتيازات التي

---

(١) شمس الدين محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (بيروت، ب. ت)، ج٦، ص ٦٤.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٣٩٤.

(٣) نفسه، ج٤، ص ١٦.

(٤) أحمد عبد الرازق، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى (دار الفكر، ١٩٩٠م)، ج٢،ص ٢٥٢.

(٥) صبحي لبيب، «سياسة مصر التجارية في عصري الأيوبي والمملوكي»، (المجلة التاريخية المصرية، ج٢٩، ١٩٨٢م)، ص ٤٣ ؛عزيز سوريال عطية، الحروب الصليبية (ترجمة فيليب صابر سيف، القاهرة، ١٩٩٠م)، ص ١٨٨؛

Ashtore lighu , studies on the levant trade (London , 1978) p. 27 – 28.

كانوا يحصلون عليها، ولم يعد يظهر في الأسواق المصرية اسم تاجر الكارم، بل اسم تاجر السلطان فقط، وذلك لهجرة البعض ولتقاعس البعض، الأخر عن العمل واستسلم لمصيره البائس، وأصبح مجرد عميل للسلطان فقط (١).

ولا شك أن هذه السياسة كان لها الأثر السلبي على الأجانب في مصر، وعلى علاقاتهم بالسلطان، فعندما أمر السلطان برسباى ببيع الفلفل السلطاني إلى التجار الأجانب بسعر معين، وبعد تحميله في السفن أمر برفع السعر، فأضطر إلى دفع مبالغ أخرى،لأنه لم يسمح لهم بالرحيل بدون دفع الباقي، ولكن القنصل الأجنبي تكفل بتسديد الثمن المطلوب(٢).

وبالغ السلطان في تعسفه ضد الأجانب، حيث منع إقامة القبان لوزن بضائع التجار، وامتنع الناس عن بيع التوابل للتجار الأجانب، وألزمهم بشراء الفلفل السلطاني بمائة وعشرين دينارا للحمل الواحد في، حين كانت قيمته مع التجار ثمانين دينارا فقط، فأخذوا جزءا منه و امتنعوا عن شراء الباقي وعادوا إلى بلادهم وتركوا كميات كبيرة من الفلفل في ميناء الإسكندرية فشمل ذلك الضرر والخسارة لكثير من التجار المسلمين والأجانب (٣).

وإزاء هذه القسوة أضطر قنصل الجنوية عام ٨٣٢هـ/١٤٢٨م ومعه بعض التجار الجنويين إلى الهرب دون دفع الديون المتبقية عليهم للديوان السلطاني، والتي قدرت بحوالي عشرين ألف دينار، نتيجة لارتفاع الأسعار، وعند رحيلهم في البحر تقابلوا مع مركبين قادمين من بلادهم، فشرحوا لهم الوضع في ميناء الإسكندرية فأضطر الجميع إلى العودة(٤).

وفى عام ٨٣٣هـ/١٤٢٩م ألزم السلطان الأشرف برسباى الأجانب بشراء حمل الفلفل بمائة وثلاثين دينارا، رغم أن سعره في القاهرة كان خمسين دينارا (٥)، وبالطبع تذمر

---

(١) المقريزي، السلوك، ج٤ ق٢، ص ٧٣٥؛ Ziada, op. Cit, p. 230.

(٢) المقريزي، نفسه، ص ٧٢١.

(٣) ابن حجر، إنباء الغمر، ج٨، ص ١٧١.

(٤) المقريزي، السلوك، ج٤ ق٢، ص ٨٢٤؛

Stanly lane pool, A history of Egypt in the middle ages (London, 1901), p. 340.

(٥) المقريزي، نفسه، ص ٨٦٩.

التجار الأجانب، وحاولوا تقليل الثمن، ولكنهم في النهاية اضطروا إلى الشراء ولكن بكميات قليلة، لأنهم لن يستطيعوا تصريف أكثر من ذلك في أسواق أوربا بالأسعار المرتفعة رغم احتياج الغرب للفلفل، مما سبب خسارة فادحة لهم، ولم يحقق الربح المطلوب، وتزايد الأمر سوءا في عام ٨٣٥هـ/١٤٣١م حينما أمر السلطان تجار القاهرة والإسكندرية بشرا ء الفلفل لصالحه بخمسين دينارا، في حين أنهم عادوا لشرائه منه بسبعين دينارا، كما أمر بألا يبيع أحد الفلفل للتجار الأجانب القادمين إلى الإسكندرية سواه[١].

وبناءا على ذلك ضج الأجانب و استاءوا من هذا التعسف والظلم، واشتكوا للسلطان، وجاء أول احتجاج من جانب تجار قطا لونيا عام ٨٣٦هـ/١٤٣٢م حينما أرسلوا قنصلهم في دمياط للسلطان برسباى، وأخبره برفض رعاياه شراء الفلفل بالسعر المرتفع وهدده، بالانتقام إذا لم يتراجع عن موقفه، واستنكر ما تقوم به السلطات المحلية تجاه الأجانب في الموانئ المصرية، ولكنه لم يصغ إليه واعتبر تهديده إساءة وإهانة كبيرة للدولة وحاكمها، فأمر بمصادرة سلع الجالية القطالونية في الإسكندرية بعد أن حملهم مسئولية الغارة التي شنها القراصنة على سفينة إسلامية قرب طرابلس الشام[٢].

ثم تلي ذلك رسالة من ملك قطالونيا مليئة بعبارات الجفاء والقسوة والشدة، وذلك بسبب إلزام الأجانب بشراء الفلفل السلطاني، فغضب السلطان ومزق الرسالة، ولم يسع لتغيير الوضع وتحسين الأحوال[٣]، حاول التجار الأجانب شراء الفلفل من نائب الإسكندرية بسعر مائة دينار بدلا من مائة وعشرين كما حدد السلطان، ولكنه عاد ورفض السعر السابق، فاضطروا للرحيل بدون شراء حمل واحد فأدى ذلك إلى كساد البضائع في ميناء الإسكندرية[٤].

---

(١) نفسه، ص ٨٨٥.

(٢) نفسه، ص ٩١٤.

(٣) ابن حجر، إنباء الغمر، ج٨، ص ٣٠٥ – ٣٠٦.

(٤) السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي (دار المعارف، ١٩٨٩م)، ص ١٢٥؛ رشيد باقة، العلاقات التجارية بين فلورنسا وسلطنة المماليك في القرن ١٥ م (ماجستير غير منشور، آداب القاهرة، ١٩٨٩م)، ص ١٢٥؛ Ziada, op. cit. p 231.

كذلك استاء البنادقة من سياسة الاحتكار التجاري، و تقدمت البندقية بشكوى إلى السلطان برسباى عن طريق القنصل البندقي الذي طلب من السلطان إبطال هذه السياسية، ولكنه أصر على موقفه ورفض كل الاحتجاجات فأدى ذلك إلى عزم البنادقة على قطع علاقاتهم بمصر، وأرسلت الحكومة البندقية أسطولا إلى الإسكندرية لإنهاء أعمال التجارة بها، فلما رأى برسباى أن هذا القرار سوف يضعه في مأزق شديد منحهم امتيازات جديدة ما عدا احتكار الفلفل فأضطر البنادقة للعودة إلى الموانئ المصرية(١).

وما لبث أن تأزم الموقف مرة أخرى، فقد عاملت السلطات المملوكية الأجانب بالعنف والشدة وأجبرتهم عام ٨٤٠هـ/١٤٣٦م على شراء الفلفل بسعر مرتفع، وعندما رفضوا الشراء طردهم السلطان من الثغور المصرية، وعادوا إلى بلادهم تاركين وراءهم أموالهم وأمتعتهم وبضائعهم، ثم صب جام غضبه على الأجانب المقيمين في الديار المصرية وحبسهم ولم يطلق سراحهم إلا في عهد السلطان جقمق الذي أبدى تعاطفا مع الأجانب(٢).

وجاء عهد قايتباي يحمل في طياته تأزم العلاقات وتدهور الأحوال، فلم يختلف عن سلفه حيث رفع سعر الفلفل إلى مائة وعشرين دينارا، ولكن التجار الأجانب لم يستطيعوا الدفع، فأمر بحبسهم في الفندق لمدة يومين، ولم يطلق سراحهم إلا بعد دفع مائة دينار للحمل(٣)، ثم عاد مرة أخرى وأمر البنادقة بشراء الفلفل بسعر مائتين وعشرة دينار للحمل كل عام،فوافقوا على ذلك (٢). وقد حاولت البندقية الاعتراض على سعر الفلفل، فأرسلت سفارة إلى السلطان أحمد بن إينال عام ١٤٦١م، وعقدت معه معاهدة تجارية، وفيها أعفى البنادقة من بعض الجمارك، ولكنه أصر على بقاء سعر الفلفل مرتفعًا(٤).

كما شهد عصر الغوري استمرارا للمأساة الاقتصادية، حيث أنه ضغط على الأجانب لشراء ثلاثمائة حمل فلفل مخالفا بذلك نص المعاهدة السابقة مع السلطان قايتباي وأحمد بن

---

(١) رشيد باقة، نفسه، ص ٢٦.

(٢) نعيم زكي، المرجع السابق، ص ٥٥ – ٥٦.

(3)Ziada , op. cit. p 248.

(4)Deeping , Histoire du commerce enter le levant et l' Europe de puis des les

croissades (Paris , 1830) , 218 – 219.

إينال، ولكنهم استطاعوا الوصول إلى اتفاق جديد يسمح لهم بشراء مائتين وخمسين حملا، مما أضطرهم إلى الاقتراض، ولكنهم لم يستطيعوا الدفع فقبض عليهم وعلى القنصل في الإسكندرية وحبسهم في القاهرة(١).

ولذا تبادلوا السفارات والرسائل حتى تم الاتفاق مرة أخرى عام ١٥٠٧م على عدم إجبار الأجانب على شراء أكثر من مائتين وعشرة حملا من الفلفل السلطاني بسعر الحمل الواحد ثمانين دوكة فقط، وإذا رغب في رفع السعر فلا يلزم التجار الأجانب بشرائه (٢)، كما تمدنا سفارة دمينكو تريفزانى البندقي إلى القاهرة عام ١٥١٢م بمعلومات هامة، تدل على مدى الاضمحلال السريع للتجارة الأجنبية والمصرية، فقد شكا المصريون إلى السلطان من قلة السفن البندقية في الموانئ المصرية والشامية حيث لم يشاهدوها إلا مرة كل عامين، ولا تزيد عن ثلاثة سفن في العام، وأنهم كانوا يستوردون كميات كبيرة من النحاس والزيت، أما الآن فقد قلت الكمية، كما كان يبقى في الإسكندرية بعد رحيل السفن التجارية خمسة عشر تاجرا أجنبيا يشرفون على التجارة، أما الآن فلا يوجد سوى أربعة أو ستة عملاء فقط، وقد كانت المخازن مليئة بحوالي ٣٠٠٠٠٠ دوكة، أما الآن فهم يشترون أقل من ذلك بكثير، ثم فسر له السفير البندقى أن السبب في ذلك راجعا إلى عدم وجود الحرية التجارية للأجانب في الموانئ المصرية، وأكد له أن هذا الوضع سوف يسبب خسارة للطرفين(٣).

كما احتجت مملكة أراجون وقطالونيا على هذه السياسة، وذلك بشن غارات وهجمات على الشواطئ المصرية وعلى السفن الإسلامية في البحر المتوسط، وقام رعاياها بأعمال السلب والنهب اعتراضا على السياسة الخاطئة التي أتبعها السلاطين المماليك تجاه الأجانب(٤)، ولا شك أن هذه السياسة أيضا قد أدت إلى قلة أعداد الأجانب الوافدين إلى مصر بصفة عامة من جميع الطوائف وتدهورت منظمة الفندق حتى وصل عددهم إلى ثلاثة

---

(1)Ziada , op. cit. p 250.

(٢) سمير الخادم، الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقى البحر المتوسط (بيروت، ١٩٨٩م)، ص ٢٧٠.

(٣) شارل ديل، جمهورية البندقية (ترجمة أحمد عزت عبد الكريم، توفيق اسكندر،دار المعارف، ١٩٤٨م) ص ١٥٢؛ نعيم زكى، المرجع السابق، ص ٤١٢ – ٤١٥.

(4)Stanly lane pool , op. cit , p. 340.

فنادق فقط في مدينة الإسكندرية[1].

أما عن أعداد الجاليات الأجنبية في مصر في ذلك الوقت فقد تأثرت بالتدهور العام في الدولة وبالسياسة الخاطئة التي أتبعها السلاطين المماليك تجاه الأجانب، حيث قلت الجنسيات الأجنبية الوافدة إلى مصر، والتي اقتصرت على البنادقة والجنوية والقطالونيين، أما باقي الجنسيات الأخرى فلم يعد لها وجود في الديار المصرية، وإذا شوهدوا هناك فذلك كان عند مرورهم بها فقط، فلم يعد لهم بها وكالات أو فنادق [2]، حتى وصلت إلى ثلاث فنادق فقط مع نهاية القرن الخامس عشر الميلادي / التاسع الهجري[3].

ثم ما لبث أن قل وجود القطالونيين في الإسكندرية نتيجة للعداء الشديد بين المماليك والقراصنة القطالونيين، مما أثر سلبيا على القطالونيين في المدن المصرية، ولهذا وجد الرحالة فليكس فابرى الفندق القطالوني خاويا تقريبا[4]، ولكن قنصلهم كان موجودا بالإسكندرية وقد حاولت قطالونيا تحسين العلاقات ولكنها لم تستطيع تحقيق ذلك فأضطر القنصل إلى مغادرة البلاد.

أما البنادقة فقد تحملوا في البداية تعسف وظلم السلطات المحلية والضرائب والمكوس الباهظة في الجمرك، وكانت جاليتهم بالإسكندرية تعد أكبر الجاليات الأجنبية [5]، ولكن وسط القلاقل والاضطرابات وتقلب الحكام على السلطة والأخطار الداخلية والخارجية كانت حياة هؤلاء الأجانب معرضة دائما للخطر، وكثيرا ما تعرضوا للمصادرة والسلب والنهب أو للضرب والشنق في حالات أخرى، ومع اكتشاف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح وتوفر المنتجات الشرقية في أسواق لشبونة لم يعد هناك داع لمجيء الأجانب إلى مصر، والاضطرار لشراء السلع بأسعار مرتفعة، أو التعرض للضغط والعنف، فقلت

---

(١) صبحي لبيب، الفندق ظاهرة سياسية واقتصادية وقانونية (ندوة مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٨٥م)، ص ٣٠٠.

(٢) هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى الإسلامي (ترجمة أحمد رضا، عز الدين فودة، الهيئة العامة، ١٩٩١م) ج٣، ص ٣٦١.

(٣) صبحي لبيب، الفندق ظاهرة، ص ٣٠٠.

(4)Felix Fabri , le voyage en Egypte (Paris , 1975) p. 163.

(5) LOC. CIT

أعداد السفن القادمة إلى مصر حاملة الأجانب من جميع الطوائف،وهذا سوف نناقشه في الصفحات التالية.

الخطر البرتغالي وأثره على الجاليات الأجنبية في مصر:

لا شك أن القوة الاقتصادية تشكل إحدى الدعامات الأساسية التي تستند عليها أية دولة، وإذا تطرق إليها الضعف كان ذلك نذيرًا سيئًا لتداعى الدولة، ولقد تمتعت الدولة المملوكية بقوتها الاقتصادية لفترة طويلة، منذ نشأتها حيث استطاعت فرض سيطرتها الكاملة على طرق التجارة الداخلية والخارجية، مما أدى إلى تكدس الثروات والأموال في خزائن الدولة، وكان ذلك سببا في انهيارها، حيث تمكن الطمع والجشع من نفوس الحكام فاتبعوا سياسة الاحتكار التجاري، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على التجار الأجانب، وفي نفس الوقت نشأت دول جديدة ناشئة تسعى إلى النمو والتطور، وذلك عن طريق السيطرة على تجارة الشرق لترتب على ذلك القضاء على مكانة مصر الاقتصادية وإضعافها سياسيا وعسكريا.

فمنذ طرد الصليبيين من بلاد الشام وهم يحاولون استرجاع الأراضي المقدسة المسيحية في بيت المقدس، وقد وجدوا ضالتهم في ملك الحبشة المسيحي، حيث قام رهبان الحبشة في بيت المقدس بدور الوسيط بين ملكهم وملك البرتغال، الذي كان يهدف إلى نشر الدين المسيحي في أفريقيا، وحماية العالم المسيحي متخذا بذلك مسألة الحماية ستارا للعمل الصليبي، فنجده حاول الاتصال بملك الحبشة قبل اكتشاف الطريق التجاري الجديد[١].

ولكن لم يحدث تحالف حقيقي إلا بعد معرفة طريق رأس الرجاء الصالح، وبعد نجاح البرتغاليين في إنزال الهزيمة بالبحرية المملوكية في موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٩م، فعندئذ أرسلت هيلانة ملكة الحبشة سفارة إلى ملك البرتغال لعقد اتفاقية حربية ضد المسلمين[٢].

في حين تابع القراصنة أعمال السلب والنهب والإغارة على السواحل المصرية والشامية بصورة مستمرة، كوسيلة لحرمانها من مصدر ثرواتها وقوتها وفرض حصار

---

(١) أحمد دراج، تاريخ المماليك والفرنج في القرن ١٥ م (دار الفكر، ١٩٦١م)،ص ٨٥.

(٢) سعيد عاشور،الحركة الصليبية (الأنجلو المصرية، ١٩٦٣م)، ج٢، ص ١٢١٢ -١٢١٣؛ هاو سونيا، في طلب التوابل (ترجمة محمد رفعت،الهيئة العامة، ١٩٥٧م)، ص ٢٢٥.

اقتصادي عليها، وبهذا كانت الدولة المملوكية تتعرض لضغوط متعددة ومن جهات مختلفة.

إلا أنه رغم هذه الهجمات كان لا زال يفد على مصر من البحر الأحمر السلع الشرقية وتساعدها على التصدي للأخطار الخارجية ومع استمرار فرض الضرائب والرسوم الجمركية المرتفعة على الأجانب لم يجدوا حلا لإخضاع مصر إلا بقطع ذلك السيل من السلع الشرقية عن الوصول إليها، وذلك عن طريق نقل المتاجر الشرقية من موانئ مصر والشام إلى موانئ أوربية أخرى والوصول إلى طريق بحري جديد يصل إلى بلاد الهند دون المرور بأراضي الدولة المملوكية[1].

وإزاء ما سبق سعت دولتان أوربيتان لتحقيق هذا الهدف المنشود، وهي جنوة التي تضايقت من زيادة نفوذ البندقية في البحر المتوسط وسيطرتها على التجارة العالمية وتطور علاقتها مع مصر، ودولة البرتغال هذه الدولة الناشئة التي كانت تسعى إلى المقامرة والنزول إلى ميدان التجارة، ولذا سوف نعرض مراحل اكتشاف الطريق الجديد الذي أطلق عليه طريق رأس الرجاء الصالح، لنعرف مدى سيطرة الفكرة الصليبية على الغرب الأوربي، وكيف سعى بطرق عديدة لتحطيم السيادة المملوكية، وأثر هذا الاكتشاف الجديد على الأجانب في مصر، وكيف واجهت الدول الأجنبية المساندة للدولة المملوكية هذا الخطر الداهم.

مراحل اكتشاف الطريق الجديد:

بدأت جمهورية جنوة الإيطالية تسعى للوصول إلى الهند منذ سقوط عكا عام ١٢٩١م، حيث أبحر اثنان من جنوة إلى الجنوب في اتجاه المحيط الأطلنطي، ووصلا إلى الساحل الغربي لأفريقيا، ولكنهما فقدا في البحر وضاع أثرهما، ولم يعلم أحد مصيرهما، وفي بداية عام ١٣٠٠م سافر بحارة جنوية آخرون لصالح ملك البرتغال، واكتشفوا جزر الكناري ثم جزر أخرى في المحيط الأطلنطي[2]، ثم تقدم البحار كريستوفر كولمبس الإيطالي

---

(١) زين الدين علي بن أحمد الشيخ، تحفة المجاهدين في أخبار البرتغاليين (تحقيق أيمن فؤاد الطيبي، طرابلس، ١٩٨٧م)، ص٧٨.

(٢) هايد، المرجع السابق،ج٤،ص ٤٣؛

Encyclopedia of students , vol 2 , p. 70. ; Ziada , op.cit. p. 250

الأصل إلى المحيط الأطلسي للاكتشاف لصالح ملك أسبانيا، ولكنه وصل إلى أرض جديدة أطلق عليها أمريكا بدلا من الوصول إلى بلاد الهند [١].

لكن الفكرة لم تمت وتزعمت البرتغال فكرة الكشف الجغرافي، وأراد ملك البرتغال أن يقوم بعمل عظيم مثلما فعل الأسبان، فأرسل أسطولا يدور حول أفريقيا لعله يكتشف طريقا للهند، فوصل الأسطول إلى كينيا واستولى على عدد من العبيد للعمل في الجزر الجديدة وأصبحت مركزا تجاريا للذهب والعبيد، واستمر البرتغاليون في التقدم نحو الجنوب [٢].

كذلك أسهم اثنان من البرتغاليين بجهودهما للبحث عن طريق إلى الهند واشترك معهما الأمير هنري الملاح ابن ملك البرتغال، الذي لعب دورا هاما في حركة الكشوف، ورغم وفاته عام ١٤٦٠م فقد تقدم البرتغاليون من بعده لاستكمال المشروع، وبذلوا كل جهدهم حتى وصلوا إلى ساحل الذهب وساحل الإكوادور عام ١٤٧١م[٣].

وفى عهد الملك البرتغالي جون الثاني واصل المكتشفون أعمالهم إلى أن تمكنوا من الوصول إلى أقصى الطرف الجنوبي لأفريقيا عام ١٤٨٦م بقيادة الملاح البرتغالي بارثليموديار، الذي دار حول رأس العواصف، والذي سماه الملك فيما بعد برأس الرجاء الصالح ثم وصل إلى أرض جديدة على بعد مائتي ميل من هذا الرأس على الساحل الشرقي لأفريقيا[٤]، ولم يهدأ الملك البرتغالي، بل واصل ما بدأه، حيث أرسل اثنين من عملائه في مهمة سرية إلى نفس الطريق ونفس المكان لاكتشاف المصدر الأساسي لتجارة التوابل، والوصول إلى الأسواق الرئيسية للفلفل والبهار الهندي[٥]، وفي طريقهما التقيا ببعثة يهودية قد أرسلها الملك البرتغالي لجمع المعلومات، فاتجها إلى مضيق هرمز ثم زيلع وقد استطاعت تلك البعثات اليهودية

---

(١) عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي لدولة سلاطين المماليك (الأنجلو المصرية، ١٩٨٨م)، ص ٣١٠.

(2)Encyclopedia of students , p. 70

(3)Ziada , op.cit. p. 250.

(٤)هايد، المرجع السابق، ج٤، ص٣؛ شارل ديل، المرجع السابق، ص ١٤٥؛ سعيد عاشور، أوربا في العصور الوسطى (الأنجلو المصرية، ١٩٨٣م)، ج١، ص ٥٩٠؛

Cambridge medieval history (London , 1936) vol 3 , p. 524.

(٥) حامد خطاب، قنصوى الغوري ونهاية الدولة المملوكية (دكتوراه غير منشورة، آداب عين شمس، ١٩٧٣م)، ص ١٤٩؛ Ziada , op.cit. p. 251.

الحصول على خرائط عربية عن المحيط الهندي والتيارات البحرية والرياح الموسمية وبيانات عن التجارة الشرقية[1]، ومن هؤلاء العملاء شخص يدعى بيرودى كوفلهام، الذي تمكن من الوصول إلى مصر عام ١٤٨٧م، وأبحر منها إلى سواكن ثم اتجه إلى الجنوب، فوصل عدن، ثم واصل رحلته إلى الهند، وعند عودته اتجه إلى الساحل الشرقي لأفريقيا فمر بمدينة زيلع ثم مدينة مالي، وقد تمكن خلال رحلته من جمع معلومات هامة عن تجارة الكارم[2].

ونظرا للرغبة القوية لاستكمال هذا المشروع، أرسل الملك الملاح فاسكودي جاما للدوران حول رأس الرجاء الصالح، فوصل إلى الساحل الشرقي لأفريقيا عند موزمبيق عام ١٤٩٧م، حيث وجد بحارا هنديا من كمباى يدعى دافان فاتخذه مستشارا له، لأنه خبيرا بالتوابل وسماسرتها، وقام بتزويده بحمولة من التوابل نظير توصيله إلى الهند [3]، وبعد موزمبيق أبحر إلى مالندى (كينيا)، حيث استقبله حاكمها استقبالا كريما، وطلب منه ملاحا يرشده إلى الهند، فأمده بملاح ماهر في أحوال البحار [4]، وسارت سفنه في المحيط الهندي حوالي ثلاثة وعشرين يوما حتى وصل فاسكودى جاما إلى ميناء قاليقوط الهندي عام ١٤٩٨م [5]، ولكنه لم يستطيع تحميل سفنه بالتوابل ومتاجر الشرق بسبب رفض ملك قاليقوط، فما كان من فاسكوديجاما إلا الاستيلاء على إحدى سفن الكارم وإغراقها، ثم عاد إلى لشبونة ببعض البضائع المتواضعة[6]، ومن المرجح أن هذا التوصل كان إيذانا بثورة كبرى

---

(١) حامد خطاب، نفسه؛ عبد العزيز الشناوي، أوربا في مطلع العصور الحديثة (القاهرة [illegible] م)، ج١، ص ٩٨.

(٢) محمد عبد الغنى الأشقر، تجارة التوابل في مصر المملوكية (الهيئة العامة [illegible] -٤٢١؛
Camb. [illegible] is ory, vol 3, p. 524.

(٣) زاهر رياض، استعمار أفريقيا (معهد الدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٦٥م)، ص[illegible] [illegible]د زكى، " صفحة من تاريخ التجارة المصرية "، (مجلة المقتطف، ١٩١٧م)، ص٢٢٧؛ محمد عبد الغني، نفسه.

(٤) إبراهيم على طرخان، " البرتغاليون في غرب أفريقيا "، (مجلة آداب القاهرة، مجلد ٢٥، مايو ١٩٦٧م)، ج١، ص٢٧.

(5) زاهر رياض، المرجع السابق، ص ٢٤؛ هايد، المرجع السابق، ج٤، ص٥؛ شارل ديل، المرجع السابق، ص ١٤٥؛ أحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر في العصور الوسطى (دار الشعب، ١٩٧٢م)، ج٢، ص ٧٩؛ Stanly lane pool, op. cit. p. 350.

(٦) هايد، المرجع السابق، ج٤، ص٥.

في طرق التجارة العالمية من ناحية، وإعلانا بضياع أهمية مصر بوصفها أهم الطرق التجارية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى من ناحية أخرى.

ومن ثم بدأت البرتغال ترسل أساطيلها لاستخلاص تجارة الشرق من أيدي المماليك وتحويلها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، ثم إلى لشبونة عاصمة البرتغال، وخاصة بعد أن علم الملك البرتغالي عن طريق تاجر يهودي من قاليقوط ويدعى جاسبار فرق السعر بين أسعار التوابل في الهند وبين أسعارها في أسواق مصر والشام، فوجد الفرق كبيرا وأن الأسعار في الهند أقل للغاية فزاد ذلك من حماسه ورغبته في منافسة الدول الأخرى [١]، وخاصة البندقية التي سيطرت على مسألة توريد السلع الشرقية إلى الأسواق الأوربية لفترات طويلة في العصور الوسطى.

فأرسل أسطولا تجاريا مكونا من ثلاث عشرة سفينة في مارس عام ١٥٠٠م بقيادة القائد البرتغالي كابرال، الذي استطاع أن يؤسس مكتب توكيل تجارى برتغالي في قاليقوط، غير أن التجار المسلمين القادمين من مصر نصحوا ملك قاليقوط بعدم التعامل مع الأجانب الذين وصفوهم بالدخلاء، وبعد ثلاثة شهور من وصوله، لم يستطيع إلا تحميل سفينتين فقط من ملك كشى وكنانور، اللذان أعطياه القرنفل والزنجبيل ثم عاد إلى لشبونة [٢]، وتأكيدا لسيادة البرتغال في المحيط الهندي، قام القائد البرتغالي بقصف مدينة قاليقوط، وإغراق بعض السفن التجارية المصرية في الميناء، ومن بينها سفينة تابعة للسلطان الغوري، كانت على وشك الإقلاع إلى جدة[٣]، وقبل رحيل كابرال وصل أسطول برتغالي آخر في ٥ مايو عام ١٥٠١م مكون من أربعة سفن بقيادة جوادنوفا، ولكن ملك قاليقوط رفض استقباله، أما ملكا كشى وكنانور فقد قدما له التسهيلات اللازمة، وقد أدرك ملك البرتغال أن كشى وكنانور عدوان

---

(١) نفسه، ص ٦ – ٧.

(٢) نفسه، ص ٧؛ محمد الأشقر، المرجع السابق، ص ٤٢٢؛ Ziada , op.cit. p. 251

(٣) ابن منكلى، الأحكام المملوكية والضوابط الناموسية في القتال في البحر (تحقيق محمد عبد العزيز، دكتوراه غير منشورة، آداب القاهرة، ١٩٧٤م)، ص ٨٣؛ إسماعيل سيرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار (بولاق، ١٣١٤هـ)؛ الشاطر بصيلى " الصراع بين الدولة العثمانية والبرتغال في المحيط الهندى"، (المجلة المصرية التاريخية، العدد ١٢، ١٩٦٥م)، ص ١٣٥.

لملك قاليقوط، فاستمر يرسل الأساطيل التجارية لتمنع قدوم الأساطيل الإسلامية[1].

لذا أرسل حملة بقيادة فاسكوديجاما لتنفيذ عدة مهام أهمها، إقامة حصون على السواحل الغربية لشبه جزيرة الهند، لتزويد السفن البحرية بالمياه العذبة، وبناء حصن في موقع مناسب عند مدخل البحر الأحمر، لمنع السفن التي تحمل التوابل من الدخول إلى البحر الأحمر في الطريق إلى مصر حتى يفقد الهنود الأمل في المتاجرة مع غير البرتغاليين، وبالفعل نجح الأسطول البرتغالي في احتلال جزيرة سومطرة، واتخذها قاعدة للهجوم على السفن الإسلامية[2]، كما استطاع فاسكوديجاما أن يبقى السفن البرتغالية في مدخل البحر الأحمر، وحاصره، وحاول عقد معاهدة سلام مع حاكم قاليقوط، ولكنه رفض، فضرب المدينة، ثم اتجه إلى كشى وكنانور وحمل سفنه بالبضائع الهندية، وأسس مكاتب تجارية هناك بعد أن عقد صفقات تجارية هامة معهما[3]، بالإضافة إلى اتباع ملك البرتغال كل الطرق والوسائل الممكنة لقطع الطريق أمام تجارة الكارم إلى مصر، وإجبار التجار البنادقة على المجيء إلى لشبونة لشراء التوابل من أسواقها[4].

هذا وقد استولى البرتغاليون على ذهب مالي الذي ساعدها على شراء كميات كبيرة من التوابل، مما شجع البرتغاليين على بناء المزيد من السفن التجارية، بهدف منع وصول التوابل إلى مصر وبالفعل بدأ يقل وجود التوابل في مصر، والشام ففي عام ٩٠٨هـ/١٥٠٢م عادت سفن البندقية من الإسكندرية بكميات قليلة من الفلفل[5].

وتتابعت الأساطيل البرتغالية في توافدها إلى الهند بقيادة فرنسيسكو ألميديا وألفونسو، ونجح الاثنان في إنشاء مكتب توكيل تجارى برتغالي في مدينة كشى، واضطر حاكم قاليقوط لعقد معاهدة سلام وصلح مع القائد البرتغالي، الذي اشترط عليه أن يقدم له

---

(١) هايد، المرجع السابق، ج٤، ص ٨–٩؛ Ziada , op.cit. p. 255

(٢) ابن منكلي، المصدر السابق، ص ٨٣؛ إبراهيم علي طرخان، مصر في عهد الجراكسة، ص ٢٩٢؛ الشاطر بصيلي، المرجع السابق، ص١٣٦؛ سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية (دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م)، ص ١٢٨.

(٣) Ziada , op.cit. p. 255.

(٤) إبراهيم علي طرخان، المرجع السابق، ص ٢٩١.

(٥) سمير الخادم، المرجع السابق، ص ٤٥١ – ٤٥٢؛ محمد الأشقر، المرجع السابق، ص ٤٢٣.

ألف وخمسمائة طن فلفل، ويغلق أسواقه في وجه التجار المصريين القادمين من البحر الأحمر، ثم جاءت سفن تجارية من لشبونة ومعها سفن حربية مسلحة للحماية، وفي هذه المرة حمل البرتغاليون حمولة من البضائع قدرها ٢٤ ألف قنطار توابل من مدينتي كشى وكنانور، وبذلك استطاع البرتغاليون السيطرة على التجارة الشرقية، بوجود أسطول سنوي هناك، وحققوا النصر ثلاث سنوات متتالية[١].

وفي يوليو عام ١٥٠٥م أرسل الملك البرتغالي عدة سفن تجارية، تصاحبها سفن عسكرية بقيادة فرنسسيكو ألميديا وابنه لورنزو، وعندما وصل إلى مدينة كولة على الساحل الأفريقي بنا بها حصنا وسلب عدة مدن مجاورة لها، ورأى الملك البرتغالي عمانويل أنه لا بد من وجود أسطول برتغالي عسكري في المنطقة، فأرسل ثلاث عشرة سفينة تصحبهم أربع سفن حربية في أبريل عام ١٥٠٦م [٢].

كما أرسل حملة أخرى بقيادة البوكيرك في نفس العام نتج عنها تكدس التوابل في أسواق لشبونة، ولذا حاول تجار الكارم الحصول على التوابل من أسواق ملقا، مما دفع البرتغاليين إلى إغراق السفن الكارمية الإسلامية، والاستيلاء على جزيرة سومطرة لسد منافذ البحر الحمر، فأدى ذلك إلى تحكم البرتغاليين في الطريق البحري التجاري[٣].

هذا بالإضافة إلى استيلاء البرتغاليين على ملقا عام ٩١٧هـ/١٥١١م لمنع وصول أي مركب كارمى إليها، والتي كانت تعد أعظم القواعد التجارية في التجارة العالمية، حيث تتجمع فيها منتجات الهند والصين، ثم استولوا على هرمز رأس الخليج العربي، والذي كان يعد ميناء التجارة الشرقية البرى إلى سوريا، فأغلقوا بذلك الطريق في وجه التجار المسلمين في سوريا والعراق[٤]، وقد زاد فسادهم وإجرامهم في ثغور اليمن، ووصلوا جدة، واستولوا على المراكب الكارمية، وأخذوا تجارها أسرى[٥]، ولذا وضعوا تجار الكارم تحت ضغط

---

(1)Ziada , op.cit. p. 257 – 258.

(2)Ziada , op.cit. p. 257 – 258.

(٣) محمد الأشقر، المرجع السابق، ص ٤٢٤ – ٤٢٥.

(٤) إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص ٢٩٢؛ محمد الأشقر، نفسه.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٨٢.

شديد، وتزايد ضرر البرتغاليين في بحر الحجاز، وساروا يعبثون بمراكب الهند، ويقطعون عليهم الطريق حتى أدى ذلك إلى قلة وصول البضائع الشرقية إلى مصر[1].

الأثر الاقتصادي على مصر نتيجة اكتشاف الطريق الجديد:

لا شك أن هذا الطريق الجديد قد أثر سلبيا على الاقتصاد المصري، وأدى إلى كساد التجارة المصرية، فقد كانت مصر الوسيط التجاري الوحيد بين الشرق والغرب، واستمدت قوتها من القيام بهذا الدور في وقت لم يكن هناك إلا طريق البحر المتوسط فقط، ولكن مع اكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح، ووصولهم إلى الهند، فقد حرم الدولة المملوكية من موردها الأساسي، مما أنزل ضربة قاسمة بالاقتصاد المصري، ويصور لنا ابن إياس ما أصاب الاقتصاد المصري آنذاك من خراب وتدمير نتيجة لكساد التجارة في الأسواق وخلو الموانئ المصرية مثل دمياط والإسكندرية وجدة من البضائع والتجار المسلمين والأجانب، حيث ذكر في حوادث عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م: «وكان في تلك الأيام ديوان المفرد وديوان الدولة وديوان الخاص في غاية الانحطاط والتعطيل، فإن بندر الإسكندرية خراب، ولم تدخل إليه السفن في السنة الحالية، وبندر جدة خراب بسبب عبث الفرنج على التجار في بحر الهند، فلم تدخل المراكب بالبضائع إلى بندر جدة نحواً من ست سنين وكذلك جهة دمياط»[2].

و أمام هذا التدهور الذي منيت به الدولة حاول سلاطين المماليك معالجته، فقد لجئوا إلى أساليب عديدة لتعويض خزانة الدولة عما فقدته، واسترداد مكانة مصر الاقتصادية أمام الشرق والغرب، ولكنها كانت أساليب حادة زادت من الخراب والتدهور، حيث قام السلاطين المماليك بمصادرة أموال الناس وأملاكهم لسد العجز المادي، وبلغت أشدها في عهد السلطان الغوري، ففي عام ٩٠٧هـ / ١٥٠٠م طلب المماليك الجلبان من السلطان دفع النفقة فظل يؤخرها أربعة أشهر حتى جمع لهم الأموال من المصادرات[3]، وجاء على لسان ابن إياس في ذكر ٩١٥هـ/١٥٠٩م: " أنه قد صودر في هذه السنة جماعة كثيرة من الأعيان

---

(١) نفسه.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٣٥٩.

(٣) نفسه، ص١٩١.

"[1]، ولم يقتصر الأمر على مصادرة الأموال السائلة أو العقارات، إنما امتدت إلى أشياء أخرى مادية تفيد في الخدمات الأخرى، فعندما اشتدت حاجة السلطان للأخشاب لبناء السفن في السويس لمحاربة البرتغاليين عام ٩١٩هـ/١٥١٣م، فإنه قد أمر رجاله بقطع أشجار الناس من الأراضي والحقول والحدائق، بدون رضاهم و أرسلها إلى السويس من أجل بناء السفن[2].

كذلك لم يكن أهل الريف بمنأى عن ظلم السلاطين وقسوتهم، رغم الأزمة الاقتصادية فقد امتدت يد التعسف إليهم، ففي الوقت الذي كان فيه رجال السلطان يضيقون الخناق على التجار في القاهرة والمدن الأخرى وسلب أموالهم ومتاجرهم، كان الكشاف في الأقاليم ينفذ تعليمات السلطان بجمع الأموال من الناس في الريف، كما لجأ السلطان إلى جمع خراج الأرض من المزارعين قبل ميعاده، وقبل جمع المحصول وحصاده، وذلك ما أورده ابن إياس بقوله: «في أحداث سنة ٩١٨هـ/١٥١٢م من أن السلطان الغوري أمر كاشف الشرقية وكاشف الغربية بأن ينزلوا البلاد ويستخرجوا من الفلاحين الأموال، وذلك قبل قدوم السنة الخراجية الجديدة، فأدى ذلك إلى الضرر الشديد للفلاحين، وسار الكشاف يستخرج الأموال عن طريق تفتيش المنازل وضرب الفلاحين، ومن يهرب منهم يقبض على زوجته وأولاده، فأدى ذلك إلى رحيل كثير من المزارعين عن الأراضي وبوار الأراضي الزراعية»[3].

بالإضافة إلى ما أصاب الصعيد الذي لم يكن أحسن حالا من الوجه البحري، إذ كان رجال الغوري يستولون على كثير من الخيول من الأهالي، فكانوا ينزلون بكل بلدة ويفرضون عليها فرسين قيمتها مائة دينار في حالة إذا كانت البلدة صغيرة، أما البلدة الكبيرة فكان يفرض عليها أربعة خيول بفرسانهم، فأدى ذلك إلى هجرة الناس من الأراضي لعدم قدرتهم على الدفع أو إعداد الخيالة ولوازمهم، فأدى إلى تدهور المحاصيل والأراضي الزراعية[4].

وتطالعنا المصادر المعاصرة بوجود نوع جديد من الضرائب تجمع كل شهر،

---

(١) نفسه، ص ١٥٢.

(٢) نفسه، ص ٣٠٧.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص٢٦٧.

(٤) نفسه، ج٥، ص ٣١.

ويوردها الناس إلى المحتسب الذي يوردها بدوره إلى الخزانة السلطانية، وقد بلغ من قسوة هذه الضريبة أن زادت شهريا إلى ألفى دينار، وعنها يقول ابن إياس: «إن هذه الضريبة من أكبر الفساد في حق المسلمين»[1]، ونظرًا لأن الباعة والتجار والصناع اضطروا إلى تعويض ما حدث لهم، وذلك عن طريق رفع أثمان البضائع والسلع، فأشتد الغلاء وقل وجود أصناف معينة في الأسواق، مما قلل من حركة البيع والشراء وضاعف ذلك من التدهور الاقتصادي.

الأثر الاقتصادي على الأجانب في مصر:

عندما بدأ البرتغاليون يثبتون أقدامهم على شواطئ وموانئ الهند، ويهاجمون السفن المحملة بالبضائع الهندية وتحويل متاجر الشرق الأقصى إلى أسواق لشبونة، فلم يعد هناك حاجة إلى وساطة مصر والبندقية، في حين ارتفعت الأسعار في الأسواق الإيطالية حيث تراوح القنطار من الفلفل ما بين ٣: ٣.٥ دوكة في قاليقوط، وبعد وصوله إلى موانئ الإسكندرية ودمياط، بلغ سعره حوالي ثمانين دوكة، أما في أسواق لشبونة، فبلغ سعره حوالي ٢٠ أو ٤٠ دوكة فقط، وبذلك انخفضت الأسعار في لشبونة عما كانت عليه في أسواق مصر والبندقية[2].

ودليلنا على ذلك ما جاء به السفير البندقى في البرتغال إلى حكومته، حيث ذكر أن ملك البرتغال قد فرح كثيرا عندما سمع باكتشاف الطريق الجديد، والوصول إلى موانئ الهند والصين بسهولة، ثم العودة إلى ميناء لشبونة وسفنه محملة بالبضائع الشرقية، وأضاف أيضا أن السفن البندقية لم تعد في حاجة إلى مصر وأسواقها، وما عليها إذا إلا أن تأتى إلى أسواق لشبونة وسوف تلقى هناك معاملة طيبة[3].

ولم تلبث أسواق الإسكندرية وبيروت أن تأثرت بهذا الحدث الخطير، فقد كانت سفن البنادقة في الإسكندرية وبيروت ليس لديها المال الكافي لشراء التوابل والفلفل بالأسعار المرتفعة، ففي عام ١٥٠٢م لم تجلب سفن بيروت إلى البندقية سوى أربعة أطنان

---

(١) نفسه، ج٤، ص ٢٥؛ ج٥، ص ٣٢.

(٢) شارل ديل، المرجع السابق، ص ١٤٦؛ إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص ٢٩٣؛ أحمد دراج، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٣) هايد، المرجع السابق، ج٤، ص ١٠ – ١١.

فقط من الفلفل، أما سفن الإسكندرية فلم تستطع شراء إلا القليل منه، وترتب على ذلك ارتفاع كبير في سعره، فزادت شحنة الفلفل من ٧٥دوكة إلى ١٠٠دوكة خلال بضعة شهور، مما اضطرت سفن البندقية في بعض الأحيان إلى الرحيل دون شراء حمل واحد (١).

وفى أثناء ذلك كانت الدولة تضغط على الأجانب الوافدين إلى الموانئ المصرية، وتتبع سياسة تعسفية شديدة معهم، وتسببت في تأخير السفن الأجنبية عن الرحيل وعن استكمال الإجراءات الجمركية، وذلك رغبة في رفع الأسعار عدة مرات، مما سبب خسارة فادحة للأجانب، فأدى ذلك إلى إحجام الأجانب عن المجيء إلى الموانئ المصرية(٢).

وهكذا ذبلت الإسكندرية ودمياط، وافتقرت أسواقها بعد انصراف الأجانب عنها تجنبا لدفع المكوس الباهظة التي يفرضها السلاطين المماليك، ولذا يذكر ابن إياس أحوال مدينة الإسكندرية في ذلك الوقت وما أصابها من تدمير وخراب بعد أن كانت مرسى كل دول الشرق والغرب، ومحط السفراء والرحالة والتجار، فقال عنها: «عندما زار الغوري مدينة الإسكندرية في سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤م كانت غاية في الخراب، بسبب ظلم النائب وجور القباض، فإنهم صاروا يأخذون من التجار العشر عشرة أمثال، فامتنع تجار الفرنج والمغاربة من الدخول إلى الثغر، فتلاش أمر المدينة، وآل أمرها إلى الخراب، وبعض الدكاكين مفتحة والبقية لم تفتح»(٣). وكما حدث لميناء الإسكندرية حدث لبقية الثغور المصرية، فوجدنا ثغر جدة خاويا من التجار، وذلك لظلم النائب وجوره في جمع الضرائب، وكذلك الإسكندرية ودمياط، حيث امتنع الأجانب من الدخول إلى المواتئ من كثرة المظالم وقلة وجود الأصناف التي كانت تجلب من البلاد الأجنبية (٤).

وهكذا كان توغل السفن البرتغالية في البحر الأحمر ومطاردة السفن الإسلامية كالطاعون الذي قضى على دولة بأكملها، وكان وصول التوابل إلى أسواق لشبونة بأسعار منخفضة جدًا عن الأسعار التي كانت توجد في أسواق الإسكندرية ودمياط بمثابة الصدمة

---

(١) نفسه، ص ١٤ ؛ شارل ديل، المرجع السابق، ص ١٥١؛ سمير الخادم، المرجع السابق، ص ٤٥٢.

(٢) نعيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٤٢٤.

(٤) نفسه، ج٥، ص٩٠.

الكبرى والخسارة الفادحة لمصر والدول الأجنبية المتاجرة معها، مثل البندقية التي حافظت على دورها كوسيط تجارى طوال العصور الوسطى، أما الدول الأجنبية الأخرى فقد قل تعاملها مع مصر، بسبب توافر السلع الشرقية في لشبونة بأسعار زهيدة، مما أدى إلى قلة وفود الأجانب إلى الموانىء المصرية، وتدهور الفندق كمؤسسة تجارية للأجانب.

وليس أدل على ذلك مما أورده المؤرخ هايد من قلة ورود السفن الأجنبية إلى الموانىء المصرية، فكانوا من قبل يصلون إلى الثغور المصرية والسورية بأعداد كبيرة تصل إلى ثلاث عشرة سفينة كل عام، أما الآن بعد توغل البرتغاليين في المحيط الهندي فلم تصل إلا ثلاث سفن مرة كل سنتين فقط، مما سبب خسارة فادحة للتجارة المصرية [1].

وهناك سبب آخر عمل على عدم وجود السفن الأجنبية بكثرة في الثغور المصرية، وهو أن عمال السلطان والنواب في الثغور كانوا يقومون بتعطيل السفن وإجبارها على شراء كميات كبيرة من الفلفل المخلوط بالتراب والشوائب بأسعار مرتفعة، مما سبب خسارة فادحة للتجار الأجانب[2]، وربما يعود ذلك إلى قلة وصول الفلفل من الهند نتيجة لسيطرة البرتغال على هذه السلعة وشرائها بكميات كبيرة، فاضطر التجار المصريون إلى غش الفلفل لبيع كميات قليلة بأسعار مرتفعة، تعويضا عن الخسارة التي حدثت لهم نتيجة لاكتشاف الطريق الجديد، وبذلك كان هذا الطريق الجديد يمثل كارثة حقيقية على مصر من نواحٍ متعددة وكذلك على الأجانب الذين تعرضوا للتعسف والظلم من قبل الحكام والنواب.

موقف السلطات المملوكية والأجانب من الخطر البرتغالي:

وإذا انتقلنا إلى موقف السلطات المملوكية والأجانب، وخاصة البنادقة وذلك لأن كل الأجانب قد رحلوا عن الموانىء المصرية، أما البنادقة فقد ظلوا على اتصال بالسلطات المملوكية لحماية مصالحهم التجارية، ولذا أرسلت البندقية سفارة إلى السلطان الغوري سنة ١٥٠٣م توضح له أن تجارة التوابل قد أصبحت في أيدي البرتغال، ولو استمر هذا الوضع فسوف تحدث كارثة على مصر، وأضاف السفير البندقى بأن الملك البرتغالي قد دعا الدول الأجنبية والشعوب المسيحية الأخرى للمجيء إلى بلاده للحصول على التوابل بأسعار

(١) هايد، المرجع السابق، ج٤، ص ٣٨-٣٩.

(٢) نعيم زكي، المرجع السابق، ص ١٠٦.

زهيدة، واقترح على السلطان حلا لهذه المشكلة، وهى أن يغلق السلطان الموانئ والأبواب المؤدية إلى وجه الهند في وجه السفن البرتغالية، ولذلك يجب أن يرسل إلى ملوك الهند يناشدهم بقطع العلاقات مع الدخلاء البرتغاليين؛ لأنهم لا يشترون شيئًا سوى التوابل في حين كان المصريون يشترون التوابل والمنتجات الأخرى، ومن ناحية أخرى يجب على السلطان أن يخفض سعر التوابل حتى يتسنى لها منافسة الحكومة البرتغالية [(١)]. غير أن هذه النصائح لم تلق أذاناً صاغية عند السلطان الغوري، ولكنه أمر ببناء أربعة مراكب في ميناء بولاق ونقلها إلى السويس، لتصبح نواة للأسطول المصري الذي سيتم إعداده لمواجهة البرتغاليين[(٢)].

هذا وقد وصل الخبر إلى القاهرة عن إغراق مركب كبير تابع للسلطان، كان في طريقه من ساحل الملبار إلى البحر الأحمر وعليه حمولة كبيرة من القرفة والفلفل والزنجبيل والتوابل الأخرى، وكثير من الحجاج الهنود المسافرين إلى مكة، وقد عرف أن فاسكوديجاما كان وراء نهب وحرق المركب قبل إغراقه، فأثار غضب السلطان وبخاصة بعد ما وصلت الأخبار من أسبانيا باضطهاد المسلمين وطردهم من بلادهم[(٣)].

وعلى هذا النحو فكر السلطان الغوري في أن يبعث رسالة إلى بعض الدول الأوربية للعمل على وقف الحملات البرتغالية على الهند، وهدد باتخاذ إجراءات عنيفة ضد المسيحيين في بلاده ولا سيما بالقدس، بل إنه سوف يغلق الأماكن المقدسة وحمل هذه الرسالة راهب أسباني فرنسيسكاني من جبل صهيون في بيت المقدس يدعى مورو، وكان الغوري قد كلفه بالمرور على روما في طريقه للبندقية حيث التقى مع البابا في سنة ١٥٠٤م ووعده بالكتابة إلى الملك البرتغالي، الذي أكد للبابا بأن السلطان المملوكي لا يقدر على فعل شيء تجاه مسيحي الشرق في بلاده، لأنه حريص على إبقاء العلاقات التجارية مع الأجانب والحجاج اللاتين

---

(١) هايد، المرجع السابق، ج٤، ص ١٥ -١٦؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٢٩٤؛ سمير الخادم، المرجع السابق، ص ٤٥٢؛ شارل ديل، المرجع السابق، ص ١٤٦؛ أحمد دراج، المرجع السابق، ص ١٣٣، Ziada , op. cit. p. 266 .

(2) Loc. cit.

(٣) سمير الخادم، المرجع السابق، ص ٤٢٦.

لزيارة الأماكن المقدسة لتحصيل الرسوم وبذلك فشلت السفارة(١).

فأدى ذلك إلى أن صب السلطان الغوري غضبه على التجار البنادقة في الإسكندرية، وفرض عليهم شراء التوابل بأثمان مرتفعة، ولكن قائد السفينة رفض الشراء وخرج من البحر دون إذن السلطان ونجح في الإفلات منهم، وعلى إثر ذلك قبضت السلطات المملوكية على قنصل البنادقة وجميع التجار وأرسلتهم إلى القاهرة وصادرت متاجرهم (٢).

وإزاء ما حدث أرسلت البندقية سفارة إلى مصر برئاسة السفير فرنسيسكو تالدى عام ١٥٠٤م ومعه أخبار هامة، وهى أن البرتغاليين يواصلون حملاتهم إلى الهند دون أن تستطيع البندقية أن تفعل شيئا حيال ذلك، وأن التوابل التي يجلبها البرتغاليون أرخص بكثير من تلك المتواجدة في الإسكندرية ودمياط، مما أتاح لهم فرصة التسويق إلى إنجلترا وفرنسا وبلاد الفلاندرز وإيطاليا، وأن مجموعة من التجار البنادقة ترغب في الاستجابة إلى دعوة الملك البرتغالي والذهاب إلى لشبونة لشراء التوابل المعفاة من الرسوم، وأن البندقية لا ترغب في قطع علاقتها بمصر، وتأمل أن يتمكن السلطان من إعادة الأمور إلى نصابها، ولذلك تقترح حكومة البندقية عدة وسائل يتخذها السلطان ضد البرتغاليين منها:

أولا: أن يرسل السلطان سفنا تجارية إلى الهند لشراء كميات كبيرة من التوابل وطرحها في الأسواق مع تقليل سعرها، لضمان نجاح المنافسة ضد البرتغاليين، وثانيا: يرسل قوات عسكرية إلى المحيط الهندي والبحر الأحمر للحد من التوغل البرتغالي، وثالثا: يرسل إلى ملكي كش و كنانور لإقناعهم بعدم التوغل مع العدو البرتغالي، وكذلك إلى ملكي قاليقوط وكمباى وتشجيعهما على مقاومة البرتغاليين، وأضاف أيضا أن البندقية لن تستطيع تقديم المساعدة، لأن قواتها مرابطة في البحر المتوسط خشية اندلاع حرب بينهما وبين الأتراك العثمانيين (٣)، وهنا نلاحظ أن البندقية عادت إلى استخدام لعبة الازدواج لتحقيق مصالحها

---

(١) هايد، المرجع السابق، ج٤، ص ١٧ –١٨؛ أحمد دراج، المرجع السابق، ص ١٣٤ –١٣٥؛
Cambridge Modern history (Cambridge , 1904) , vol 1 , p. 30 ; Ziada , op.cit.p 266.

(٢) أحمد دراج، المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٣) هايد، المرجع السابق، ج٤، ص ١٩ – ٢٠؛ نعيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٨٥ –٣٨٦.

وأهدافها، فمن ناحية تسعى إلى تشجيع السلطان المملوكي على مقاومة الخطر، البرتغالي وحده، ومن ناحية أخرى لا تقدم أية مساعدات أو تضحيات بل وقفت موقفا سلبيا أمام هذا الخطر وألقت بالدولة المملوكية في الخطر دون مساعدة، رغم أنها مستفيدة من التخلص من هذا العدو، وأن هذا الاكتشاف الجديد قد أثر سلبيا على تجارتها.

وإزاء هذا الوضع وجد الغوري نفسه وحيدا، وأثبت موقفه السلبى فأرسل السفارات إلى الباب وملوك أوربا فلم يجدي بشيء فاتجه إلى استخدام القوى العسكرية لمواجهة القوة البرتغالية في المحيط الهندي، ففي جمادى الأخر عام ٩١١هـ/سبتمبر ١٥٠٥م عمد إلى تجميع قوة بحرية عسكرية وإرسالها إلى جدة، للتصدي للوجود البرتغالي في سواحل الهند(١)، كما خرجت حملة عسكرية أخرى نحو خمسين سفينة إلى السويس ومنها إلى جدة(٢)، وقد أنفق السلطان عليها كثيرا حيث أعطى كل مملوك عشرين دينارا، وصرف لهم رواتب أربعة أشهر مقدما، وتألفت الحملة من عناصر متعددة من الفرسان والبحارة والنجارين والبنائين لبناء الأسوار والحصون والأبراج في جدة لحمايتها، ولمقاومة السفن البرتغالية(٣)، خرجت الحملة بقيادة الأمير حسين الكردي نائب جدة وعلى المسلاتي وتوجهت إلى السويس، وأنزلوا من هناك مراكب إلى جدة، كما جهز السلطان عدة مراكب مشحونة بالزاد والسلاح وغيرها(٤)، وعند وصوله جدة شرع في بناء الأبراج على ساحل بندر جدة ثم انتقل إلى سواكن فاستولى عليها بالأمان واحتاط على ما بها من التوابل وغيرها(٥).

وهنا يتبادر إلى أذهاننا تساؤل عن دور البندقية وموقفها إزاء ما يحدث، والإجابة هي: أنه بعد أن ردت البندقية بعجزها عن اتخاذ أي إجراء سواء لمد السلطان بالأخشاب والأسلحة، أو التوسط لدى ملك البرتغال وملك أسبانيا، خشية أن يتهمها المسيحيون

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٨٢.

(٢) يحيى بن الحسن بن القاسم بن محمد اليمانى، غاية الأماني في أخبار القطر اليماني (تحقيق سعيد عاشور، محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٦٨م)، ج٢، ص ٦٣١؛ عثمان عبد الحميد عشري، الأسطول والبحرية في عصر المماليك (ماجستير غير منشور، آداب القاهرة، ١٩٧٠م)، ص ٤٤.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٨٤.

(٤) نفسه، ص ٨٥.

(٥) نفسه، ص ٩٥ – ٩٦.

الغربيون بالخيانة إن أوفد السلطان الغوري سفارة إلى البندقية في ذي القعدة ٩١٢هـ/ إبريل ١٥٠٦م برئاسة كبير تراجمته الأمير تغرى بردى، واستغرقت الرحلة ثمانية عشر شهرا زار خلالها قبرص ورودس [١]، ثم اتجه إلى البندقية، حيث تقابل مع كبار المسئولين في البلاط، و انتهت المفاوضات بعقد اتفاقية تجارية بين الطرفين، أما من ناحية المساعدة العسكرية فقد أبدت الجمهورية استعدادها لمد العون العسكري، ولكن دون أن يتعارض ذلك مع الأهداف الصليبية[٢]، ويبدو أن عدم مصداقية البندقية في المساعدة راجع إلى رفض سفير المملوكي البحث في مسألة استبدال الفلفل بالنحاس البندقي[٣]، ولا عجب في موقف البندقية هذا فقد اعتاد على أتباع سياسة ذات الوجهين حتى لا تغضب السلاطين المماليك، ولا تغضب المسيحيين، كما كانت حريصة على عدم التورط مع الغوري في القيام علانية بأية مساعدة أو إجراء يتعارض مع الهدف الصليبي ضد البرتغال، التي تساندها البابوية ولكنها تحت ضغط العامل التجاري أشارت إلى بعض الاقتراحات لتحسين الوضع دون أن تظهر بمظهر الخائنة للعالم المسيحي الغربي.

في حين واصل البرتغاليون تقدمهم في المحيط الهندي، ففي سنة ٩١٢هـ/١٥٠٦م زاد ضررهم وفسادهم، حيث وجدت عشرين سفينة برتغالية في المحيط الهندي تقطع الطريق على التجار المسلمين، وتستولي على ما معهم من أموال ومتاجر[٤]، فأمر الغوري ببناء سفن جديدة في رشيد والإسكندرية، كما أرسل حملة عسكرية إلى البحر الأحمر مساندة للأمير حسين الكردي بقيادة الأمير محمد بيك وجماعة من المماليك السلطانية [٥].

وظل الأسطول المصري يتقدم في البحر الأحمر مع وصول الإمدادات العسكرية من القاهرة، حتى اشتبك مع الأسطول البرتغالي في شعبان عام ٩١٤هـ/١٥٠٨م وانتصر عليه وغنم غنائم كثيرة، وعندما وصلت أخبار النصر إلى القاهرة أمر السلطان الغوري بدق

---

(١) أحمد دراج، المرجع السابق، ص ١٤٠؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٢٩١.

(٢) Ziada, op. cit. p 262.

(٣) محمد الأشقر، المرجع السابق، ص ٤٢٩.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٠٩.

(٥) نفسه، ص ١٢٩ – ١٣٠.

الطبول و إقامة الأفراح والزينات في شوارع القاهرة[1]، وفي نفس الوقت حاول الأسطول البرتغالي التوجه إلى مكة والمدينة، وما أن علم بوجود الأسطول المصري هناك اتجه نحو الجنوب ثم إلى ساحل الهند، وما لبث أن سار الأسطول المصري وراءه متعقبا إياه إلى أن وصل إلى ساحل الهند الغربي، فالتقى الأسطولان مرة أخرى في ميناء شول [2]، واشتركا معا في معركة بحرية انتهت بهزيمة الأسطول البرتغالي ومقتل لورنزو بن فرنسيسكو ألميديا قائد الأسطول وتحطيم سفنه وأسر بعضها[3].

كان هذا الحدث بداية صراع طويل بين مصر والبرتغال، فقد صممت البرتغال على مواصلة الجهود المضنية للقضاء على الأسطول المصري الذي اتجه إلى ديو للتمويل والإصلاح، حتى ينقضي فصل الشتاء، وفي ذلك الوقت قدم حاكم المليار مساعدته وزود الأسطول المصري بأربعين سفينة صغيرة[4].

ورغم هذا فقد استعاد البرتغاليون قوتهم بسرعة واستعدوا لمحاربة الأسطول المصري في معركة ضارية، حددت مصير كلا الطرفين، ففي الوقت الذي بدأ فيه الأسطول المصري يستعيد قوته في ديو لاستكمال مهمته، كان الأسطول البرتغالي يترقب ما يحدث وجهز البرتغاليون أكثر من سفينة مسلحة، وفاجئوا الأسطول المصري في ديو [5]، وعلى أثر ذلك خرج الأسطول المصري يعاونه الأسطول الهندي والمليارى، وعند المواجهة ركز القائد البرتغالي على تحطيم الأسطول المصري انتقاما لمقتل ولده، ووقعت معركة هائلة في صفر عام ٩١٥هـ/فبراير ١٥٠٩م انتصر فيها الأسطول البرتغالي وأسر بعض مراكب الأسطول المصري وحطم الأخرى، وحاقت الهزيمة بالمماليك فاضطر القائد المملوكي حسين الكردي إلى الرجوع إلى جدة[6].

---

(١) نفسه، ص ١٤٢.

(٢) ميناء شول (chaul) أكبر ميناء في منتصف ساحل الهند الغربي ويقع بين ساحل كتكن ما بين كجرات وملبار، انظر زين الدين، تحفة المجاهدين، ص ٨٣.

(٣) نفسه، ص ٨٣ —٨٥ ؛ هايد، المرجع السابق، ج٤، ص ٣١؛ الشاطر بصيلي، المرجع السابق، ص ١٣١.

(٤) زين الدين علي، المصدر السابق، ص ٨٥؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ١٥٠.

(٥) زين الدين علي، نفسه.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ١٥٦؛ إبراهيم علي طرخان، مصر في عصر الجراكسة، ص ٢٩٦؛

ونعود مرة أخرى إلى البندقية فقد أصبحت غير قادرة على التصدي لأي عدو، إذ أنهكتها الحروب مع الدولة العثمانية، ونضبت مواردها، ورأت أنها سوف تقع فريسة في أيدى أحد من المتصارعين عليها، إما البرتغاليين أو العثمانيين، وأما مصر، فقد دب الضعف في أوصالها، ونضبت تجارتها وخارت قواها، وإذا وقعت في قبضة أحدهما قضى على البندقية تماما. ولذا لجأت إلى حل سريع بعد أن فقدت الأمل في تحسين العلاقة المتوترة بين سلطان مصر وبينها، ووجدوا أفضل وسيلة هي تحالفها مع الشاه إسماعيل الصفوي، وكان الهدف من هذا التحالف هو محاولة إحياء طريق التجارة الشرقية عبر الخليج العربي، الذي كان قد توقف بسبب الحروب، ولكن هذا التحالف لم يتحقق حيث قبض نائب ألبيرة على جماعة من البنادقة قادمين من عند الصفوي، ومعهم خطاب منه إلى الدول الأوربية للاستعانة بهم في القيام بهجوم بحري على سواحل مصر في حين يقوم الصفوي بمهاجمتها برا[١]، فقبض السلطان الغوري على قناصل البندقية بالإسكندرية ودمشق وطرابلس، وعلى التجار وصادر أموالهم وهددهم بالشنق[٢]، فأدى ذلك إلى توتر العلاقات بين الطرفين أسوأ مما سبق.

وهنا استغلت الدول الأوربية المنافسة للبندقية هذا الموقف فسارعت فلورنسا بإرسال سفارة إلى الغوري بعد هزيمته في ديو ورغم قلة الرعايا الفلورنسيين في الموانئ المصرية، إلا أنها عقدت معه اتفاقيه تجارية منحتهم امتيازات تجارية جديدة وقنصلية دائمة في الإسكندرية، وأمر موظفي الدولة بمراعاة الفلورنسيين، وقد أقدمت فلورانسا على ذلك رغبة منها في عودة نشاطها التجاري كما سبق، ومحاولة لاحتلال المكانة التجارية التي تمتعت بها البندقية من قبل[٣]، كما انتهزت فرنسا فرصة توتر العلاقات بين مصر والبندقية، فأرسلت سفارة إلى الغوري في مارس ١٥١٢م، هدفها عقد اتفاقية تجارية وإطلاق حرية التجارة في موانئ مصر والشام، والسماح للحجاج الفرنسيين بزيارة الأماكن المقدسة، كما وعدت السفارة بتقديم العون والمساعدة للسلطان، غير أن هذه السفارة لم تنجح في مهمتها إلا في

إسماعيل سيرهنك، حقائق البحار، ج٢، ص ٣٦؛ Ziada, op. cit, p. 265.

(١) ابن إياس، نفسه، ص ١٩١.

(٢) نفسه، ص ٢٠٥.

(٣) نعيم زكى، المرجع السابق، ص٩٢.

إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين فقط[1].

ولكن لم تقبل البندقية هذا الوضع، فما لبثت أن أرسلت سفارة في نفس العام إلى القاهرة، وطلب السفير البندق من السلطان الغوري إعادة العلاقات الطيبة بين الجانبين، وأقنعوه بعدم وجود علاقة بين حكومته وبين الشاه إسماعيل الصفوي وأضاف أن دولته ليست مستعدة لقطع علاقتها بمصر، واستطاع هذا السفير عقد اتفاقية تجارية حققت للبنادقة امتيازات متعددة، كما أطلق سراح التجار البنادقة، وواصلت السفن البندقية المجيء إلى الموانئ المصرية، وبذلك تمكنت البندقية من استعادة نشاطها التجاري مع مصر وتحقيق أهدافها الاقتصادية [2].

أما الغوري فقد اتجه إلى الدولة العثمانية لشراء الأخشاب لبناء السفن والمعدات الحربية، إلا أن فرسان الأسبتارية هاجموا السفن العثمانية في عام ٩١٦هـ/ ١٥١٠م واستولوا على بعضها وأحرقوا البعض الآخر، ولم يصل إلى الإسكندرية سوى ست سفن خاوية[3]، وانتقاما لما حدث ألقى الغوري القبض على عشرين راهبًا من رهبان كنيسة القيامة في بيت المقدس، وأمرهم بالكتابة إلى ملوك أوربا لاسترداد ما استولى عليه القراصنة من السفن والسلاح، وإلا فانه سيهدم كنيسة القيامة وسيشنق الرهبان، كما قبض على خمسين تاجرا أجنبيا[4].

وهكذا تعاظمت الأخطار حوله واشتدت المخاطر من كل جانب، فضلا عما تعانيه الدولة من قلة الأموال وعجزه عن استكمال مشروع التسليح البحري وبناء الأسطول وعمارة الأسوار والأبراج و إقامة التحصينات اللازمة فإنه اضطر إلى طلب النجدة من السلطان العثماني بايزيد الثاني، الذي أرسل له الأخشاب والبارود والبنادق والحبال والسهام والمجاديف اللازمة لبناء الأسطول بدون مقابل [5]، وحقيقة كانت العلاقات بين الدولتين

---

(١) أحمد دراج، المرجع السابق، ص ١٤٩؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٢٩٨؛ هايد، المرجع السابق، ج٤،ص ٣٥.

(٢) أحمد دراج، نفسه، ص ١٥٠؛ نعيم زكي، المرجع السابق، ص٣٩٥؛ هايد، نفسه، ص ٣٦.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ١٩١ – ١٩٢.

(٤) نفسه، ص ١٩٥.

(٥) نفسه، ص ٢٠١، ٢٩٦.

اخدة في التحسن ظاهريا رغم ما تخفيه الدولة العثمانية من رغبة في التوسع على حساب الأراضي المملوكية، ولكن هناك عوامل متعددة دفعت الدولة العثمانية لتقديم المساعدة بدون مقابل، منها أن الدولة العثمانية قد اعتبرت أن الحرب ضد البرتغاليين جزء من الحروب الصليبية بين المسلمين والمسيحيين، فهي من ناحية كانت تسعى لحماية مصر الإسلامية وتمنع وقوعها في أيدي المسيحيين، ومن ناحية أخرى ترغب في الانتقام لنفسها من الأوربيين الذين حاربوها في أوربا أثناء حركة توسعها وهناك عامل أخر جعل العثمانيين يرحبون بالتعاون مع مصر، وهو طمع سلطانها في الدولة المملوكية التي كانت تحتل موقعا إستراتيجيا هاما، خاصة بعد هجرة الأجانب من القسطنطينية إلى الموانئ المصرية والشامية، فكانت ترنو إلى احتلال مصر الضعيفة، و التي لم تعد تقوى على الصمود والتصدي للخطر البرتغالي وحدها.

وفي أثناء ذلك الوقت قام الأسطول البرتغالي بمهاجمة عدن في سنة ٩١٩هـ/ ١٥١٣م، بقصد السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[1]، كما هاجم مدينة كمران ومدينة سواكن أيضا[2]، ولذلك زاد عزم الغوري على التوسع في استخدام الأسلحة النارية في جبهة البحر الأحمر والمحيط الهندي وكذلك زيادة مسابك المدافع ثم إنشاء وحدات عسكرية مسلحة بالبنادق [3]، وتابع الغوري تجربة المدافع وضرب أربعة وسبعين مدفعا في ربيع الآخر سنة ٩٢٠هـ/ يونيه ١٥١٤م، ومكاحل نحاس وحديد [4]، وقد اعتمد المماليك على أنفسهم في صنع هذه الأسلحة، بالإضافة إلى ما أرسله السلطان العثماني من البنادق والبارود والمدافع [5]، كما اهتم السلطان بالبارود، فعندما أخبره شخص بوجود مادة نترات البوتاسيوم بالقرب من الكرك والتي تدخل في صناعة البارود كافأه بعشرة آلاف دينار [6]، ولكن نتيجة لقلة خبرة المماليك بالبارود وعدم وجود مدربين على كيفية استخدامه، فقد

(١) زين الدين علي، المصدر السابق، ص٨٦ ؛؛ Ziada, op. cit, p. 265.
(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٣٠٧.
(٣) نفسه، ص ١٩٢.
(٤) نفسه، ص ٣٧٤.
(٥) نفسه، ص ١٩٦، ٢٠١.
(٦) نفسه، ص ٢٠٤.

احترق سقف الزردخانة، بسبب اشتعال البارود فيها[1].

كما أنشأ الغوري وحدات عسكرية مسلحة بالبنادق، تعتمد على البنادق النارية، وسميت بالطبقة الخامسة، وأرسلها إلى السويس في رجب سنة ٩١٩هـ/ أكتوبر ١٥١٣م، حيث اعتمد القتال في المحيط الهندي والبحر الأحمر على الأسلحة النارية [2]، ولكن الغوري لم يتحرك إلا بعد خمس سنوات من هزيمة ديو، حيث عين الأمير حسين الكردي نائبا على جدة، وعين الأمير خشقدم شاد الشون مراقباً في جدة لمراقبة الأسطول البرتغالي، كما جهز له حملة عسكرية، وبعد وصولها جدة أرسل الأمير حسين الكردي إلى السلطان في جمادى الأولى سنة ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م، يخبره بزيادة فساد البرتغاليين في سواحل الهند، وتوغلهم في المحيط الهندي فاستولوا على كمران فأدى ذلك إلى ضياع جهات عديدة من الهند واستحث السلطان على إرسال حملة عسكريو على الفور[3].

وأنزل الغوري وحدات أسطوله الجديد المكون من اثنين وعشرين مركبا كبيرا، وضم إليه عساكر من الترك والمغاربة، وعهد بالقيادة إلى الأمير حسين الكردي، وما أن علم البرتغاليون بقدوم الأسطول المصري ومدى قوته واستعداده حتى سارعوا بالانسحاب من ميناء البحر الأحمر، فتتبعهم الأمير حسين الكردي إلى شواطئ الهند، غير أنه لم يستطيع إنزال الهزيمة، بهم فأرسل إلى السلطان يطلب منه نجدة عسكرية فورا، فبعث إليه بوحدات عسكرية جديدة بقيادة سليمان العثماني[4]، غير أن هذه القوات لم يكن لها حظ كبير في إحراز النجاح، ولم تستطع تحقيق انتصار حاسم على البرتغاليين بسبب ما كان للبرتغاليين من قواعد قوية على الشاطئ الهندي، والتحصينات اللازمة عليه، فانسحب الأسطول المصري إلى جدة، ونجح فقط في إبعاد الخطر البرتغالي مؤقتا عن البحر الأحمر[5].

ثم اتجه إلى كمران وزبيد فاستولى عليها في جمادى الآخر سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م[6]،

---

(١) نفسه، ص ٣٨٤.

(٢) نفسه، ص ٣٢٣، ٣٣١، ٣٣٦.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٣٨٢، ٣٨٣.

(٤) زين الدين علي، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٥) الشاطر بصيلي، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٦) يحيى بن الحسن، المصدر السابق، ج٢، ص ٦٤٣ – ٦٤٤

ثم عاد مرة أخرى إلى عدن، حيث اشتبك مع الأسطول البرتغالي، فانتصر عليه و استولى على عدن، إلا أن الأمير حسين الكردي قد استخدم السيف في المسلمين هناك، وقام بعمليات السلب والنهب، فكان ذلك سببا في وقوع الخلاف بينه وبين زميله سليمان العثماني، ولذا عاد الأسطول إلى جدة(١) بعد أن استولى في طريقه على اليمن من بني طاهر، وعين بها نائبا(٢).

وفى ذلك الوقت دخلت الدولة المملوكية مرحلتها الأخيرة، حيث ساءت العلاقة بين السلطان الغوري والسلطان العثماني، فاضطر الغوري إلى الخروج على رأس جيشه لمواجهة الخطر العثماني في مرج دابق شمال الشام، والتي أودت بحياته (٣)، وجاءت نهاية الغوري مع نهاية قائده في البحر الأحمر، حيث قبض شريف مكة على الأمير حسين الكردي وأغرقه في البحر(٤).

وترتب على تحطيم الأسطول المصري، أن قام البرتغاليون بتهديد طريق البحر الأحمر التجاري بصورة ساخرة، فحاولوا السطو على بندر جدة، إذ تحركت قوى برتغالية إلى ساحل عدن في ثلاثين مركبا، فاستقبلهم الظافرى حاكم عدن، وزودهم بما يحتاجونه ثم توجهوا إلى بندر جدة، إلا أن البحرية المصرية المرابطة هناك بقيادة سليمان العثماني قد تصدت لهم فدمرت بعض مراكبهم، وأسرت البعض الآخر، ولكن ما حدث بعد ذلك أسرع بتدمير بقايا الأسطول المصري، عند إطلاق البارود أحرق جانبا من مركب القائد المصري، بسبب غش البارود(٥)، الأمر الذي أدى إلى عودته إلى القاهرة في شعبان سنة ٩٢٣هـ/ أغسطس ١٥١٧م بعد سقوط الدولة المملوكية في أيدي العثمانيين بحوالي ثمانية أشهر، ومعه بعض الأسرى البرتغاليين(٦).

---

(١) زين الدين علي، المصدر السابق، ص ٨٦ -٨٧؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٥، ص ٨٣؛ عبد الرحمن زكي، الجيش المصري في العصر الإسلامي (القاهرة، ١٩٧٠م)، ج٢، ص ٢١١.

(٢) زين الدين علي، نفسه، ص ٨٧، إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٣٠٠؛ نعيم زكي، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٥، ص ٦٩ -٧٠؛ أحمد بن زنبل الرمال، آخر واقعة السلطان الغورى مع سليم العثماني (تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة، ١٩٦٢م)، ص ٢٧.

(٤) ابن إياس، نفسه، ص ١٩٠.

(٥) يحيى بن الحسن، المصدر السابق، ص ٦٥٨.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٥، ص ٨٣-١١٥؛ إبراهيم علي طرخان، المرجع السابق، ص ٣٠٢.

وبذلك ترك الميدان الشرقي خاليا للبرتغاليين، الذين فرضوا السيطرة كاملة على مراكز تجارية هامة في الهند والشرق الأقصى، وذلك باحتلالهم مناطق إنتاج سلع الشرق، وأصبح لهم احتكار تجارتها في العالم كله، بعد أن انتزعوها من قبضة المماليك والبنادقة وبات كل من يرغب في شراء السلع الشرقية عليه أن يلجأ إلى لشبونة، و اضمحلت مكانة مصر الاقتصادية، وهكذا استطاع البرتغاليون تنفيذ الجزء الأكبر من سياستهم تجاه مصر بالقضاء على تجارتها، وإضعاف ومقوماتها، حيث ينازعوها في لاسترداد الأراضي المقدسة بالشام، وهى التي كانوا يتخذونها ستارا يخفون وراءها هدفهم الأساسي، وهو السيطرة على مناطق إنتاج التوابل في الشرق الأقصى والهند، وإحلالها مكان البنادقة في أوربا، مما در عليها الأموال الطائلة، فكان الدافع المادي هو الهدف الأساسي من الكشف الجغرافي الجديد.

وخلاصة هذا الفصل أن جشع المماليك، واتباع سياسة الاحتكار، ورفع الأسعار، أدى إلى حقد الدول الأوربية على الدولة المملوكية، وحاولت كثيرا، وبكل الطرق تحطيم مصر وتدميرها اقتصاديا، وإضعاف قوتها العسكرية والاقتصادية، للحصول على متاجر الشرق بدون المرور على الأراضي المصرية، تجنبا لدفع الضرائب والمكوس الباهظة.

وهكذا ولعدة قرون شهدت الدولة المملوكية نشاطا كبيرا قامت به الجاليات الأجنبية الأوربية، وظلت مصر مركزا أساسيا للتجارة بين الشرق والغرب، تلك التجارة التي درت عليها أرباحا طائلة، وكانت المصدر الأساسي لتدعيم اقتصادها، وعاملا أساسيا في مساندتها في سياستها الخارجية بفضل ما أعدته من جيش قوى مكنها من دفع الخطر على الوطن العربي. إلا أنه وقعت تطورات وأحداث خطيرة، أدت إلى وضع حد للنشاط الاقتصادي وللازدهار في الدولة، وعادت في النهاية بنتائج وبيلة على مصر، أهمها انتهاء الدور الهام الذي قامت به الجاليات الأوربية في الثغور المصرية في العصر الوسيط.



الخاتمة

تمخضت هذه الدراسة عن استعراض لأوضاع الجاليات الأجنبية فى مصر فى عصر دولة سلاطين المماليك، ومن خلال المعلومات الموجودة فى المصادر والمراجع، استطاع الباحث أن يرسم صورة توضيحية لطبيعة الوجود الأجنبي في مصر خلال ذلك العصر.

وقد كشفت الدراسة عن نتائج هامة، فمن خلال دراسة الأوضاع الداخلية فى مصر فى العصر المملوكي تعرفنا على أنظمة وقواعد وضعتها الدولة لتحقيق الازدهار الداخلي، وتحسين الأوضاع، مما كان له الأثر القوى فى جذب الأجانب للإقامة فى مصر طوال العصر المملوكي، حيث تمتعت المدن المصرية – وأهمها مدينة القاهرة والمدن الساحلية – بمميزات عديدة، وإمكانيات وتسهيلات، ميزتها عن بقية مدن البحر المتوسط، فقد تميزت الثغور المصرية بوجود الفنادق اللازمة لإقامة الأجانب، مع توفير الراحة لهم، بالإضافة إلى وجود الكنائس والأديرة العتيقة، كما تمتعت المدن المصرية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب بانتشار الأسواق والحوانيت والفنادق.

ومن خلال دراسة الأوضاع الخارجية، أوضحت الأحداث والوقائع أن قدرة مصر منذ العصور القديمة على السيطرة على الطرق التجارية فى الشرق بالإضافة إلى موقعها المتميز بين ثلاث قارات جعلها قادرة على القيام بدور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب، كما حرص سلاطين المماليك على حماية هذا الطريق برا وبحرا، في الوقت الذي اندثرت فيه طرق أخرى فلم يستطع الأجانب السفر برا أو بحرا بدون وساطة المماليك.

ونظرا للعلاقات المتطورة والمتنوعة بين مصر والدول الأجنبية، حدثت بينهم بعض المعارك والحروب، التي نتج عنها وفود أعداد أخرى من الأسرى الأجانب، أقاموا وعاشوا فى مصر، كما أثبتت الدراسة أن الرقيق كان يمثل عنصرا هاما فى الدولة المملوكية بالنسبة للحكام، أو بالنسبة للشعب المصري، فقد جرت العادة أن يعتمد على العبيد بنوعيه فى شئون الحياة الخاصة والعامة وهذه كانت سمة من سمات مجتمعات العصور الوسطى.

وقد توصلنا إلى نتيجة أخرى، وهى أن كل جالية من الجاليات الأجنبية قد أقامت فى مصر لأسباب ولظروف معينة خاصة بها، فوجدنا أن طائفة التجار قد دفعتهم المصالح الاقتصادية والربح المادي إلى القدوم إلى مصر، أما الأسرى فقد دخلوا البلاد عن طريق

الحرب، و أما الرقيق فقد تعددت مصادرهم التي تمثلت في " أسرى الحروب، أو عن طريق الشراء، أو عن طريق الهدايا والهبات، ثم الجواسيس الذين كانوا عيونا على مصر لصالح دولهم، ومنهم التجار والقناصل، أو الجواسيس المدربون أما السفراء الأجانب فقد جاءوا إلى مصر فى مهمة محددة، ولذا كانت إقامتهم فى الديار المصرية محدودة للغاية.

وهناك طائفة أخرى جاءت إلى مصر لطلب الأمان والاستقرار والإسلام، نظرا لأنها كانت مركزاً، للخلافة الإسلامية وحصنا للحضارة العربية، فسمحت للجاليات الأجنبية بالهجرة إليها، وخاصة الجالية المغولية التي دفعتها ظروفها السياسية إلى ترك بلادهم بحثا عن الأمان والاستقرار، بالإضافة إلى رغبتهم فى اعتناق الإسلام، والإقامة فى ظل دولة إسلامية كبرى، كما ساهمت الكوارث الطبيعية والأوبئة والطواعين فى بلادهم إلى هجرة الكثيرين منهم إلى الديار المصرية، فكان الدافع الاجتماعي واضحا جدا لدى هذه الجالية.

ومن ناحية أخرى فإننا قد وجدنا أن التسهيلات والخدمات التي كانت تقدمها الدولة المملوكية للجاليات الأجنبية وخاصة الجالية الأوربية، لم تكن دائمة، بمعنى أنه عندما تتوتر العلاقات بين الدولة المملوكية والدول الأوربية (خاصة عندما يشن القراصنة الأوربيون الغارات على السفن والسواحل المصرية) تعلن الدولة مصادرتها لأموال وممتلكات الأجانب المقيمين فى الدولة أو يتعرضون للحبس والضرب والإهانة تعويضا للأذى الذي ألحقه القراصنة بالمسلمين وأحيانا تصدر القرارات بتحديد المدة التى يقيم فيها الأجنبي فى البلاد وكانت تتراوح ما بين أربعة أشهر إلى ستة أشهر وبعد انتهاء هذه المحنة تعود العلاقات الطيبة مرة أخرى ويتحسن وضع الأجانب فى البلاد وربما يعود ذلك التذبذب فى المعاملات إلى حرص كلا الطرفين على الحفاظ على المصالح الاقتصادية وتحقيق أعلى ربح مادي من هذه العلاقة .

وقد اتبعت السلطات الحاكمة تطبيق مبدأ الشريعة الإسلامية مع الأسرى الأجانب، حيث اعتمدت على خمسة مبادئ أساسية عند التعامل معهم، مثل (الفداء، الاسترقاق، الإسلام أو الجزية، القتل، العفو) وعند بيع الأسرى عبيدا فى أسواق الرقيق سمحت بألا يفرق بين الأم وأولادها، كما أوضحنا مدى الدور الهام الذي لعبه الأسرى والرقيق فى المجتمع المصري، وكيف وصل بعضهم إلى مناصب هامة، فعاشوا في هدوء واستقرار، وكان

هذا مثالا للتحضر ومدى الرقى الإنساني الذي تمتعت به الدولة المملوكية، وعلى العكس من ذلك وجدنا أن الدولة قد وضعت جهازا قويا لكشف الجواسيس الأجانب، وعمل ذلك الجهاز بكفاءة ونشاط فى وقت الازدهار السياسي للدولة، ولكن فى وقت الضعف والانحلال تدهورت كفاءته، وَقَلَّتْ قدرته، فأدى ذلك إلى انتشار الجواسيس الأجانب فى مصر والشام على حد سواء.

وقد كشفت الدراسة عن طبيعة الحياة الاجتماعية للجاليات الأجنبية، حيث أقامت كل طائفة أو جالية أجنبية فى أماكن معينة خاصة بهم، حيث أقام الأجانب والأوروبيون فى فنادق فى الثغور المصرية، كما كان لكل جالية فندق، ولا يسمح لجالية أخرى بالإقامة فيه، وتمتع ذلك الفندق بخدمات عديدة، منها الراحة والأمان، ووجد به حديقة متسعة، بها أنواع مختلفة من الزهور والنباتات الأجنبية، كما سمحت السلطات بوجود مخبز وكنيسة وحمام داخل الفندق، وبالتالي شعر الأجنبي الوافد بأنه يقيم فى بلاده، دون الإحساس بالغربة، ومن ناحية أخرى فإن السلطات الحاكمة لم تسمح لهم بالتجول فى الديار المصرية أو الخروج ليلا من الفندق، وذلك خوفا منهم للوصول إلى البحر الأحمر، أو الاتصال بملك الحبشة المسيحي لعقد تحالف عسكري أو اقتصادي بين الطرفين ضد الدولة المملوكية، وهذا الأمر يبدو طبيعيا فى ظل أعمال القرصنة الأوربية، حيث كانت الدولة فى شك دائم من هؤلاء الأجانب الأوربيين.

أما الجالية المغولية فقد أقامت فى حي الحسينية، والذي أخذ يتسع ويزداد فى العمران والإنشاء، كما ازدهر البناء فى أرض اللوق، أما الأسرى فقد عاشوا فى سجون ومعتقلات، وشملت تلك السجون جنسيات عديدة من الأسرى، ولكنهم قد تمتعوا بقدر من الحرية، فمثلا كانت الجالية الأرمينية تعيش فى سجن خزانة البنود، ولكنه في الحقيقة لم يكن سجنا بالمعنى المعروف، حيث سمح لهم بالإقامة فيه، والتزاوج والبيع والشراء، وصنع الخمور وبيعها، أما الجالية الرومية فقد أقاموا فى حارة الروم، واندمجوا في المجتمع المصري منذ فترات طويلة، أما الجواري والعبيد أيضا فقد عاشوا فى قصور السلاطين والأمراء والأعيان، وفى منازل عامة الشعب.

كما أثبتت الدراسة أن هؤلاء الأجانب كان لهم دور فى الدولة، حيث كان لبعض

الشخصيات الأجنبية الأوربية ذوى النفوذ والسلطة دورٌ سياسيٌ فى حل المشاكل بين دولهم والدولة المملوكية، مثل : التاجر بيلوتي الكريتي، وسكران الجنوي، وجاك كير الفرنسي، أما عن علاقتهم بالمصريين، فقد حدث بين الطرفين مشاحنات ومناوشات، كلما كان هناك فرصة للاحتكاك، أما المغول فقد انعزلوا عن المجتمع المصري، وتولوا مناصب عليا فى الدولة، وكونوا طبقة الحكام والأمراء والأعيان، أما الأسرى والعبيد قد لعبوا أدوارا سياسية هامة، واستغلتهم الدولة فى الأعمال الإنشائية والعمرانية، ووصل بعضهم إلى مستوى سياسي وعسكري قوى، بالإضافة إلى اهتمام الحكام والناس بالرقيق ذكورا وإناثا من الناحية الإنسانية، حيث خصصوا لهم موارد رزق ثابتة، وعلى الجانب الآخر نجد أن بعض الجنسيات الأجنبية قد ساهمت فى تدهور الأخلاقيات العامة، وانتشرت الخمور، والحانات، والشذوذ الجنسي، ودور البغايا، وعادات وتقاليد جديدة على المجتمع المصري.

كما أبرزت الدراسة أن التدهور الداخلي والخارجي قد ساهم فى قلة أعداد السفن الأجنبية القادمة إلى الموانئ المصرية، وبالتالي قلة أعداد الأجانب الوافدين إلى مصر، حتى سقطت الدولة، وانهارت، وأصبحت مصر ولاية عثمانية، ومن ناحية أخرى فقد استغلت البرتغال تدهور الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية، فتقدمت بكل قوتها فى مياه البحر الأحمر والمحيط الهندي، وسيطرت على طريق رأس الرجاء الصالح، وسارعت بتوزيع السلع الشرقية فى لشبونة بأسعار زهيدة أقل مما كانت تباع به فى الأسواق المصرية، بالإضافة إلى فرض ضرائب باهظة على التجار الأجانب، وسوء معاملة السلطات الحاكمة للأجانب فى الموانئ المصرية، فأدى ذلك إلى انهيار الدولة المملوكية اقتصادية كما انهارت سياسيا.

على أنه لم تكن الحروب ولا دخول البرتغاليين إلى الهند وحدهما هما اللذان أضاعا الطرق التجارية التقليدية، وخاصة طريق البحر الأحمر عبر مصر والشام، ولكن الضعف الذي سرى فى دولة سلاطين المماليك كان المعول الذي هدم الدولة وأضاع الطرق التجارية، ويرجع هذا الضعف إلى أسباب عميقة، يأتي على رأسها : فساد النظام الإقطاعي الذي قام على أساسه الحكم المملوكي، وعجز هذا الحكم عن الوفاء بالمطالب الأساسية لبقائه، فعندما عجزت الأرض التي أهملوها عن الوفاء بمطالبهم الأساسية حرصت الدولة على البحث عن موارد مالية جديدة، تمثلت في رفع الضرائب وكلما زاد احتياج سلاطين المماليك زاد تعلقهم

بالتجارة واحتكارهم لكل مصادرها، مما أدى إلى تذمر الأجانب وعزوفهم عن الحضور لمصر.

وثانيها العوامل الداخلية : التى تكمن فى طبيعة تكوين الدولة نفسها والصراع بين أمرائها على السلطة والنفوذ، فقد اختل نظامهم الاجتماعي والحربي لإهمالهم الأسس التي تربوا عليها ولم يعودوا يصلون لمصر صغارا يتعلمون الطاعة ويتحلون بالدين والأخلاق ويتدربون على الحرب وفنونها، بل وصلوا شبانا تتنازعهم الأهواء والمطامع، ويعمدون إلى حوادث النهب والسلب، ولذا تأرجح الحكم بين عدد كبير من السلاطين يحكم كل منهم شهورا أو أياما، مما أعطى انطباعا واضحا بمدى الفوضى وعدم الاستقرار التي سادت البلاد فى الدور الأخير من حياة تلك الدولة.

وثالثا العوامل الخارجية : التي تضافرت جميعها لهدفين أساسيين، أولهما القضاء على مصدر ثراء الدولة المدعم لقوتها العسكرية، وهو التجارة فى المياه الشرقية والتحكم فيها بين الشرق والغرب، وثانيهما القضاء على الدولة ذاتها، ووقع الهدف الأول على عاتق الكتيلان والبرتغال فى حين وقع الثاني على عاتق العثمانيين.



أولا : المصادر العربية المخطوطة:

١) ابن بهادر (كمال الدين محمد بن محمد المؤمنى ٨٧٧هـ – ١٤٧٢م). – فتوح النصر في تاريخ ملوك مصر (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٩٧٧ تاريخ) .

٢) ابن حبيب (الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب). – درة الأسلاك في دولة الأتراك (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦١٧٠ تاريخ).

٣) ابن واصل (جمال الدين محمد بن سالم بن واصل). – تاريخ الواصلين في أخبار الخلفاء والملوك والسلاطين (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٣١٩ تاريخ).

٤) البلوى المغربي (خالد بن عيسى بن أحمد بن إبراهيم بن خالد البلوى). – تاج المفرق في تحلية علماء المشرق – المعروف برحلة البلوى المغربي (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٥٣ جغرافيا).

ثانيا : المصادر العربية المطبوعة:

١) ابن أبى الفضائل (مفضل بن أبى الفضائل، ت ٧٦٠هـ/ ١٣٥٨م)

– تاريخ سلاطين المماليك أو النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، نشره وترجمه للفرنسية وعلق عليه

E. Blauchet, patralogia Orientalis , 3 vols, Paris 1919 , 1952, 1929

٢) ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس المصري، ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٣م) – بدائع الزهور في وقائع الدهور، ٥ أجزاء، تحقيق محمد مصطفى زيادة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٢ – ١٩٨٣م.

– نزهة الأمم في العجائب والحكم، تحقيق محمد زينهم،محمد عزب، القاهرة، ب ت.

٣) ابن أيبك الدواداری (أبو بكر عبد الله بن أيبك، ت ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م) . – كنز الدرر وجامع الغرر، الجزء الثامن الدرة الذكية في أخبار الدولة التركية، تحقيق أولرخ هارمان، القاهرة، ١٩٧١م– الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر وهو الجزء التاسع من كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق هانس روبرت ويمر، القاهرة، ١٩٦٠م .

٤) ابن بطوطة (عبد الله بن محمد بن إبراهيم ت ٧٧٩ هـ /١٣٧٧م).–رحلة ابن بطوطة المسماة بـ (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، طبعة الأزهر الشريف،

١٩٢٨م.

٥) ابن تغرى بردى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف، ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩م). - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة طبعة دار الكتب المصرية حتى ج١٢، القاهرة، ١٩٦٠م، من ج١٣ -١٦، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م- منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، حررها وليام بير، كاليفورنيا،١٩٣٠م. - المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق نبيل عبد العزيز، القاهرة، ١٩٨٥م._ مورد اللطافة في من ولى السلطنة والخلافة، تحقيق نبيل عبد العزيز، القاهرة، ١٩٩٧م .

٥) ابن جبير (أبى الحسن محمد بن أحمد بن جبير). - رحلة ابن جبير، تحقيق حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٥٥م .

٦) ابن الحاج (أبو عبد الله بن محمد بن محمد، ت ٧٣٧هـ ١٣٣٧م). - كتاب المدخل إلى الشرع الشريف، القاهرة، ١٣٢٠هـ.

٧) ابن حبيب (الحسن بن عمر بن حبيب، ت ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م). - تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، ج١،ج٢،ج٣، تحقيق محمد محمد أمين، مراجعة سعيد عاشور،القاهرة، ١٩٧٦ ١٩٨٢،١٩٨٦م.

٨) ابن حجر (الحافظ بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م).- إنباء الغمر بأنباء العمر، ٩ أجزاء، دار الكتب العلمية،بيروت،١٩٨٦م. - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق الشيخ عبد الوارث محمد على، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

٩) ابن حوقل (ت ٥٨٠هـ / ١١٨٤ م). - صورة الأرض، ليدن، ١٩٣٨م.

١٠) ابن خلدون (عبد الرحمن بن عمر، ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥م). - تاريخ العلامة ابن خلدون المعروف بـ (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر)، المجلد الخامس،بيروت، ١٩٦٨م.

١١) ابن دقماق (صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر، ت ٨٠٩هـ / ١٤٠٦م). - الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق سعيد عاشور، أحمد دراج، الرياض، ١٩٨٢م.

١٢) ابن زنبل (أحمد بن زنبل الرمال، ت ٩٦٠هـ / ١٥٥٣م). - آخر واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني، تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة، ١٩٦٢م.

١٣) ابن سعيد المغربي (علي بن سعيد المغربي، ت ٦٧٣هـ / ١٢٧٤م). - المغرب في حلى المغرب،ق٢ الخاص بالقاهرة والمعروف بالنجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، تحقيق حسين نصار،القاهرة، ١٩٧٠م.
١٤) ابن شاهين (غرس الدين بن خليل بن شاهين الظاهري ، ت ٨٧٢هـ / ١٤٦٨م).- زبده كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، صححه بولس راويس، باريس ١٨٩٤م.
١٥) ابن شداد (عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم). - تاريخ الملك الظاهر، تحقيق أحمد حطيط، فيسباون، ١٩٨٣م.
١٦) ابن ظهيرة (غير معروف اسمه بالتحديد). - الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق مصطفى السقا، كامل المهندس، دار الكتب المصرية، ١٩٦٩م.
١٧) ابن عبد الظاهر (محيي الدين بن عبد الظاهر، ت ٦٩٢هـ/ ١٢٩٢م).- الروض الزاهر في سيره الملك الظاهر، تحقيق عبد العزيز خويطر، الرياض، ١٩٧٦م. - تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور،تحقيق مراد كامل، القاهرة، ١٩٦١م.
١٨) ابن العماد الحنبلي (أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد ، ت ١٠٨٩هـ / ١٦٧٩م). - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٨ أجزاء، القاهرة ١٣٥١هـ.
١٩) ابن الفرات (ناصر الدين محمد عبد الرحيم، ت ٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م). - تاريخ ابن الفرات المعروف بـ "تاريخ الدول والملوك"،ج٧،ج٩ تحقيق قسطنطين رزيق، بيروت، ١٩٣٦م ١٩٤٢م،ج٨، تحقيق قسطنطين رزيق ونجلاء عز الدين، بيروت، ١٩٣٩م.
٢٠) ابن الفوطي (أبي الفضائل عبد الرازق البغدادي، ت ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م). الحوادث الجامعة في التجارب النافعة في المائة السابعة،بغداد ١٣٥١هـ.
٢١) ابن كثير (عماد الدين أبو الفدا إسماعيل الدمشقي، ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م). - البداية والنهاية،بيروت،١٩٨٢م.
٢٢) ابن كنان (محمد بن عيسى، ت ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م).
- حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين،تحقيق عباس صباغ،بيروت،١٩٩١م.
٢٣) ابن مماتي (الأسعد مماتي بن الوزير الأيوبي، ت ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩م). - قوانين

الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، القاهرة، ١٩٤٣م.
٢٤) ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، ت ٧١١هـ/ ١٣١١م). - لسان العرب، دار المعارف، القاهرة،ب. ت.
٢٥) ابن منكلى (محمد بن منكلى ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م). - الأحكام المملوكية والضوابط الناموسية في القتال في البحر، رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب القاهرة، تحقيق عبد العزيز محمود عبد الدايم، القاهرة، ١٩٧٤م.
٢٦) ابن ميسر (محمد بن على بن يوسف، ت ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م). - المنتقى من أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد السيد، القاهرة، ١٩٨١م.
٢٧) ابن واصل (القاضي جمال الدين الحموي، ت ٦٩٧ هـ/ ١٢٩٧م). - مفرج الكروب في أخبار بنى أيوب،ج١،ج٢، تحقيق جمال الدين الشيال القاهرة ١٩٥٣م، ١٩٥٧م.
٢٨) ابن الوردي (زين الدين عمر، ت ٧٥٠هـ/ ١٣٥٠م). - تاريخ ابن الوردي، ٢ جزء، القاهرة، ١٩٣٩م.
٢٩) أبو شامة (شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، ت ٦٦٥هـ/ ١٢٦٨م). - الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق محمد مصطفى حلمي، محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٦٢م.
٣٠) أبو صالح الأرمني. - تاريخ الكنائس والأديرة في مصر، باريس، ١٨٠٩م.
٣١) أبو الفدا (الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل، ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م).- المختصر في أخبار البشر، ٤ أجزاء، القاهرة، ١٣٢٥هـ. - تقويم البلدان، تحقيق رينود، ماك كوكين، باريس، ١٨٤٠م.
٣٢) الإدريسي (أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله، ت ٦٥٠ هـ/ ١٢٥٥م). - نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، القاهرة،ب.ت.
٣٣) البغدادي (أحمد بن عبد الله بن عبد اللطيف، ت ١١٠٢هـ/ ١٦٩٠م).- الإفادة والاعتبار ع الأمور والمشاهدة والحوادث بأرض مصر، تحقيق أحمد غسان، دار بن زيدون، بيروت، ١٩٨٤م.
٣٤) بنيامين التطيلى (زار مصر من عام ٥٦١هـ إلى ٥٦٩ هـ). - رحلة بنيامين التطيلى،

ترجمة عزرا حداد، بغداد، ١٩٤٥م .

٣٥) بيبرس المنصوري الدوادار ت ٧٢٥هـ/ ١٣٢٤م. - زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، ج٩، تحقيق زبيدة عطا، الرياض ١٩٨٩م. - التحفة المملوكية في الدولة التركية، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، القاهرة، ١٩٨٧م. - مختار الأخبار، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، القاهرة، ١٩٩٣م.

٣٦) الحريري (أحمد بن على بن أحمد). - الإعلام والتبيين في خروج الفرنج الملاعين على بلاد المسلمين، تحقيق مهدي رزق، الإسكندرية، ١٩٨٤م.

٣٧) الحسن بن عبد الله بن محمد بن عمر (ت في القرن ٨هـ / ١٤م). - أثار الأول في ترتيب الدول،بولاق، ١٢٩٥هـ.

٣٨) الحميري (محمد بن عبد المنعم الحميري).

- كتاب الروض المعطار في خير الأقطار، تحقيق إحسان عباس،بيروت، ١٩٨٠م.

٣٩) الذهبي (الحافظ شمس الدين أبو عبد الله ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م).

- العبر في خبر من غبر، تحقيق أبو هاجر محمد، السعيد بن بسيوني، بيروت، ب ت

- دول الإسلام، تحقيق حسن إسماعيل مروة، محمود الأرناءوط، بيروت،١٩٩٩م.

٤٠) السبكي (تاج الدين عبد الوهاب السبكي) ت ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م.

- معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق محمد على النجار، أبو زيد شلبي، محمد أبو العيون، القاهرة، ١٩٤٨م.

٤١) السخاوى (أبو الحسن نور الدين على بن أحمد بن عمر).

- تحفة الأحباب وبغية الطلاب في الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركة، تحقيق محمود ربيع، حسن قاسم، القاهرة، ١٩٣٧م.

٤٢) السخاوى (شمس الدين محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن السخاوى).

- الضوء اللامع لاهل القرن التاسع،بيروت، ب ت.

٤٣) السيوطى (الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م).

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل، ٢ جزء، القاهرة، ١٩٦٨م.

٤٤) شافع بن على (ابن عباس بن إسماعيل بن عساكر ت ٧٣٠هـ/ ١٣٢٩م).
- حسن المناقب المسرية المنتزعة من السيدة الظاهرية، تحقيق عبد العزيز خويطر، الرياض، ١٩٧٦م.
- الفضل المأثور في سيرة الملك المنصور، تحقيق عمر عبد السلام تدمرى، بيروت، ١٩٩٨م.
٤٥) الشجاعى (شمس الدين الشجاعى).
- تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون وأولاده، تحقيق برباره شيفر، قيسباون، ١٩٧٨م.
٤٦) الشهابى (الامير حيدر احمد الشهابى).
- الغرر الحسان في تواريخ الزمان، القاهرة، ١٩٠٠م.
٤٧) الشوكانى (محمد بن على ت ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م).
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م)
٤٨) الشيخ زين الدين (زين الدين على بن أحمد الشيخ).
- تحفة المجاهدين في أخبار البرتغاليين،تحقيق أيمن فؤاد الطيبى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية،طرابلس،١٩٨٧م
٤٩) الاصطخرى (إبراهيم بن محمد الفارسى ت في النصف الأول من القرن ٤ هـ/ ١٠ م).
- المسالك والممالك، ليدن، ١٩٢٧م .
٥٠)
٥١) الصفدى (صلاح الدين خليل بن أيبك ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م).
- الوافي بالوفيات، اعتناء جاكلين سوبلة، على عمارة، قيسباون، ١٩٨٠م.
٥٢) الصيرفى (على بن داود بن إبراهيم ت ٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م).
- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، الأجزاء ١-٣، تحقيق حسن حبشى، القاهرة (١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٣م)
- إنباء الهصر بأبناء العصر، تحقيق حسن حبشي، دار الفكر العربي، ١٩٧٠م.
٥٣) عبد الله الشرقاوي - تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الملوك والسلاطين، تحقيق رحاب عبد الحميد، القاهرة، ١٩٩٦م.

٥٤) العمري (شهاب الدين أحمد بن فضل الله ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م).
- التعريف بالمصطلح الشريف ، القاهرة، ١٣١٢هـ.
- مسالك الأبصار في المماليك والأمصار، ج٢، تحقيق درولوفسكي، بيروت ١٩٨٦م.
٥٥) العيني (بدر الدين محمود العيني ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١).
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان،٤ أجزاء، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة العامة، ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٢م.
٥٦) الفراهيدى (عبد الرحمن بن عبد أحمد الفراهيدى).
- كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، مكتبة دار الهلال، القاهرة، ب . ت
٥٧) الفيروز آبادى (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى الشيرازى).
- القاموس المحيط، القاهرة، ١٣٤٤هـ
٥٨) القرمانى (أحمد بن يوسف القرمانى ت ١١٠٩هـ/ ١٦١٠م).
- أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، تحقيق أحمد حطيط، فهمي سعيد، بيروت،١٩٩٢م.
٥٩) القزوينى (زكريا بن محمد بن محمود).
- آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت، ب ت.
٦٠) القلقشندى (شهاب الدين أحمد بن على ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م).
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ جزء، القاهرة، ١٩١٣-١٩١٨م.
٦١) القاموس المحيط (تقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، ١٩٩٧م
٦٢) ماركو بولو. - رحلات ماركوبولو، ٤أجزاء، ترجمها للإنجليزية وليم مارسون، ترجمها للعربية عبد العزيز جاويد، القاهرة، ١٩٩٦م.
٦٣) مؤلف مجهول. - نوادر المخطوطات، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٧٢م .
٦٤) مؤلف مجهول. - تاريخ سلاطين المماليك، تحقيق زترستين، ليدن، ١٩١٩م.
٦٥) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية،ط٣، القاهرة، ١٩٨١م.
٦٦) المعجم الوجيز (مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٠م).
٦٧) المقريزى (تقى الدين أحمد بن على المقريزى، ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م).
- اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق محمد حلمى محمد، القاهرة، ١٩٧١م.

- السلوك لمعرفة دول الملوك،ج١،ج٢ تحقيق محمد مصطفى زيادة،ج٣،ج٤، تحقيق سعيد عاشور، دار الكتب المصرية، ١٩٧٠م، ١٩٧٢م، ١٩٧٣م.
- الخطط المقريزية المعروفة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ٤ أجزاء، نشر كلية الآداب، القاهرة، ١٩٩٦م.
٦٨) ناصر خسرو، زار مصر بين سنتي ٤٣٩هـ/ ١٤٤١هـ.
- رحلة سفر نامة، تعريب يحيى الخشاب، القاهرة، ١٩٤٥م.
٦٩) النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م).
- نهاية الإرب في فنون الأدب،ج٨، دار الكتب المصرية،١٩٣١، ج٢٩ تحقيق محمد عبد الهادى شعيرة، محمد مصطفى زيادة، الهيئة العامة،١٩٩٠م، ج٣١ تحقيق عبد العزيز الأهوانى، السيد الباز العرينى، الهيئة العامة،١٩٩٢م، ج٢٨ تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة العامة، ١٩٩٣م.
٧٠) النويرى (محمد قاسم بن محمد السكندرى ت ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م).
- كتاب الإلمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية،١٥ جزء تحقيق عزيز سوريال عطية، ايتن كومب، الهند،١٩٦٩ - ١٩٧٣م.
٧١) اليافعي (محمد بن عبد الله بن أسعد على اليافعي ت ٧٦٨ هـ/ ١٣٦٧م).
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، حيدر آباد، ١٣٣٨هـ.
٧٢) ياقوت الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله الحموي ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م).
- معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، بيروت، ١٩٩٠م.
٧٣) اليماني (يحيى بن الحسن بن القاسم بن محمد بن على، ت ١١١٠هـ/ ١٦٨٩م).
- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق سعيد عاشور، القاهرة، ١٩٦٨م
يوحنا فورزيورغ، وصف الأراضى المقدسة فى فلسطين، ترجمة سعيد عبدالله البيشاوى، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٧م
٧٤) اليوسفى (موسى بن محمد بن يحيى اليوسفى ت ٧٥٩هـ/ ١٣٥٨م).
- نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق أحمد حطيط،بيروت، ١٩٨٦م.
٧٥) اليونينى (قطب الدين أبو الفتح بن محمد بن أحمد ت ٧٢٦هـ/ ١٣٢٥م).

- ذيل مرآة الزمان، ٤ أجزاء، تحقيق لى كيو، حيدر آباد، ١٩٤٥، ١٩٥٢م، ١٩٦٠، ١٩٦١م.

ثالثا : المراجع العربية

١) إبراهيم حسن سعيد. - البحرية فى عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢) إبراهيم على طرخان. - مصر فى عصر دولة الجراكسة، دار النهضة المصرية، ١٩٦٢م.
- الإسلام والممالك الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٠م. - إمبراطورية غانة، القاهرة، ١٩٦٢م.

٣) أحمد حسين - موسوعة تاريخ مصر، دار الشعب، ١٩٧٢م.

٤) أحمد دراج - تاريخ المماليك والفرنج في القرن ٩ هـ / ١٥ م، دار الفكر العربي، ١٩٩٠.

٥) أحمد بك شفيق - الرق في الإسلام، ترجمة أحمد زكي، طبعة بولاق، ١٨٩٢م.

٦) أحمد عبد الرازق - الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، ١٩٩٠م.
- الجيش المصري في العصر المملوكي، القاهرة، ١٩٩٩م.

٧) أحمد فؤاد السيد- تاريخ الأيوبيين فى مصر الإسلامية، دار النهضة المصرية، ١٩٩٦.

٨) أحمد مختار العبادى - قيام دولة المماليك الأولى، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢م.

٩) آدم متز - الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة، ١٩٧٤م.

١٠) إسماعيل سرهنك- حقائق الأخبار عن دول البحار، ٣ أجزاء، طبعة بولاق، القاهرة، ١٣١٤هـ.

١١) أشتور - التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة، دمشق، ١٩٨٥م.

١٢) السيد الباز العرينى - مصر في العصر الأيوبي، القاهرة، ١٩٦٠م.
- الإقطاع الحربي بمصر، القاهرة، ١٩٥٦م.
- المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

١٣) السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادى.

- تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامى ، دار المعارف، ١٩٨٩م.

١٤) السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادى وآخرون.

- تاريخ البحرية المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣م.

١٥) أنطوان خانكى – مختصر تاريخ الأرمن، القدس، ١٩٦٨م.

١٦) أنور زقلمة – المماليك في مصر، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٧) أيمن فؤاد السيد – التطور العمراني لمدينة القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧م.

١٨) بتشر . – تاريخ الأمة، القاهرة،١٩٦٢م.

١٩) جاستون فيت – القاهرة مدينة الفن والتجارة، ترجمة مصطفى العبادى مؤسسة أخبار اليوم،١٩٩٠م.

٢٠) جمال الدين الشيال– تاريخ مصر الإسلامية، دار المعارف، القاهرة،١٩٦٧م.

٢١) جورج كيرك– موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة عمر الإسكندري، سليم حسن، القاهرة،ب. ت

٢٢) جوزيف نسيم – دراسات في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، الإسكندرية، ١٩٨٣م.

- العدوان الصليبي على مصر، الإسكندرية ١٩٦٩م.

٢٣) حسن إبراهيم حسن– تاريخ الدولة الفاطمية، دار النهضة المصرية ١٩٥٨م.

٢٤) حسن الباشا– الألقاب الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٩م.

٢٥) حياة ناصر الحجى–العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأسبانية النصرانية، الكويت، ١٩٨٠م.

٢٦) راشد البراوى– حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين، دار النهضة المصرية، ١٩٩٦م.

٢٧) زاهر رياض– استعمار أفريقية، معهد الدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٦٥م.

٢٨) سعاد ماهر

- البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

- القاهرة القديمة وأحياؤها، القاهرة، ١٩٦٢م.
٢٩) سعيد عبد الفتاح عاشور:.
- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة المصرية،١٩٦٢م .
- العصر المماليكى في مصر والشام، دار النهضة المصرية، ١٩٧٦م.
- قبرص والحرب الصليبية، دار النهضة المصرية، ١٩٥٧م .
- الحركة الصليبية،ج٢،الأنجلو المصرية، ١٩٦٣م.
- أوربا في العصور الوسطى، ج٢،الأنجلو المصرية،١٩٨٣م.
٣٠) سمير على الخادم- الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقي البحر المتوسط، بيروت، ١٩٨٩م.
٣١) سهام أبو زيد - تاريخ الأرمن في مصر، القاهرة،١٩٩١م.
٣٢) شارل ديل- جمهورية البندقية، جمهورية أرستقراطية، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم، توفيق اسكندر، دار المعارف ١٩٤٨م.
٣٣) عبد الرحمن زكى
- القاهرة تاريخها وآثارها، القاهرة، ١٩٦٦م.
- الجيش المصري فى العصر الإسلامى، القاهرة، ١٩٧٠م.
٣٤) عبد العزيز الشناوى - أوربا فى مطلع العصور الحديثة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٥م.
٣٥) عبد المنعم ماجد
- التاريخ السياسى لدولة سلاطين المماليك، الأنجلو، ١٩٨٨م.
- نظم دولة المماليك ورسومهم، الأنجلو المصرية، ١٩٦٤م.
- العلاقات بين الشرق والغرب، بيروت، ١٩٦٦م.
- تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، الأنجلو المصرية، ١٩٧٢م.
٣٦) عزيز سوريال عطية
- الحروب الصليبية، ترجمة فليب صابر سيف، القاهرة، ١٩٩٠م.
- العلاقات بين الشرق والغرب، القاهرة، ١٩٧٢م.
٣٧) عطية أحمد القوصى- تجارة مصر في البحر الأحمر، دار النهضة، ١٩٧٦م.

٣٨) عفاف سيد صبرة – العلاقات بين الشرق والغرب – علاقة البندقية بمصر والشام (١١٠٠–١٤٠٠م)، دار النهضة المصرية، ١٩٨٣م.
٣٩) على إبراهيم حسن – تاريخ المماليك البحرية وبخاصة فى عصر الناصر محمد، دار النهضة المصرية، ١٩٤٤م.
٤٠) على باشا مبارك – الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الهيئة العامة، ١٩٨٠م.
٤١) عمر كمال توفيق – مجتمع الإسكندرية عبر العصور، الإسكندرية، ١٩٧٥م.
٤٢) ف – هايد – تاريخ التجارة في الشرق الأدنى الإسلامي، ٤ أجزاء، ترجمة أحمد رضا، عز الدين فودة، الهيئة العامة، ١٩٩١م.
٤٣) فايد حماد عاشور – العلاقة بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامي في العصر الأيوبي، دار المعارف، ١٩٨٠م.
٤٤) فؤاد حسن حافظ – تاريخ الشعب الأرمنى، القاهرة، ١٩٨٦م .
٤٥) قاسم عبدة قاسم – عصر سلاطين المماليك (التاريخ السياسي والاجتماعي) دار عين للنشر، القاهرة، ١٩٩٨م.
٤٦) ماير (ل.أ) – الملابس المملوكية، ترجمة صالح الشيشى، الهيئة العامة ١٩٧٢م.
٤٧) محمد عبد العزيز مرزوق – الناصر محمد بن قلاوون، سلسلة أعلام العرب العدد ٢٨، القاهرة، ١٩٦٤م.
٤٨) محمد عبد الغنى الأشقر – تجارة التوابل في مصر في العصر المملوكي، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة العامة، ١٩٩٩م.
٤٩) محمد عبد الله عنان – مصر الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩م.
٥٠) محمد محمود النشار – علاقة مملكتي قشتالة وأراجون بسلطنة المماليك، دار عين للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م.
٥١) محمد جمال الدين سرور – دولة بني قلاوون في مصر، دار الفكر، ١٩٦٠م .
٥٢) محمد حمزة إسماعيل – الأشرف قنصوة الغوري، القاهرة، ١٩٩٣م.
٥٣) محمد قنديل البقلي – الطرب في العصر المملوكي، الهيئة العامة، ١٩٨٤م.
٥٤) محمود رزق سليم – الناصر محمد بن قلاوون، سلسلة أعلام العرب، العدد ٥٢، الهيئة

العامة، ١٩٨٩م.
٥٥) مروان المدور – الأرمن عبر التاريخ، بيروت، ١٩٨٢م.
٥٦) مصطفى حسن الكناني– العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الإسلامي الإسكندرية، ١٩٨١م.
٥٧) مصطفى سعد– الإسلام والنوبة في العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٦٠م.
٥٨) نعيم زكى – طرق التجارة ومحطاتها بين الشرق والغرب، القاهرة، ١٩٧٣م.
٥٩) نقولا زيادة – رواد الشرق العربي في العصور الوسطى، القاهرة،١٩٤٣م.
٦٠) هاو سونيا – في طلب التوابل، ترجمة محمد رفعت،سلسلة الألف كتاب، الهيئة العامة، ١٩٥٧م.
٦١) هربرت فيشر– أوربا في العصور الوسطى ترجمة السيد الباز، محمد مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٦٢م.
٦٢) هنرى بيرين – تاريخ أوربا في العصور الوسطى، ترجمة عطية القوصى، سلسلة الألف كتاب الثاني، العدد ٢٠٤، الهيئة العامة، ١٩٩٥م.

رابعا : الدوريات والمجلات:

١) إبراهيم على طرخان، البرتغاليون فى غرب أفريقيا، مجلة الآداب – القاهرة، مايو، ١٩٦٧م.
٢) أحمد دراج، الوثائق العربية المحفوظة فى دور الأرشيف الأوربية، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة،ج١، ١٩٧٠م.
٣) أحمد زكي، صفحة من تاريخ التجارة المصرية، مجلة المقتطف، ١٩١٧م.
٤) أحمد الطاهر مكي، معاهدة تجارية من القرن ١٥م، بين سلطان مصر وملك أراجون، المجلة، سبتمبر، العدد ٤٥، ١٩٦٠م.
٥) جاستون فيت، المواصلات في مصر في العصور الوسطى، ترجمة محمد وهبي، مجلة المقتطف، ١٩٣٧م.
٦) حسنين زبيع، حجة وقف وتمليك، المجلة التاريخية المصرية،م١٩٦٤،١٢م.
٧) رشيدة بسرور، العلاقات المملوكية بالجمهوريات الإيطالية،مجلة كراسات تونسية،

العدد ١٥٥، ١٩٩١م.

٨) سعيد عاشور "مركز مصر في التجارة العالمية في أواخر العصور الوسطى "، المجلة التاريخية، العدد ٢١/ ١٩٦٢م.

٩) صبحي لبيب – الفندق ظاهرة سياسية واقتصادية وقانونية، ندوة مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٥م.

– سياسة مصر التجارية في العصر الأيوبي والمملوكي، المجلة التاريخية المصرية، م ٢٩، ١٩٨٢م.

١٠) عبد العزيز محمود عبد الدايم، الصراع بين القوى المسيحية ودولة المماليك الجراكسة في مياه البحر المتوسط، ندوة مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٥م.

١١) عبد اللطيف إبراهيم، وثيقة مسرور بن عبد الله الشبلى، مجلة الآداب، القاهرة، م١٩، ج١، مايو ١٩٥٧م.

١٢) على السيد على، الجاسوسية فى عصر المماليك، مجلة فكر للدراسات،١٩٨٦م.

١٣) الشاطر بصيلى،الصراع بين الدولة العثمانية والبرتغال في المحيط الهندي، المجلة التاريخية، م١٢، ١٩٦٥م.

١٤) محمد محمد أمين، معاهدة تجارية بين البندقية والمؤيد شيخ في القرن ١٥م، ندوة مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٥م.

١٥) محمد مصطفى زيادة، المحاولات الحربية للإستيلاء على رودس، ترجمة جمال الدين الشيال، مجلة الجيش، ١٩٤٦م.

خامسا : الرسائل العلمية:-

١) حسين النحال، الحروب الصليبية المتأخرة على مصر وتونس فى أواخر العصور الوسطى، دكتوراه غير منشورة، بآداب عين شمس،١٩٩١م.

٢) رشيد باقة، العلاقات التجارية بين فلورنسا وسلطنة المماليك في القرن ١٥م، ماجيستير غير منشورة – آداب القاهرة، ١٩٨٩م.

٣) سامي سعد سلطان، أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والمدن الإيطالية، ماجستير غير منشور –آداب القاهرة، ١٩٥٨م.

٤) عادل زيتون، النشاط التجاري للمدن الإيطالية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، دكتوراه غير منشورة، آداب القاهرة، ١٩٧٨م.
٥) عبد العظيم حامد خطاب، قنصوة الغوري ونهاية الدولة المملوكية، دكتوراه غير منشورة – آداب عين شمس، ١٩٧٣م.
٦) عثمان عبد الحميد محمد العشري، الأسطول والبحرية فى عصر سلاطين المماليك، ماجستير غير منشور، آداب القاهرة، ١٩٧٠م
٧) فايد حماد عاشور، التنظيمات العسكرية المغولية والمملوكية، دكتوراه غير منشورة، بآداب عين شمس، ١٩٧٢م.
٨) لبيبة إبراهيم مصطفى، الرقيق و تجارته في مصر والشام في عصر سلاطين المماليك، ماجستير غير منشور، بآداب القاهرة، ١٩٩٣م.
٩) محمد أمين صالح، التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسة دكتوراه غير منشورة، بآداب عين شمس، ١٩٦٩م.

سادسا : المصادر والمراجع الأجنبية :

1) A.A. suryal,
   - The latter crusades in the middle ages, London, 1938 .
   - Egypt and Aragon, lepizig ,1938.
2) Adler, Jewish travelers, London, 1930.
3) Amitai , R. Mongols and mamulks, Cambridge, 1995.
4) Cambridge of Islam, vol 2 , London , 1970.
   Çambridge of medieval history, London, 1936- 1939 .
   Cambridge of modern history, vol 1 , London, 1940.
5) Clive day, A history of commerce (London, 1940).
6) D. Ayalon , studies on the mamluk of Egypt, London, 1977 .
7) Doop. (P.h)

- Les relations Egypte – Catalans et les corsairs au commencement du quinzieme siecle , le caire , 1949.

- L'Egypte au commencement du quinzieme siecle, le Caire , 1950.

- Le Caire vu par les rayageurs accident du mogen ages, tome 24, le caire, 1951.

8) Deeping , histoire du commerce enter le Levant et l'Europe depuis des les craissades, Paris, 1830.
9) 8- E. Ashtor, studies on the Levant trade in the middle ages, London, 1978.
10) Encyclopedia Brittan,(London,1937) vol 18.
11) Encyclopedia for students, the middle ages , U.S. A, 1996.
12) Felix Fabric, le voyage en Egypte, pairs , 1975.
13) Frescobaldi , visit to the holy places on Egypt , Syria, palatsin , Jerusalem, 1948.
14) G. Hill , A history of Cyprus, 3 vols , Cambridge ,. 1972.
15) Goiteian , A mediterranean socity, London, 1963 .
16) G . wiet , L' Egypte Arabe (histoire de la nation Egyptienne) , iv , Paris, 1937.
17) kammere,Le regiem et le stauts des etrangers en Egypte, tome15, le Caire, 1929.
18) La pidus, Muslim cities in the latter middle ages, London , 1967.
19) M.M Ziada, the foreign relations of Egypt in the 15

century , Liverpool , 1930.

20) pirenne Henri , Eeconomic and Social History of medieval Europ, London , 1936.

21) P.M . Holt, the History of Sudan from the coming of Islam to the present days , London , 1973.

22) Postan, the Cambridge Economic History of Europe, vol 2, Cambridge, 1952.

23) R. Irwin , The middle east in the middle ages, London, 1986.

24) R.S .Lopez, the medieval trade in the Mediterranean world , London , 1955.

25) S.F. Sadeque, Baybars of Egypt, oxford university, 1956.

26) S. lane pool, A History of Egypt in the middle ages, London, 1901.

27) Sidney Painter , A History of the middle ages, new York, 1954.

28) Sydney Fisher, The middle east, U.S.A , 1990.

29) Thenud jean, Le voyage d' autremer de jean thenaud , Paris, 1864.

30) Thompson . G. W ,

- Economic and Social History in the middle ages , vol 1 , New York , 1959.

- History of the middle ages , London , 1931.

31) Von Harff, The pilgrimage of Arnold Von Harff, London, 1946.

32) Wright . G , Te early travels in palstine , London 1848.



فهرس المحتويات



